

اندرسی خط

کتابخانه مجلس شورای اسلامی	خطی اهدائی
۱۱۹۸	

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب | مضمون | الامور

صدا در صحنه راز و ابرار کتب

جلد (۱۱۹۸) از کتب (خط) احمدی

مؤلف

آقای سید محمد صادق طباطبائی

معارف و بیست کتاب

$$\begin{array}{r} 51905 \\ \hline 5192 \end{array}$$

من ظلام مولانا امیر المصطفیٰ

لا تخفى على خلقه
 فليدركه فخره
 واستودق الله فلاحه
 فان الامر به
 ان الذي استوجبه
 من العبد
 لا يوجب الا
 في القادر
 فليدركه فخره
 واستودق الله فلاحه
 فان الامر به
 ان الذي استوجبه
 من العبد

خطی
نادرسی
۶

کتابخانه مجلس شورای ملی	
کتاب	المصنوع في الامم
مؤلف	عبدالمصطفی بن ابراهیم کوفی
جلد	(۱۱۹۸) از کتب (خطی) اهدائی
آقای	سید محمد صادق طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی
شمار ثبت کتاب	۴۱۹۰۴ ۴۱۹۲

خطی اهدائی
کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی
۱۱۹۸

۱۱۹۸

من كلام مولانا امیر المومنین

لا تخش خلقاً ولا طغ
فان ذلك قهر منك في الدنيا
واستترق الله يافرحه
فان الامر بين الكا
ان الذي كنت ترجو وقام
من الذين بين الكا
لما يرد الله في الدنيا
كل اول الفلاح والحمد لله
انزل على الكبر ان يجله
الاصمها

نسخه خطی
مجلس شورای
اسلامی

المركب ما يتألف من عدة اجزاء متحدة معا وتندفع الاشكال الى الفقد حال تذكرو بعض الاسماء ثم فزع التذكرو
 اوما ولو بحسب ما ان اضر الكلف لم يمتدح ان لا يكون فقهيا باعينا وتذكرو انما كان يمتدح ان لا يكون فقهيا على الاطلاق عينا
 خصوصاً هذا المسمى وكذا فزع التذكرو ذلك وانما يتبين للعالين في الجوابين للمدعي فيثبت عن الجواب الثالث
 الحق في الجوابين فتقولوا في ذلك فذكروا انما كان يمتدح ان لا يكون فقهيا على الاطلاق عينا بالمصاحف الباعين بالاصح
 التي تدل عليها ما وادعا بهم الحق المصالح على عدا انما كان يمتدح ان لا يكون فقهيا على الاطلاق عينا بالمصاحف الباعين بالاصح
 من الخلافة مثلا المقام فينا والصلابة فيهم ونعم الحق الشريف ان الرادى ما دل على ما يمتدح باعينا ومعنى محاسنه
 المشق والمعنى معناه ورد على من فزع الحق الاول بالبرهان والصلابة فيهم ونعم الحق الشريف ان الرادى ما دل على ما يمتدح باعينا ومعنى محاسنه
 الذي على المصاحف الباعين ما وادعا بهم الحق المصالح على عدا انما كان يمتدح ان لا يكون فقهيا على الاطلاق عينا بالمصاحف الباعين بالاصح
 المتعلق وهو جازع من مدلوله جازعاً من الجانب المقابل لما فزعوا فينا فثبت ان المصاحف الباعين بالاصح هي التي
 دل عليها المصاحف وغير نظر لما كان في المصاحف الباعين من حيث الوجود كما انما دل على اطلاق المصاحف الباعين من جازع دخول المصاحف
 في الحكم المذكور ولا حاجة للاشهاد المتعلق بالامس فيهم عينا والمصاحف الباعين من حيث المصاحف الباعين بالاصح هي التي
 من يدعى بالمصاحف الباعين ان يوجد وانما يمتدح ان لا يكون فقهيا على الاطلاق عينا بالمصاحف الباعين بالاصح هي التي
 بحسب المصاحف الباعين في المصاحف فان فرك هذا المصاحف في ذلك على المصاحف الباعين من حيث المصاحف الباعين بالاصح هي التي
 المنظر به فيهم عينا وعصا هذا المصاحف فيهم المصاحف لما ذكرنا من انما فزعوا فيهم العيني دل على المصاحف الباعين بالاصح هي التي
 اليه مطاع لا باعينا وصحة ما فزعوا في المصاحف وان كان المصاحف الباعين من حيث المصاحف الباعين بالاصح هي التي
 فذلك ما ذكرنا فينا فثبت ان المصاحف الباعين من حيث المصاحف الباعين بالاصح هي التي
 الذي دعي هل يشك في هذه الاشكال المصاحف او لا يطور ولا ماضة عند الاطلاق في جازع انما فزعوا فيهم العيني دل على المصاحف الباعين بالاصح هي التي
 هو الاول الذي فزع هذا المقام انما المصاحف الباعين من حيث المصاحف الباعين بالاصح هي التي
 الدليل لما ذكرنا في المصاحف الباعين من حيث المصاحف الباعين بالاصح هي التي
 كورنا ولعلنا او يمتدح ان لا يكون فقهيا على الاطلاق عينا بالمصاحف الباعين بالاصح هي التي
 الامتياز يخرج مثل الحق والحق المصاحف الباعين من حيث المصاحف الباعين بالاصح هي التي
 وكيفية نظر ان كثير من مسائل هذا العلم ما يستدل به على احوال الدين والادب ولا بد من دليل من غير ما يمتدح ان لا يكون فقهيا على الاطلاق عينا بالمصاحف الباعين بالاصح هي التي
 دعوى المصاحف الباعين انما ان يعلم انما كان في المصاحف الباعين من حيث المصاحف الباعين بالاصح هي التي
 من المصاحف الباعين من حيث المصاحف الباعين بالاصح هي التي

معللة انما لا يمتدح ان لا يكون فقهيا على الاطلاق عينا بالمصاحف الباعين بالاصح هي التي
 مع العلم احد ان لم يمتدح ان لا يكون فقهيا على الاطلاق عينا بالمصاحف الباعين بالاصح هي التي
 ويصدق ان احادها عليها او في المقام لاسد من اكثر الاشكال في المصاحف الباعين بالاصح هي التي
 الباعين من حيث المصاحف الباعين بالاصح هي التي
 لم تستدل جميع مسائل الحق كباقيها في المصاحف الباعين بالاصح هي التي
 التاكيد ان اصول الفقه المصاحف الباعين بالاصح هي التي
 عليها وكذا ان الرادى في المصاحف الباعين بالاصح هي التي
 تلك الاول لا يكون فقهيا على الاطلاق عينا بالمصاحف الباعين بالاصح هي التي
 ان المصاحف الباعين من حيث المصاحف الباعين بالاصح هي التي
 الى الاول المصاحف الباعين من حيث المصاحف الباعين بالاصح هي التي
 الاول المصاحف الباعين من حيث المصاحف الباعين بالاصح هي التي
 معناه للاشكال في المصاحف الباعين من حيث المصاحف الباعين بالاصح هي التي
 بقاها في المصاحف الباعين من حيث المصاحف الباعين بالاصح هي التي
 مطاع في المصاحف الباعين من حيث المصاحف الباعين بالاصح هي التي
 ان هذا المقام كاسر ما يمتدح ان لا يكون فقهيا على الاطلاق عينا بالمصاحف الباعين بالاصح هي التي
 موارد استعماله في المصاحف الباعين من حيث المصاحف الباعين بالاصح هي التي
 في معناه والمصاحف الباعين من حيث المصاحف الباعين بالاصح هي التي
 الافاظ المصاحف الباعين من حيث المصاحف الباعين بالاصح هي التي
 له بالاولاد في المصاحف الباعين من حيث المصاحف الباعين بالاصح هي التي
 الاحكام الشرعية في المصاحف الباعين من حيث المصاحف الباعين بالاصح هي التي
 البغية في المصاحف الباعين من حيث المصاحف الباعين بالاصح هي التي
 والحل في المصاحف الباعين من حيث المصاحف الباعين بالاصح هي التي
 كما ان المصاحف الباعين من حيث المصاحف الباعين بالاصح هي التي
 بعد لعدم ساعدة الاستدلال عليه وانما العلم في المصاحف الباعين من حيث المصاحف الباعين بالاصح هي التي
 الفقه ما جعل اصوله بعض المسائل المتأخرة ويخرج عنها ايضا العلم في المصاحف الباعين من حيث المصاحف الباعين بالاصح هي التي

[illegible]

القول الثاني

ويعتق ذلك ان المساعدة انما تطلق حيث يكون الفعل مقبلا للتقديم والتأخير في نفسه بحيث ان
 الصوم للغير يكون في الصلوة على الوجه المذكور هناك المساعدة في خلاف ما في ان الصوم يجب
 امر السابق فمقتضى التقديم والتأخير فيجب المساعدة اليه وكذا الكلام في تدبير المساعدة في كل ما
 ان موضع التأخير من القسم المتأخر دون الاول فلا يتم البيان فيه سيما على القول بمقتضى الطلب بعد ترك
 المساعدة كما لا يخفى ولزم من المضافات بان في الفعل المساعدة فلا يلزم ان الفعل لما يورثه من واجب ما لم
 على الوجهين المتقدمين والتأخير لا يصدق بهما عن لم وقت مضى وهو في ما يظهر من القائلين
 بالضرورة من انما ساعد الصيغة في وجوبه عليه بان ذلك في صورة تعين الوقت لمضيق منكم اما في صورة
 عدم التعيين فلا يخفى ان يكون الامر بالمساعدة مقربا لما لم عليه من ان يكون من التورية بناء على
 دلالة عليها ولو قلنا بعدم سقوط التكليف بعد التأخير فعدم التناقض واضح واما ما قلنا من وجوبه في حال
 في كلام القائلين بالحاجي فليس كان ما ذهبوا اليه من وجوب واحد في التورية بين التأخير ومقتضى ان كان يرد
 به معنى الاشياء فلا يبعد القول بان ذلك في وجه فليز من التورية الحقة انما قلنا بوجوبه في الرابع
 قوله قد استوفيت ان كان فعل المساعدة من غير ان يكون في غير السابق اليه والمضيق من متروك في التأخير
 من ان جعل الامر على سلق الطلب الى من يقتصر الكلام الى التورية السابقة مع ان يكون من الاستباق في
 سبق على الغير بل هو معناه ومصادره ان من التورية من وجه ولا قلنا بوجوبه من حيث ثبت كما هو معناه
 الغلط فيتعين الجواب على الاستصحاب واجاب الحاجي ومثلهما بوجوبه على التورية السابقة من ان وجوب
 الاستباق ينال الاستباق فيتعين الجواب على الاستصحاب ومقتضى التعلق بين المساعدة ومقتضى العمل بها
 ببقائه الخاص الواحد التأخير كان لا وقت معدون والتاخير مضى وكذا للتقديم بيان للملازمة
 انه لو لم يكن لا وقت معدون لكان انما احترازه لا مكان انشأنا وهو باطل لا انه غير معلوم لكلام
 فيلزم التكليف بالحال حيث يجب عليه ان لا يؤخر الفعل عن وقت لا يعمل ويكون بربان ذلك
 بوجوبه وهو انما اذا اخرج المكلف والحال هذه فمصادره ما يوجب التورية فلا يخفى اما في جاز
 على قولنا الواجب ان لا يسبيل الى الاما ولا يقع العقاب على ترك المساعدة من وقت لا يعمل اذ مع
 الرخصة في التأخير والى الثاني للزوم خروج الواجب عن كونها واجبا انما يشابه على فعله ولا
 لها قبل على تركه هو المندوب لا يقال الا مشيئة لزوم خروج الواجب عن كونها واجبا لان كونه
 اذا علم باحرازه لا مكان او قلنا هو غير على تركه غير المندوب لعدم لزوم حال العلم او الفكر بحقيقة

في خروج حال عدمها فيبقى الحرج ويحال في بعض الصور وهو ما اذا لم يحصل العلم او الفهم
 اذ منة لا مكان وهو كذا في لزوم الاستحسان في كل ما لا يتكفي في ما ذكره من الزوم السابق على بعضه فادع
 وانتم هذا لتدبره فلهذا هو موجب سقوط التكليف فيما اذا مضى بالتأخير وانكشف الخلل في جميع
 الوقت والقراءة كما وقع عن التأخير ضعيف لا بدقته بل لا خلاف الا ان الزوم من غير دليل في كل ما لم
 وجوبه لا ثبات ما فعله عند العلم والظن بالتاخير لا دل على وجوبه للتاخير بل عليه ان ذلك
 بخلافه وجوب الفعل فلا يلزم من خروج الوقت اذا انكشف الخلل قلنا فان ذلك هناك ان لو ان
 احدهما طلب الفعل والمنع من تأخير من زمان لا يعمل المكلف والفعل وجوبه لا ثبات بوجبه
 العلم او الفهم في التورية والكلام انما هو في حجة التكليف على الوجه الاول اذ منة لا مكان
 ويزوم التكليف بالحال دون الثاني ولا يخلو بان انضمام الثاني الى الاول لا يخفى ويؤثر
 واما انشاء التالي فقدم انما اشعار في الاستيعاب الوقت والتاخير من كل من يخرج عن التورية والحرج
 اما ان كانا من نفس تأدية الواجب فيكون التأخير ما لا كلام في انكنا في الواجب وانما هو في الواجب
 التورية التي فشد ما ساعد العلم فان شئت في الجمل ولو في التاخير وشبهه ليجوز ما يتكرو على فاعلم
 يلزم الا ان كان لا يكون في غير بل يوجب النفس انتم بالوجه ان التورية الى وقت معين اذا صار
 التكليف في انشائها ما يجب فواتها يلزم من سائر من لزوم خروج الواجب عن كونها واجبا
 التكليف بالحال او ما تاتى من العلم وهو اما ان يعلم ان يجب عليه ان لا يؤخر الفعل عن وقت لا يعمل
 بل يجب عليه ان لا ياخر او يعلم بان منة لا مكان او قلنا في خروج الواجب عن كونها واجبا
 على تقديره فقلنا العلم من العقاب على تركه مع عدم العلم او الفهم بان الواجب على ما يستلزم
 غير الحقيقة هو الزوم الشايع لفعل او ما يتحقق على تركه العقاب من غير دليل ولا علم فالحال
 باحرازه لا مكان عند ذلك فلا بد من الاستحسان في تقديم واجاب المعتصم بتعاله اجيب
 عن الوجه الاول بالمنع من لزوم التكليف بالحال على تقديره فان ذلك يلزم ان تأخير الزوم
 اما ان كان ملا لا مكان فلهذا لا يمتنع في المبدأة وتعيها على هذا الجواب صاحب العالم وادع عليه
 بعض الاقوال بان هذا ولا يوجب التكليف بالحال الا ان الزوم بوجوب التورية في قول القائل
 الزوم انما هو في التأخير وسقوطه بوجوه لا يمكن تلك المعية في غير المشتال بالمبدأة به فحسب
 القول ونظروا بعض المدققين بان جواز التأخير غير مشروط بوجوه في شدة العلم بالمعنى

بمعرفته متعديا والاراد من عدم حصول العلم بالحوادث العلمية الجواز في الواقع ونزول الجواز من
 العلم بمرتب ثم قال في هذا الجواز ويستلزم فعله ما لا يتم ولا امتناعه من مثل هذا التكليف و
 هذا نظر حكاه الله تعالى الحق لكن يعرف خبره من ما لا يجب على عدم نزول الجواز على العلم باخر
 ان هذا لا يمكن ان الجواز في نفس الامر لا يتوقف على العلم بالحوادث بل يتوقف على عدم العلم بالمتوقف على
 ما يتوقف على العلم بالمتوقف على ان هذا التكليف لا يتم كلامه المتوقف على مقتضى ذلك لان مقتضى
 المتوقف على ما يتوقف على كلامه ان جواز الزاخر غير متوقف على مقتضى الفعل من الزاخر فان
 صادره الشرط لم يحصل ولا اعني وان لا مدخل للفعل في ذلك فلا يلزم القول بالضرورة لعدم
 العصبان ما انما يخرج على تقدير مقتضى الفعل في الزمان لما هو في كل وقت من مقتضى على وجهيات
 هناك جواز واحد هو الجواز في الواقع والمتوقف على مقتضى ما يتوقف على مقتضى عدم العصبان
 ان اصل عدم المتابع انما يتوقف الجواز على مقتضى وهو سابق ما ارادة لا يتوجب عدم العصبان
 على تقدير عدم مقتضى الفعل ايضا ثم ما ذكر المتوقف مقتضى جواز متعلق مثل تلك الواقعة من مقتضى
 والى امره في مقتضى عدم المتابعة على عدم اللانتمس من الفعل والشع لا يتوقف على العلم على
 اطلائهم والسلم من مقتضى العلم بالتكليف بما لا يطاق وحصوله في مقتضى العلم لا يتوقف على مقتضى
 بالمساواة وسأول هذا من مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 من على الوجه الاول من الوجه الثاني من بيان بطلان الثاني وقد روي عنه مقتضى مقتضى مقتضى
 الاصلان وان التمس اليقين يستلزم مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 وجوبا لا يطاق في مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 فعل ما يتوقف بانه ما من مقتضى هذا لا يتوقف على مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 العود وشروط مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 ان يجب العود كما في مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 بتأخير مقتضى وان تأجيل مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 عدمه وادراك مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 المتوقف على مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى

والاخر بالشئ يقتضي العلم من العدم والغير يقتضي العدم وقبلهم العدم في الماضي والجواب
 عنها يظهر ما في مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 ان مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 بانها كانت مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 الاصل فاذ ثبت ان الامر يدل على الزمان يجب اصل الوضع فليس الا الحال والاصل علم
 المجرى ان اصله يدور بخلاف ذلك والجواب ان الاشتاق للذات غير ثابت كيف واحد
 انهم من الخلق وهو ان واقفهم على ذلك في كتابه فيمكن مخالفة مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 والناس وحق ان كلامهم غير صحيح في الزمان من مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 للزمان ان الزمان مدلوله واولا انهم كانوا يتبع مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 الطلب فان ذلك اصل اشتاء الطلب في حال التكميل فمقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 في كتابه والمقتضى في مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 الفعل مما يدل على مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 يتوقف مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 ان يقال ان مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 كما يظهر في مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 لعدم مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 ومقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 ومنع الاختصاص بالحال هذا والمقتضى ان مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 ما انما يقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 بعد مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 الزمان من المشترك بينهما في معناهما لا في مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى

وعدمه فاما لا لا يعلم ومنها اميتا المسارعة والاسبقا وهو ان لا يكون على وجوده بالاسبق
 الى فعل الواجب مادام باقيا على وجوده كونه من اسباب الغفران ومن جهة اخرى لا يتوقف ولا
 ولا لا يتوقف على بقاء وجوده الاخير ولا على سقوطه بل يتم من اعمد على هذا الوجه مع هذا الوجه
 في اشياء القدر ولم يقول على غير ذلك من الادلة العقلية للسقوط بل هو لا يقول بعدم السقوط
 جلا باطلا لا من وجههم ما يشهد بقاءه في البقاء على نفسه وتسلوه وهو يتأسس على انه لا يتوقف
 على ان الشيء يستلزمه ان يقع ان يفسد على الموحى على الشيء بل هو لا يتوقف على القدر بل هو لا يتوقف
 التكليف على انفسه بل هو لا يتوقف على بقاءه بل هو لا يتوقف على عدمه بل هو لا يتوقف على وجوده بل هو لا يتوقف
 وفيه استحالة نهت من ان السقوط في الشيء اما كان متوقفا على ثبوت الدوام فيه فيجوز
 الاتفاق بعد تسليم عدم المساواة في العلة واما على ما ذكره الشيخ في العتق من معبرتي
 منع لا لا الهى على الدوام مع قوله لا اله الا الله على القدر فانه لا يتوقف على الدوام فانه لا يتوقف على القدر
 لعدم البقاء ان تلزم في الشيء بالسقوط وعلى العناء ان تلزم فيه بعدم السقوط وكذا لا يتوقف
 الاحالة في احتياجهم بان الامر بالشيء يقتضيه الذي عن حذره ويعرف بالماضي الى ما سبق ومن
 يجوز ما يبعد عدم البقاء وهو ان لا يتوقف بالامر بالشيء على ما لا يتوقف على البقاء بل هو لا يتوقف
 لم يتبين الامر الا من جهة المتأخر ولا لا يتوقف على بقاء الشيء بل هو لا يتوقف على البقاء بل هو لا يتوقف
 التقريب ولكن لا يحتاج الى وجه الشان في الاما انما اشار اليه في كلامهم واما ما ذكره من
 المعالم من ان اعتقده استدلاله على القدر على غير ذلك من المساور فيها بالمساورة ولا يتوقف
 فلا معنى له من القول بالسقوط بعد التأخير ومن اعتد عليه فانه ان يقول بعدم السقوط
 فواجب الصف والسقوط مما قرره في العلم ان من قال بان الامر بالتذكير يلزم القول
 بالقدر بغيره بالنسبة الى العرف لا قل قطعا وكذا بالنسبة الى ما قد مر من هذا وان يقول
 صدق القول بغيره فانه يلزم من القول بالنسبة الى العرف ان صدق القول بغيره بالوجه
 الثاني من دور الخطاب واما ان امرت باحدا من فانه لا يمكن او بالوجه الثاني من دور
 مؤدى الخطاب المعنى وجعل التكليف ما لا لا يتوقف على مقتضى ما يقتضيه زمانه فحققت التوبة
 بالنسبة الى الجميع ودعا الحق ان يقتضيه العرف بغيره بالوجه الاول بالنسبة الى الجميع فحققت
 الى استلزامها انما تصدق اذا حققت بالنسبة الى العرف الاول وكلمة بغيره لا فلا بد كذا

باعتبار
 التوبة

بعد من على العمل بالتكثير الامور اما جلي بغيره من جهة اخرى مع ما لا جواز الاخر او يقال
 ان من التائب من الخطايا هو التائب الذي يوضع فيه الضمير على الوجه الذي هو فيه فبذلك
 ومن التائب من جهة اخرى مع ما لا جواز الاخر من جهة اخرى مع ما لا جواز الاخر من جهة اخرى
 لتوقف التكليف على وجهه من جهة اخرى مع ما لا جواز الاخر من جهة اخرى مع ما لا جواز الاخر
 وجوبه بعد حصول شرطه انما التكليف من البلوغ والعقل والعلم والتقدم على شئ كالمعروف
 واما ان اعتبرنا الاستطاعة بعد التمسك ببلوغ الامور لا يتوقف على الاستطاعة بالنسبة الى العقل
 او شرطه واما على ما لا يتوقف وهو ما يتوقف وجوبه على غيره كالحج وقد يطلق واجبا على
 وجهه ما لا يتوقف التكليف على حصول امر غير حاصل سواء توقف على غيره
 من حصول كالحج بعد الاستطاعة ولم يتوقف كالحج وهو بعد المعرف على الفروع في
 البحث الذي كماله المشرط وهو ما يتوقف التكليف على حصول امر غير حاصل
 والنسبة لكل من المطلقين النسبة بين المطلقين هو من وجهه ما لا يتوقف في العرف في وجهه
 الشرط وانما لا يتوقف من التيقن في الحج بعد الاستطاعة او افترا في التيقن من الاول في
 المعرفة قبل البلوغ وكذا النسبة بين المشرطين فانه بعد الاول بدون الثاني في الحج
 بعد الاستطاعة وبصدق الثاني بدون الاول في العرف قبل البلوغ وبصدق الثاني
 قبل الاستطاعة وكذا النسبة بين المطلق والمشرط والمشرط والمطلق بالتدريج فان
 في المعرفة قبل استكمال الشرط وصدق الاول بدون الثاني في المعرفة بعد الشرط
 صدق الثاني بدون الثاني في الحج قبل الاستطاعة وكذا النسبة بين المطلق والمشرط والمشرط
 بالمعنى الاول ايضا فصدق الحج قبل الاستطاعة وصدق الاول بدون الثاني في المعرفة
 بعد الشرط وصدق الثاني بدون الاول في الحج قبل الاستطاعة وصدق الاول بدون الثاني
 كل منها وكل من الامور من وجهه ما لا يتوقف على العقل والتسليم بالنسبة الى شئ
 معين فيقال الحج واجب مشروط بالنسبة الى الاستطاعة ومطلق بالنسبة الى شرطه الاول
 والواجب فالواجب بالنسبة الى سبب التام والوجوب لا يتوقف منه لا يكون الا معتمدا على
 بهرم لهما بالتسليم بوجوبه فانه بعد سببها قطعا واما بالنسبة الى غيره من المقدمات
 فيجوز ان يكون معتمدا وان يكون مشروطا على كل حال الا على الامور المطلقا على غير وجهه

القدوم الاول بثبت قبل حصولها وعلى الثاني ما ثبت بعد حصولها انما يقع على
 يدون الزمان وبعبارة اخرى حصولها لمصلحة على الاول كما تضمنه سبق في الثاني بثبت
 له كما مر وانظر في القصة في وجوب المقدامات التي وقتها قبلها على الاول يجب ان يكون لها على
 القدر ما يندرج فيها الاطلاق الا لو كان في وجهه فليس هو الاطلاق على وجه الوجوب وانظر
 ايتم فيها لو كانت المقدامات غير متوالية في حصولها في ذلك الشأن على الاول يجب ان يكون
 من الاثر في الحصول على المقدامات المحددة بمرجع الا ان يحصل في الوجوب المتوصل به الى فعل
 الفعل فان العبادة تنجم على الوجه الاول او وجوبها على وجهها على تقدير حصول ذلك الفعل
 وعلى الثاني لا يصح لا تحقق الطلب والوجوب قبلها والذي يدل على ذلك هو ان ما ذكر
 على عدم وجوب الواجب عند عدم مقداماته لا يصح في وجوب الواجب في كل وقت لا يتبع وجوبه
 بالفعل والسمع والادب انما يابزم في ذلك لو كانت بالواجب انما هي في الثاني ان المقدامات
 المحترمة بمرجعها ما لو كانت في تلك المقدامات انما هي في الثاني ان المقدامات
 حاصل الكليتين من ملاحظة المقامات المذكورة في حصولها في كل وقت لا يتبع وجوبه
 ومطلوبه في فعل الواجب على تقدير حصوله ولا فرق في ذلك بين ان يكون المقدامات
 المحترمة سببا او غير ذلك وان كان المحترمة السبب لا يقع عن غير مقتضى ثم يغيره من اعتبار
 او وان كان على السبب لا يلازم المحترمة في كل وقت على تقدير وجوبه وانما هو في كل وقت
 متوقف الواجب على حصول هذه المقدامات لاظهاره من قبل في كل وقت على حصول المقدامات
 الغير لاظهاره في كل وقت كمثل الكلف وقت الفعل وقد مر في بعض فقرات في تمام الوقت
 من الواجب الا انما يظهر في الشبهة الى ان التكليف مع ثبوت الواجب على تقدير حصولها
 قبله انما هو المقدامات فليس حصولها معتبرا في كل وقت انما هو مقتضى العمل في كل وقت مع ثبوت التكليف
 قبله في كل وقت من غير ان يكون مقتضى العمل في كل وقت مع ثبوت التكليف
 بحيث لا يقع العمل في كل وقت من غير ان يكون مقتضى العمل في كل وقت مع ثبوت التكليف
 الواجب في غير المسئلة اليه هذا وحاشا انما يظهر في كل وقت من التكليف باعتبار ما ذكره في
 الزمن المستعمل من هذه الصفات وهو غير متوالية من الزمن الوجوب وان تأخرت هذه
 الصفات التي يتوقف عليها اعتبارها ولو كانت نفس العلم والحكم من الواجب في الوقت شرطها

في كل وقت

في كل وقت

في كل وقت

لما خرج من الوجوب عن زمن الفعل فلا يقع في مورد التكليف ومن هذا القبيل كل شيء يكون
 في غير مورد ما يحصل شيء اخر كالتحريم للمراعات بالاحكام في العضوية فان شرط التحريم
 فيكون العقد بحيث ينعقد بالعبادة ولو لم يشرطها بنفس الاجازة ولا يستحق قبلها
 ومن ثم الواجب باعتبار اخر الى غير وجهه فالواجب النفس ما انما هو الطلب به لنفسه
 الواجب الغير ما يتعلق بالطلب به الوصول الى الغاية واللام هنا التعليل على وجهه مخصوص
 لا يتعلق بالتعليل في التعليل واللام هنا التعليل بكونه من الواجب انما هو النفس في وجهه فان ذلك
 المطلوب من المكلف في الواجب الغير انما هو ما يراه التوصل به الى الغاية على ان يكون التوصل
 به اليه مطلوب وان كان كان حله على الطلب ايتم والمطلوب من الواجب الغير انما هو ما يراه
 فقط والتوصل به الى الغاية اخر او حصوله ان كان مطلوباً فهو او خارج من كونه مطلوباً وانما هو
 انما هو حاصل على الطلب فالواجب الغير ما يكون المطلوب من المكلف في اجابة نفسه
 دون توفيقه الى غيره والواجب الغير ما يكون التوصل به الى الغاية مطلوباً من المكلف
 فانما هو وجهه المحض في وجهه وانما قبله من المكلف انما هو من المكلف انما هو من المكلف
 المطلوب في التكليف انما يكون مطلوباً من المكلف انما هو من المكلف انما هو من المكلف
 فيجب انما هو من المكلف انما يكون مطلوباً من المكلف انما هو من المكلف انما هو من المكلف
 على صفته وجوبه ان يترتب عليه فعل الغير ولا مثال به وان لم يقصد به ذلك او غير
 قصد التوصل به الى الغاية لا مثال به وان لم يترتب عليه فعل الغير ولا مثال به وان لم يقصد به ذلك او غير
 وجوبه والتحقق من ذلك الوجوب هو الوجه الاول لا يتوقف على تحققه في الغير فيحصل
 ما يترتب على ذلك الغير عليه دون غيره على ما عرفت من ان المطلوب فيها المكلف من حيث
 كونه مقبلاً وهذا لا يتحقق بل ذلك العبد الذي هو فعل الغير واما القصد فلا يحصل
 له وهو مدخل في حصول الواجب وان اعتبره الا مثال به وان لم يقصد به ذلك او غير
 مطلوبيتها من حيث كونه الغير فقط اعتبره في ذلك كالحق في الوضوء والصلابة على غيرهما
 الثاني وانظر في القصة فيها لو وجب عليه الدخول في ملك الغير فغيره انما لا يتوقف على
 عليه فدخل في غير ذلك فبذلك انما هو في ذلك الحال فيها لو وجب ان لا يدخله حيث يقع
 فيها انما هو وحاشا انما هو عليه فعله ما حققنا اليه عليه معصيته العقب والحشر وانما

عليه معصية الخلق بيان ذلك ان التصرف في الغرض المذكور يقع ثانيا واجبا وهو ما اذا
 ثبت عليه الا نفاذ واخرى حراما وهو ما اذا لم يترب عليه ذلك فانه العلم من تصديق
 الذي يتركه من نوع الواجب وحده ولا نفاذ فلا اشكال وان علم ان نوع الحكم غير
 عليه الا اقدم فان اقدم والحال ههنا فان لم يكن الحلال فان لم يترب عليه الا نفاذ
 كما ان به حراما ولا كان واجبا وعصى بالحق مطلقا كما ان ما لم يترب عليه بالحق
 او ان روجبه على هذا الصفة لا غير ذلك ههنا اذ قلنا بان النوع انما يعصى به من المقتضى
 بالعلم ولو قلنا بان يعصى به لولا ان كان هو المقتضى لكان النوع في جملة المقتضى ان الواجب
 على هذا التقيد ومقتضى على تقدير العلم او الظن بالنفاذ لا يتعدى الواجب بل هو ان
 ولو من جهة الترتيب لنفاذ الاحكام فهو يقع لما يقع من ثبوت خبره لا يسلطه وما لو ان
 بالواجب العبري لا لا مثال بالعبور لم يترب عليه احتيازا كما لو تضمن عن يده وانظر
 كما لو سلم ما عطف على اوشى لم يشمل من حيث كونه واجبا في الواقع نعم يشمل في الشبهة الثانية
 من حيث ان يقترن واجبا وعباد اخرى يشمل التكليف الظاهرية ويترتب عليه ان كان من
 للذم والثواب دون الواقع فاستلزم في هذا الموضع على وجهه انما في الغرض الثاني
 في الصورة الا لا وجه فلا وجه في عدم استحقاق الذم والثناء بزيادة العقل والعبادة
 لههنا بنظر فلهذا ان الاجتهاد على الحق من المبدأ قطع لما في ذلك من الموت وشبهه لا يخلو
 اجرة الضم بالسبب وان حكمه متوقفا لم يمتحق شيئا وهو ان ذلك جعل له بالابن وكما عطف
 من عدم مطلوبه بحسب الظاهر انما تكون مرادها بدم تركه في المقتضى انما اذا
 وعلى ما قد مرنا من ذلك وان يقتل غسل الزانية فاعقل لها ثم يترك لم يترك من راد ومنه
 مثلا لم يترك من راد لو كان يتركه في المقتضى انما اذا تركه في المقتضى انما اذا تركه في المقتضى
 ووجب عليه من باب العبد مهران باقى بالتركه في المقتضى انما اذا تركه في المقتضى
 ان بالتركه ثم بدله في المقتضى انما اذا تركه في المقتضى انما اذا تركه في المقتضى
 ذلك وذلك لان مطلوبه الضلع في الغرض الاول والتركه في الغرض الثاني فانه في الغرض
 اعنى الزانية في الاول والمخرج في الثاني وعلى تقدير عدم حصوله لا يكتفى عدم العلم
 فلا يقع المقتضى وهذا سبق على ما هو اليقين من انقطاع العمل والتركه ونقلا على اعين

الغرض

المعصية الذي يتعلق به الطلب الواقع ولو ادا به مطلقا لزم منه ولو لم يتركه ولو لم يتركه
 بالمدكور في صورته والود وجهه ظاهره وانما يظهر انما هو استحقاقه من الله في سعة
 وحب العريضة لظنه غير ههنا على ما علمنا انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 بطلبه في مثل الغرضين ان ملاها به ولو لم يتركه ولو لم يتركه ولو لم يتركه ولو لم يتركه
 ونفاهضا فانه علم لو ثبت على يتجه في المقام من انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 انما هو وجب انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 كما يتجه او يكتفى في انعقاد العبادات مطلوبها وانما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 ان الواجب العبري والمترتب عليه في مثل الغرضين انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 المباحث الالمانية ولعلم ان الواجب العبري يستلزم هذا وجب انما هو انما هو انما هو انما هو
 له ويكون وجب انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 مراتبها استحقاقا وهذه عندنا انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 وضوء الحجب وللنوم من غير فرق بين ان يكون الاكل والنوم واجبين او مروجيين
 فغير متناف لان ذلك لان الاكل والنوم اذا وقعا سويا في العمل والوضوء فغير متناف
 وصحت منعنه ومروجيته لهما على تقدير وقوعهما معا ومنهما في العمل والوضوء واجبان
 القاسم عن تلك المنفعة والمخرج من تركه ذلك كل فعل واجب فغير متناف في كونه فعل
 اخر فانه يكون واجبا او مروجيا لذلك كغيره من الحجب واستنشاد الاكل والشرب
 الموجهين لفرض كراهة الاخير وذلك وبالحال فكان ان القاص من المروجية في دفع
 لفائدة التهيأ وانما متعدد لوجب اخر مشروط بشرطه وحاصل خبره ان يكون مروجي
 من هذا الخبر فواجب بوجوب ذلك الواجب المشروط على تقدير انما هو انما هو انما هو
 الا مشلا به على بوجبه فانه يترتب على تركه مثل هذا الواجب ما يترتب على تركه
 الا انما اذا رتب تركه على عدم تحقق وجوه الاستناد فثبت في ذلك اليقين في مثل
 من هذا الباب استحقاق المبدأ الذي لا يقبل بوجبه العقوبة كما يقبل بوجبه الا في المبدأ من

ووجه الاستناد

الواجبات للشرطية بما هو عفو حائل لا يردنا هو لو قلنا بذلك وان جعل من وجوبه علم
 الضمان وانما كما قيل من حول وفيها مع ان وجوبها شرطية بل حول وفيها لو قلنا بذلك
 وبقر هذا النوع من الواجب النقيض الى الواجب العتيق بالحق للشرطية وانما في غيره
 من الشرطية ودورها بغير ان يردنا وليس كما يقين ان لا يعقل الوجوب العتيق عند عدم وجوب
 العتيق فكيف يكون من با يردنا لو شرط الوجوب العتيق بمعنى انما من المعنى الشرطية مع ان
 ونفسه الواجب باهتباوا اخرى له اصيل في مافهم وجوبه بطلب مستقل العتيق
 لا من الخطاب احوال كان وجوبه ناهيا لو وجوب غيره والتبع علة من غيرهم وجوبه بطلب
 لخطاب احوال كان وجوبه مستقلا كما في الفاهيم ولما بالخطاب هنا ما دل على الحكم
 الشرعي فيكون المعنى وغيره ووجوبه لبعض العاصرين ان الواجب الاصيل هو الذي استند اليه
 من اللفظ وفصل التفكير من التبع علة من وجوبه وادفع والحق انما هو الذي في وجوبه
 مفقود هذا الواجب بالوجوب الاصيل بالمعنى الذي ذكره مع ان قولهم هناك مجرى بها شئت
 وجوبه باللفظ وبغيره كالاجماع والفعل وقد صرح هو بالحق قبل ذلك والشرطية وادفع
 بل الحق ان قولهم هناك وجوبه بالمعنى الذي ذكره واجب من ذلك انما وجد
 ان جعل الدلالة التي هي من البينة من جهة من الدلالة اللفظية ساد في كون تلك الدلالة
 مادة للتفكير من الخطاب ليكون اصيله مع ظهوره في الدلالة في البين الا ان
 فلا يثبت له في البين الا مع كماله مع قلة من ادواته ثم الصالحات والبيضاء فغيرها
 بالمرور وقد يفرض ان بالاعتبار كما لو صرح بوجوب بعض القواعد من الشرطية المعجلة
 وغيرها فان وجوبها من حيث كونه مستفاد من وجوب من الشرطية ولو بعد ثبوت
 الشرطية من وجوبها من حيث كونه مستفاد من وجوبها من الشرطية ولو بعد ثبوت
 عليها من اقسام الواجب وانما كما جرت لك الاطراف على اقسام الحرام والسدوب والمكروه و
 ما يتبعها من الاحكام فانها انما تنقسم الى مطلق وشرطية ونسبية وعقوبة وتعليق
 احواله وتبع ويظهر الكلام فيها بما فيه من تفصيل ان الواجب الاصيل هو الذي استند اليه
 الجواب ما لا يثبت به ومن القواعد الحامية وقاية الاكفي للحقوقي وانما قبلها الا امر
 يكون بمرتبته اعوانا من مفقودات الامر للشرطية قبل حصول الشرط فانها كالتجرب من حيث كونها

مقدمة له اجماعا لظهور ان وجوبه المقتضى على القول به يوقف على وجوبه في المقتضى
 فينتج به وجوده المبدأ بالاعتدال ما شاها به ما تكون حارة ولو حال كونها عند مد مع قطع النظر
 من امدل الشرطية فدخل مثل الدخول في الارض المضمومة لا نقاد النفس الحرة من حارة عند
 علم المتكفي من عدمه ومنه والصلوة الى غير هذا القبيل في التورم المتخصص بغيره المعقود عند
 منتهى الاشياء لعدم حرمها من غير حرمه الشرطية ولو قلنا بان لها حجة في قطع النظر
 عن الشرطية من القسم الاول البينة وانما قبلها القواعد التي يكون ناهيا في الامور من اصول الا
 عن المهر من مباحة ولو حال كونها من مفسدة سواء انقضت او لم تنقض اما الاول فلما في
 في التعبد من ان الامر على تقدير حصول المقدمة مطلق بالنسبة اليها وان كان مشروطا
 النسبة الى ما احيف اليها من كونها ناهيا على ما من البين مع ان الاصل في التبع يتبع ان
 يقتضي الا لا يثبت له المقتضى سياتي ولا يذهب عليه ان كان الكلام يقتضي
 بالنسبة الى المقتضى من جهة فان وجوب الواجب على تقدير وجوبه وجوب مفقود
 باعتباره على ذلك التقدير فلو وجبت هي ايقم على ذلك التقدير لو لم يثبت على تقديره
 وهو من مفسدة السداد لكن حيث لو نظر بوجوبه في اصل الشرطية لوجبنا فخط على احرازه من
 العزلان ودورها ممكن وفرض في التندر وشبهه ولو حرمه النزاع في المقتضى والمقتضى
 التي لا يكون وجوب الواجب مطلقا عليها او على تقدير حصولها حصل الاصلان من
 ذلك البينة كما سيجي انما تعلق الامر والهي لشيء واحد والثاني الا كثر من غير المقتضى
 منها سواء انقضت فيه كقصورها في ما يقع بالنسبة الى افعالها او كقصورها في الزمان ما شاع
 فكذلك ومنه وكما انما الاول فلما عرفت من ان الامر مطلق بالنسبة اليها وليس مشروطا
 بحصولها اذ كما انما تعلق الخطاب الا بعد حصولها فليزم ان لا يتعلق الخطاب بالمقتضى
 التي قبلها تبع الخطاب بالحق في العزيمة بالنسبة الى حوله الوقت وليس كذلك مع
 ان الامر بما يمتنع واما الثاني فلا يستلزم الامر بغير المقتضى ولو لم يوجب وجوبه
 الاخر ان لا يكون حكمه شرطي ولا وجوبه للاحكام الا بعد ذلك الحكم الشرطي لا يتعلق بغير
 المقتضى وما ينافي له اعمه والامر من ان الواجب بالنسبة الى المقدمة لها الزمة والمقتضى
 مطلق والنسبة الى المقتضى وغيره المقتضى مشروط فيخرج عن العنوان فيما لا يصح البدل

سواء كان وجوبه شرطي

واما انما كان مطلقا

هو الشيء الذي ينفرد به كونه في المقادير فيكونها مقدرة وان قصر من هذه المقادير
 من الامور الاولى التي لا بد ان يات بها في المقادير وتكونها مقادير على ما ذكرنا من وجوب
 خلق وجه هذا التفسير على الفاضل للعاصم تركه معترض على ما اعتبره بانها وجوبها لا
 التوضيح فان الامر بالخلق لا يكون مقدره انما لا يمكن ذلك وان الواجب بالنسبة الى المقادير
 الغير المقدرة ان يكون مشروطا وقد سبق الى جرح ذلك وهو ان يكون هذا القول
 بعد لا انشاءه من قبله وفصل ما عداه في السبب دون غيره من احوال فاشبه
 في الشك في عدمه فتم التبيين من وجوبه بان المراد من انشاءه القول وما
 العقل ومنه المطلق والابد او لا من غير محل النزاع فنقول كل النزاع في وجوب المقادير
 بالوجوب العقل بالضرورة والاولى بانها اذا كانت كذلك فيكون الوجوب
 مقدمة كذلك لا نزاع في عدمه فنقول انشاءه بالاصل لها بحيث يكون انشاءه بالضرورة
 وبعدمه بالضرورة وان معنى الفعل ليس الا طلب الفعل فقط دون ذلك مع طلب
 مقدما له في هذه كونه مطلوبا لنفسه ضرورة ان مطلوبه من حيث ان لا يكون
 مطلوبه ما يتوقف عليه لطلب ما يتوقف عليه من النزاع في وجوبه بالوجوب الغير متيقن
 وقد عرفت تحقيق الكلام فيها وما قبل من ان النزاع في الوجوب محقق كونه بحيث
 يتجمل ويكتفى بترتيب عليها القواب والعقلاء او محقق كونه بحيث يتجمل ويكتفى
 بمسك فليس ببدل اما اوله فلا نزاع في النزاع في الشك على تقدير القول
 به واما الثاني فلا نزاع ان اوله بالفساد ذلك الواجب وما يتربى على ذلك فمضمونها
 لا يقبل النزاع وان اردت بها ترتيب العقاب على تركها وجب الى الاول ونزاع الفاضل
 المعاصرون الفاضل بين الوجوب المقدمه والاولى من القول بانها مع كونها واجبة توصيلها
 واجبة لنفسها اصلية وذلك لانها جعلوا في النزاع في امور من مقتضى علم النزاع
 مع انهم وفي ترك القواب والاولى لا يتربى على الواجب النفسي ان الوجوب
 التوصل الى مع كونه الامور الاولى لا يتربى على الواجب الاصلى ان لا يدل على ترتيبه
 على التبع اقول على ما ذكرنا يلزم ان يكون المقدمه من حيث كونه مقدمه فترتب
 وجوب ذي المقدمه ولو وجب بعض الوجوب على بعض الوجوب وهذا مما لا يمكن استثناء

هذا هو الوجه في وجوب المقادير
 فيكونها مقادير على ما ذكرنا من وجوب
 خلق وجه هذا التفسير على الفاضل
 تركه معترض على ما اعتبره بانها
 وجوبها لا التوضيح فان الامر بالخلق
 لا يكون مقدره انما لا يمكن ذلك
 وان الواجب بالنسبة الى المقادير
 الغير المقدرة ان يكون مشروطا
 وقد سبق الى جرح ذلك وهو ان
 يكون هذا القول بعد لا انشاءه
 من قبله وفصل ما عداه في السبب
 دون غيره من احوال فاشبه في
 الشك في عدمه فتم التبيين من
 وجوبه بان المراد من انشاءه
 القول وما العقل ومنه المطلق
 والابد او لا من غير محل النزاع
 فنقول كل النزاع في وجوب المقادير
 بالوجوب العقل بالضرورة
 والاولى بانها اذا كانت كذلك
 فيكون الوجوب مقدمة كذلك
 لا نزاع في عدمه فنقول انشاءه
 بالاصل لها بحيث يكون انشاءه
 بالضرورة وبعدمه بالضرورة
 وان معنى الفعل ليس الا طلب
 الفعل فقط دون ذلك مع طلب
 مقدما له في هذه كونه مطلوبا
 لنفسه ضرورة ان مطلوبه من حيث
 ان لا يكون مطلوبه ما يتوقف
 عليه لطلب ما يتوقف عليه من
 النزاع في وجوبه بالوجوب الغير
 متيقن وقد عرفت تحقيق الكلام
 فيها وما قبل من ان النزاع في
 الوجوب محقق كونه بحيث يتجمل
 ويكتفى بترتيب عليها القواب
 والعقلاء او محقق كونه بحيث
 يتجمل ويكتفى بمسك فليس ببدل
 اما اوله فلا نزاع في النزاع في
 الشك على تقدير القول به واما
 الثاني فلا نزاع ان اوله بالفساد
 ذلك الواجب وما يتربى على ذلك
 فمضمونها لا يقبل النزاع وان
 اردت بها ترتيب العقاب على تركها
 وجب الى الاول ونزاع الفاضل
 المعاصرون الفاضل بين الوجوب
 المقدمه والاولى من القول بانها
 مع كونها واجبة توصيلها واجبة
 لنفسها اصلية وذلك لانها جعلوا
 في النزاع في امور من مقتضى علم
 النزاع مع انهم وفي ترك القواب
 والاولى لا يتربى على الواجب
 النفسي ان الوجوب التوصل الى مع
 كونه الامور الاولى لا يتربى على
 الواجب الاصلى ان لا يدل على ترتيبه
 على التبع اقول على ما ذكرنا
 يلزم ان يكون المقدمه من حيث
 كونه مقدمه فترتب وجوب ذي
 المقدمه ولو وجب بعض الوجوب
 على بعض الوجوب وهذا مما لا
 يمكن استثناء

لاخر

الى ان يمسكوا ما استند اليه في الزمان من ذلك من الامور المذكورة فواضح انشاءه كونه
 من ان الوجوب التوصل الى مجتمعا مع انشاءه غير مستلزم كيف ولزم التكليف بالخلق على تقدير
 ظاهره على انه يجوز ان يجمع التوصل مع انشاءه وهذا هو الذي مضى بعض المفسرين على جرحه
 والثواب كما يترتب على الوجوب الاصل كذا لا يترتب على الوجوب التبعي كما سلف بيان
 فبيان الفرق للنزاع في المقدمه فان منها الجزم والمقتضى والشرط والسبب ولا يختص فيها كما
 يعرف من جرح وجه بعض المعاصرين لها في الشرط والسبب غير مستقيم والحق ان
 نزاعهم في المقام يرجع الى الجمع كما جرحه الغير فغير هذا عن محل النزاع بمقدور الواجب
 واما ما نقل من البعض من نقل الاضافه على وجوب اجزاء الواجب للتركيب ان اداء الوجوب
 النفسي على البيان لا يخرج عن محل النزاع وان اداء الوجوب العيوي يقتضي على ما عرفت
 واما الاضافه على بيان وجوب التركيب بدل على وجوب اجزائه بالنفس فمقتضى ان
 الوجوب النفسي لا يترتب من وجوبه غير بغيره بل لا يترتب على الواجب عليه بالنفس واما
 وجوبه على وجوبه العيوي فلا يترتب كسائر المقدمات والمزاد بالمقدمات ما يعتبر
 وجوده وعدمه في حصول المطلوب مع بقائه احتياجا معه على الفعل لثقل الاقدام في
 الوصول الى ما يحق واحقونا بالغير الا خبر عن الاسباب لا عدلها بغيرها فادخل في السبب
 والوجوب في مايرى من غير ذلك بالشرط كما يحق الذي يقتضي عدمه من الشرط
 مع عدم قيام البدل ولا يقتضي وجوده وجوده فخرج الجزم لوجوبه ولو ازم الشرط لعدم
 انشاءه ما يقتضي عدمه فان عدمه لا يقتضي عدمه كيف وقد عرفت مقتضى
 نعم عدمه مقتضى مقتضى ذلك لكن ظاهرنا ان هذا هو الاول وقد عرفت بما يلزم من
 عدمه عدمه ولا يلزم من وجوده وجوده وهو مقتضى طرما لا يقتضي الجمع لعدم الشرط
 او لوجوده لما عرفت يقتضي اجزائه واجزاءه للشرط ان كل من تركبوا جزوا من الثلاثة الاولى
 من الحد الاول مبنى على تقييد الاقتصار الى المعنى والثاني ولا يستلزم
 والاضيق وبما لو ازم ان لم يجعل من سببه وعكسا بالشرط لما عرفت من مقتضى كذا اجازة
 في الاقتصار على القول بحصول الاشكال بين الاجازة وقوله بعض المعاصرين بدخل
 جميع العمل بنا في الشرط غير واجبه من ان يعم السبل الى السبلات فمقتضى

هذا هو الوجه في وجوب المقادير
 فيكونها مقادير على ما ذكرنا من وجوب
 خلق وجه هذا التفسير على الفاضل
 تركه معترض على ما اعتبره بانها
 وجوبها لا التوضيح فان الامر بالخلق
 لا يكون مقدره انما لا يمكن ذلك
 وان الواجب بالنسبة الى المقادير
 الغير المقدرة ان يكون مشروطا
 وقد سبق الى جرح ذلك وهو ان
 يكون هذا القول بعد لا انشاءه
 من قبله وفصل ما عداه في السبب
 دون غيره من احوال فاشبه في
 الشك في عدمه فتم التبيين من
 وجوبه بان المراد من انشاءه
 القول وما العقل ومنه المطلق
 والابد او لا من غير محل النزاع
 فنقول كل النزاع في وجوب المقادير
 بالوجوب العقل بالضرورة
 والاولى بانها اذا كانت كذلك
 فيكون الوجوب مقدمة كذلك
 لا نزاع في عدمه فنقول انشاءه
 بالاصل لها بحيث يكون انشاءه
 بالضرورة وبعدمه بالضرورة
 وان معنى الفعل ليس الا طلب
 الفعل فقط دون ذلك مع طلب
 مقدما له في هذه كونه مطلوبا
 لنفسه ضرورة ان مطلوبه من حيث
 ان لا يكون مطلوبه ما يتوقف
 عليه لطلب ما يتوقف عليه من
 النزاع في وجوبه بالوجوب الغير
 متيقن وقد عرفت تحقيق الكلام
 فيها وما قبل من ان النزاع في
 الوجوب محقق كونه بحيث يتجمل
 ويكتفى بترتيب عليها القواب
 والعقلاء او محقق كونه بحيث
 يتجمل ويكتفى بمسك فليس ببدل
 اما اوله فلا نزاع في النزاع في
 الشك على تقدير القول به واما
 الثاني فلا نزاع ان اوله بالفساد
 ذلك الواجب وما يتربى على ذلك
 فمضمونها لا يقبل النزاع وان
 اردت بها ترتيب العقاب على تركها
 وجب الى الاول ونزاع الفاضل
 المعاصرون الفاضل بين الوجوب
 المقدمه والاولى من القول بانها
 مع كونها واجبة توصيلها واجبة
 لنفسها اصلية وذلك لانها جعلوا
 في النزاع في امور من مقتضى علم
 النزاع مع انهم وفي ترك القواب
 والاولى لا يتربى على الواجب
 النفسي ان الوجوب التوصل الى مع
 كونه الامور الاولى لا يتربى على
 الواجب الاصلى ان لا يدل على ترتيبه
 على التبع اقول على ما ذكرنا
 يلزم ان يكون المقدمه من حيث
 كونه مقدمه فترتب وجوب ذي
 المقدمه ولو وجب بعض الوجوب
 على بعض الوجوب وهذا مما لا
 يمكن استثناء

وجعله متقابلا للشيء بل مع ان الاسباب الثلاثة على ما تقدم والسبب قد يطلق
 ويؤيد به السبب العام ويؤيد به السبب الخاص وقد جعلت ويراد به الجزئى من جهة
 هذه من الاعضاء من ياتحتمل ان يكون السبب هو القوة وهو غير مطرد لان جزئى السبب
 واللوازم المتساوية للسبب فيه وعند بعضهم بالاشياء والاولى بما يلزم من وجوده وجود
 الشيء ومن عدمه عدمه وهو انما هو القوة غير مطردة لان جزئى اللوازم ويجوز ان لا يخرج من المركب
 ويجوز ان لا يخرج من العقل وما قبله ان استلزمه فيه وان جعلت من سببه خرجت
 اللوازم لكنه يوجب الدلالة ان يجعل السبب في المطلق مع ذلك ينشأ عن كسبه بما
 اذا قام مقام السبب سببا اخر ولا يخرج تحتها بالخاص الذي ينتج ان يكون السبب
 مع توقفه عليه يخرج كجزئى للوجود وما بعدا تحتها الاخرى كجواز التفتت لكن يجرى ما
 قبله المستلزم واللوازم لعدم التوقف واعضا والسبب في الحق لا يوجب القدر والاشياء
 في مستلزم الاعمال ونفس السبب باحد هذه المعنيين في هذا البحث ونظام كادع
 عن البعض غير مدعى بالاول فلا بد من قال بالوجوب السبب دون غيره من
 المقدمات لم يقصد به المقدمات من حيث المجموع وهو ظاهر واما الثاني فلا بد
 الجزئى الاخرى ربما لا يكون مغلا اختياريا في نفسه والظاهر ان لا يفتضا على السبب
 اعنا بقول سبب السبب اختياريا على ما يساعد عليه في مجموع ان السبب قد يكون
 مركبا من اجزاء كصفتها العنق وهذا القائل بالاجزاء الوجوب بالجزء منه وكذلك
 من قال بان الاسباب السبب والجميع الى الاسباب لا يوجب به مجموع المقدمات و
 ولا يخرجها الاخرى الغير اختياريا ولا يخرجها الاخرى من السبب اختياريا اذا كان
 مركبا فيفصح عنه في الوجود في العلم بما يلزم وجوده وجود السبب لما لا يقدم
 الشرط او عدمه لعدم وجوده سببا اخر لضعف استلزام ام الوجود في الاول والعدم
 في الثاني بالنظر الى ذات السبب هذا حاصل كلامه وهو صريح في ان السبب لا يكون معتبرا
 في المقامين وان الدلالة بالسبب ما يتساوى السبب انما هي في سببها في العلم ان
 من قال لا فتضا في السبب لم يقصد به السبب انما هي في سببها في العلم ان
 لما لا يوجب العلم به لظهور ان لا عرض للاشياء في نفسه فكذلك من جعل الامر بالسبب

وعدمه مدعى بالاول
 فيكون له لانه لا يفتض
 كذا في السبب
 في السبب وجوده
 السبب

واجبا الى الامور بالسبب لم يقصد السبب انما هي في سببها في العلم ان
 السبب على السبب انما هي في سببها في العلم ان السبب على السبب انما هي في سببها في العلم ان
 ان ادعى الاستلزام وادعى الاستلزام لم يبقا والسبب انما هي في سببها في العلم ان
 حيث ان السبب هو القوة من لفظ الحد لا من لفظ السبب انما هي في سببها في العلم ان
 ان ادعى الاستلزام في الجزئى دخل الشواغل انما هي في سببها في العلم ان
 المشار اليه لغيره من قوة العقل ثم السبب بهذا المعنى انما هي في سببها في العلم ان
 الاشكال للمورد دخل على ان قوله ويلزم من عدمه عدم مستدرك محمول الاعراض
 عن المانع كما ذكره عا ذكره من الاستلزام في جانب الوجود واما في جانب الاستلزام في
 عدمه بقوله لانه لا يدخل الاسباب المقدمه غير مدعى ان عدمه كل سبب في ذاته لا يلزم
 عدم السبب والا لا اشنع وجوده سبب اخر لما قرأنا في استلزام بشرط عدمه في السبب او
 يستلزم عدم جميع الاسباب انما هي في سببها في العلم ان
 والتحقيق ان الدلالة بالسبب هنا هو الجزئى الاخرى من الفعل الاختيارى كالحادث في المقتضى وجوده
 وجود السبب يخرج الغير اختياريا في نفسه لما عرفت والامر له لجزئى السبب و
 جزئى السبب مركبا والاسباب انما هي في سببها في العلم ان
 ان كان اختياريا انما تقدمه شائنا لا فتضا وحقا للمقتضى واسطة من سببها في العلم ان
 السبب مقتضى سببها في العلم ان مقدمه الواجب المطلق قد تحصره المقدمات
 لعلها في الثالث بالاشياء المتكافئة وقد يشترك بينهما بين غير المقدمات وكذا في التوفيق
 يحصل ثانيا بفضل المقدمات واخرى بوقوعها في الماء من غير قصد وبسبب غيره لزم غير
 اذن لا يخرج ذلك مما لا يستند الى قدر التكليف ولا يوجب ان وجود الواجب في مثله لا
 يتوقف على التقدير بل انما يفتض على احد التقديرين من عدمه من التقديرين الثالث فتكون مقدمات
 الواجب احد الامور كونها الوجوب على القول بما يتاخر بالقدم من المقدمات والمقتضى على السبب في ذاته
 ولو على التقدير لاسف الى التكليف بغير المقدمات نعم يقطع وجوب المقدمات عند التامين
 به يحصل في المقدمات ولا يلزم منه وجوبه كسقوط ما في ذاته زيدا في الوجود وكسقوط
 وجوبه اذ لا يفتضا عن المحذور باستناد السبب والمطلوب مع ان الوجوب في التقديرين

تخفيفه وانما في هذا القول على القول ^{المتعارف} وجوه الاول شهادة العترة بذلك فان من ادعى
وجها من حاله او ادعى شيئا وطالبه له وقاسه على ما يتوقف عليه من مقدار ما لا ينفك قطع
بان من يريها الموصلة التي على حدادته لم يقطع بان منشأ هذا الادعاء انما هو لونه والشيء
واما انما يتوقف على ما هو على عدم ادائه لخاله او انه وجد ذلك من نفسه غير متوقف على
حقيقة له لانه لا يتوقف على عقله ولا على من عليه وان لا وكثيرا ما يزل من فعله للقدرة
فيمنع ادائه لخاله انما هو الادعاء والطلب بالوفاء مستقر في الجواب ان ادعاء استماع ذلك
في الاصل فان ادعى عن فعله الحيث وان ادعاء استماع في الطلب التبعي فان لو لم يكن الخطاب وادعى
بالادعاء كغيره من اقل العمل من الاثنين وان قد ادعى لخاله انما هو القول للمقدرة مرادة على
تقديره بالحوادث منها بالادعاء الشائنة بعضا مما يجب لو ثبتت الادعاء لاداءه وهي
مستقر في الادعاء الفعلية بحكم العقل والعادة فانها انما هي العبد على ما يجب من مال مولاه في
معنى التام كقاعدة للفرق من اهل البيت اذا تمكن من ذلك من دون مانع فانه
ينبغي على الترتيب في ذلك فنعلم ان لم يبق اليه خطاب به ليرد ^{التي} انما تكون المقام بحيث
لو اطلع عليه مولاه بالامر به على امره فانه في ان الوجوب المشائنة في هذا هو الوجوب
الشروط وهو مستلزم له بقوله وادعى من جملة الذنوب والعقل عليه ولما هو الوجوب
المستلزم الى امره من يجب طاعة الله ورسوله فانه في امره فانه في امره طاعة الله ورسوله
في هذا ما هي القيمة الشائنة ان صريح العقل بان ما تصادف لا يولد ويرى ان النفس
المانع من التقيض بالفعل يوجب تصادف ما يتوقف عليه من مقدرة التي تقدم ذكرها
بالوجه لانه اعطى الرجاء الغير كذلك وفيه من هذا اهل التحقيق والنتيجة من
ان الحكم الشرعي تابع لما تضمنه من الادعاء من وجوه الصالح والنجاسة المعتبران
يكون الزام النفس مطلوب بالنفس والواجب الغيري مطلوب بالغيرية اختلاف واجب الطلب
بجانب تفاوت واجب الرجاء وحيث ان واجب الرجاء مانع من التقيض فلا بد
ان يكون واجب المقدرة ما يتوقف على ذلك وهذا لا يستلزم وجوبه بل على العادة المستلزمة
هو المطلوب لانه انما هو واجب الجواز فكما ان واجب على الوجوب على وجوبه لانه التكليف
بالجواز لا يتناول حال عدمه والا لزم حرج الوجوب المتكلم من كونه واجبا معهم وبذلك كل

غير متوقف
الطلب

منها ثم ولعن من عليه بعد التام القسم الاول فانه يمنع بطلان التام الجواز التكليف
بالجواز ان كان ناشئا من قبل التكليف واخرى يمنع للامتناع لان القدرة لا ترفع الجواز
القول انما يتوقف على الجواب في القدرة غير معقول ولا غير الحق الاول انما يكون
قول المستدل وحيث جاز من القول والشائنة استلزامه يكون معناه الجواز والجواب عن الاول
ان التكليف بالجواز يتوقف على العقل والتقدير على قدرته على ذلك المقدرة بل في
وعن الثاني ان المقصود ليس بتأثير الجواب المقدرة في القدرة على ذلك المقدرة بل في
مقتضى التكليف به بحيث يتوقف الدم على تركه لا تاداه لوجوب المصلحة عليه بل في
الدم عليه بعد صدقها في مقتضى القدرة لا لوجوبه على الموصول الى الواجب
باعتبار مقتضى ما لا يبعد لها لا تكليف عليه ولا لزم التكليف بالجواز ما يقال من
ان اللزم على تقدير وجوب المقدرة ووجوب الجواز فيها لا في ذلك المقدرة فيبقى
الاستحالة فيسقط لزمها على الجواز التكليف بالجواز مع ذلك وجوب المقدرة
ليس لمقتضى الجواز بل لطلبه في مقتضى الجواز في مقتضى الجواز في مقتضى الجواز
ما يشاء يقال من ان الدليل المذكور دال على مقتضى وجوب المقدرة ولو لم يكن
المقتضى انما هو اشياء وجوب الغيرة وان كانت واجبة لنفسها ايها في المعاد
الحسنة غيرة توجب الدليل والصدق ان وجوب المقدرة لا مدخل في قربا الدم
والعقاب على ذلك في المقدرة بل المدعى في قربها على جرح ترك الواجب مع العلم
والتمكن ولو في بعض اوقات وجوب والذات في بعض من ذلك ان العقل يدور
تلك الواجب معللين بانهم لم يتمكن ولم يفعل فلو كان وجوب المقدرة متيقنا
باعتبار وجوب الواجب على غيره في قرب الدم عليه كالحكم والتمكن وانهم وجروا
المقدرة من لوازم وجوب الواجب وتواجد مقتضى الجواز بالضرورة فلا يكون
يتوقف عليه وجوب الواجب ويغير فيه كما يقتضيه الدليل المذكور ولا لكان دور
وعلى هذا لا يحقق ان التكليف ما لم يمكن من ذلك المقدرة فهو ما هو عليه ولا
مدخل لوجوب المقدرة في مقتضى الجواز بل مقتضى الجواز في مقتضى الجواز في مقتضى الجواز
غير المقدرة فقول المستدل ولا لزم حرج الوجوب المتكلم من كونه واجبا مطلقا

ان اوله وجوبه من حيثية الى حال شرف القدره وان لا يكون ما من وجوبها مطلقا
 حال القدره وجوبها مطلقا فيها فبطلانها واضح لان اللزوم قد تم اذا لم يتم فبطلانها واضح
 حال ارتفاع القدره عدمه لا يتحقق فيها كما لا يلزم من ارتفاعه وجوبه فعل الوجوب وان
 وفتره عدمه قبلها او كذا فبطلانها من اوله وجوبه من حيثية الى حال شرف القدره
 او ارتفاع القدره اذا لا يثبت فيها وجوبه حتى يتحقق الخرج عنده السابق ذلك وتبين انه
 والعقاب على حال القدره لا يثبت فيها استمرار التكليف الى زمان الفعل وان لم يثبت
 او ارتفاع الوجوب المطلق عند ارتفاع القدره فاللزامه سلبه لكن بطلان الثاني منوع
 كما استمر اليه الرابع منها والوجوب لا يثبت لحد نصريح الوجود وكذا والمثال على ما ان اللزوم
 ان جواز حكم من الحكم فهو بيان لا يثبت الا بطلان الخطاب بحيث فلا يقع من الحكم
 فقول ان كان الوجوب في ذلك ظهور الحكم فظاهر خلاصه كغيره من الاعلام الى خلاصه ان
 اعتقاد حكم العقل بالشرع مما لا يغيب عليه وان قد ووجهه كما وقع في غير المقادير
 فلا بد من بيان معنى حكمه عليه واما بطلان الثاني فبطلانها من حيثية الى حال شرف القدره
 المذكورين للوجوب واعتقاد عدمه بان الحكم بالجوهر هنا عقل لا شرعي ووجهه من حيثية
 الفعل لا زمامه وحكم الشارع بجواز قول اللازم دائما بطلان حكمه بجواز قول اللازم وفيه
 ان نقول حكم الشرع من حكم العقل فهو سلبه كما سلبه في قوله الله وانهم حكمه
 بجواز القول ان كان مع حكمه يعلم جواز القول فقد ثبت الحكم والاختلاف وما انتفاء
 الواسطه بين الحكم من حيثية الثاني في الاصل وانما سلبه لا يثبت في الاصل على ما لا بد
 من الثالث اما الخطا بقرينة فقط والتخصيص واما الاقوال فلا يثبت في الاصل من حيثية الى حال شرف القدره
 بين وجوبه لنفي وجوبه مقدمة وانه لو استلزم لبعضه بوجهه والتالي بطلان القطع بان
 ذلك الصلح معصية واحدة لا يحسن معتد به يجب بوجهه بطلان مقدمتها وان
 يجوز تقييد الا بوجهه الوجوب كان يقول اوجب عليك الوجوب وانما يجب عليك
 فعل ما زاد عليه بان الا بوجهه ما يثبت من المقدمة فينتج فلو طلب لها واما لو
 وجبت لوجوب بغيرها وانما يجب واجوب اما من جهة اوله فان الاصل لا يثبت في الدليل
 واما من الثاني فبما من بيان اللزوم ان اوجبه اللزومين بالمعنى وان ادعى

والشهر

بطلانها

في اللزوم البين بالمعنى لا معنى سلبنا انتفاء اللزوم لانه لا اعتبارا ولكن سلبا بوجوب
 نفي الدلالة على حكمه وقد مر ما يقتضي شرفه ما معنى وعقلا واما عن الثالث فينتج للزوم
 فان الحكم من المعصية انما هو الى الغنى الطلب لا لزوم النفي دون التيقن
 وان من حيثية الغنى مطلق الطلب لا لزوم بطلان الثاني على تقدير منوعه انما لا يكون
 في ما من حيثية يقتضي نفي المعصية بالمعنى الاول ولما من الرابع فبان للثاني ان كان الوجوب
 القسي فبطلان التصریح به لا يثبت بالذم وان كان الوجوب العنوي او ما بعده فقد مر
 ان العنوي لا يثبت بطلانها اما المثال المذكور وليس فبطلانها في شرفه لا يثبت
 شرفه وقصره بعدم وجوبه مقدمة شرفه اخر فان عمل ما زاد على الوجوب مقدمة العمل
 بالعمل بالنفس العمل فقط وجوبه في وجوبه بمقتضى العلم بطل تمام الوجوب
 عمل تمام الوجوب ما من حيثية من حيثية او ما من الثاني فينتج للزوم كذا في قوله
 الخامس من نظائرها انما هذا الاصل كذا او بعضا من كثيرين الا قول الثالث فينتج
 من حيثية بغيره البين بان وجوبه البين على خلاف يعرف بل بطلانها انتفاء
 عليه واما القدره غير حاصله مع المستببات فيبعد بطلان التكليف بها ووجهه ولا
 يتحقق منعها الوجوب اما الاول فلان عدم معرفته الخالف لا يقول بطلانها بل
 عند المنع فانما يكون محتمل عدم معلوم الخالف وهو يثبت انكاره بوجهه علم
 معرفته الخالف بطريق اولي وكذا لا يقول بطلانها على نقل الاجماع في بطلانها الختام
 حيث ان الظاهر من ادعاءه لا انتفاء لا انتفاء لكانت من قول المعصية
 المشتمل عليه وان كان العمل المذكور في كلام اهل الخلاف كما هو الحكم فعدم الاعتقاد
 به واضح واما من الثاني فلان جزمه لا يستبعد لا يثبت به الحكم الشرعي وذلك
 كما مع انه جازي في غير السب من القدره انما اذا القدره غير حاصله مع ذلك القدره
 بل ومنه انما يتخرج منها لا يستبعد المذكور ولما ان القول بوجوب مقدمة الوجوب
 اذا كانت سببا في القول بعدم وجوبه الا بوجهه ما يثبت الا بوجهه ما يثبت
 الوجوب عتق الا سببا من كونها مقدمة كما هو محل البحث في الخارج المعاصر على
 القول بوجوب مقدمة الوجوب اذا كانت سببا في جزمه لا يثبت القول بوجوب الا بوجهه

الفاضل

بالمنبيات الى الامور باسبابها ونحو ذلك القول المذكور على ذلك وهم وان كان كذا والحيث
 هنا عن وجوبها الغير على الشيء والحيث هنا عن وجوبها النفس لا على الشيء
 الوجه بقرينة صاحب نقل هذا القول وجهه في ان لا يحتاج في وجوبها على القول
 واجه من جهة غير الشرط الشيء ان الشرط الشرطي لو لم يجب لكان شرطاً ان لا يكون
 انه لا يجب ما لم يجب محتمل وهو من الشرطية وفي ما بعد يكون الشرطية لا يصدق
 ان اوبى لا متناع تحقق الشرط بدون الشرط وان لم يجب ولو جعلنا الشيء بالشرط
 من اطلاق المانع اوضح وانما اورد على صحة الملاك من اننا نختبر في هذا الشرط الشيء من
 سائر المقدمات فلو لا وجوبه لعدم امكان ان يثبت بالوجوب ولو صور بدوننا فلو
 الشرط وقد يستدل بان ذلك الشرط سبب لذلك الواجب يجب فعله وهذا مع جريان
 في سائر المقدمات سوى على غير السبب الثاني للزم وهو كما يليق ثم لا بد من جعل
 ان بعض الوجوه التي اوردتها في الوجوب في غير السبب والشرط لو لم اعد في الوجوب
 ايتم كما لا يخفى واعلم ان القوم قد اوردوا حقا في المقام مقدمة الوجوب لكن يجري في
 مقدمة المقدمة ايتم والحق ان مقدمه الوجوب بالوصلة اليه ذلك كما في كلامه في مقدمة
 الوجوب وقد يشك في ذلك باستلزامه في المباح ان ما من ما من كلامه في مقدمة الوجوب
 مقدمه فيكون مكررها الوجهان في الاستلزام لموجبه في مقدمه في بيان مقدمه
 في ذلك حيث تقدم مضاعفا الى ما في كلامه في مقدمه الوجوب من وجوبه في المقام اعلم انهم
 ان الكلام في مقدمات الواجب بالشرط كما في كلامه في مقدمات الواجب يجب مقدمه
 بالوجوب الشرطية حيث يجب مقدمات الواجب المطلق بالوجوب المطلق في مقدمات
 المقدمات الشرطية بالوجوب من حيث نفسه او مقدمه فانها لا يجب بالوجوب الشرطية
 من حيث كونها مقدمة للوجوب بالشرط ولا لازم وجوب الشيء بشرط وجوده او على
 تقدير وجوده وهو محال ومن على ذلك الحال في مقدمات المقدمات بالشرط فانها
 لا اول قد ذكرنا ان وجوب مقدمه الواجب غير متعين ايتم بغيره ايضا فلو
 الغير بالوجوب كونه بحيث يترتب عليه الغير الذي يجب لزم ان لا يمكن منه
 لكن مقدمه في الوجوب بالشرط فلا يتصرف بالوجوب فيقول هذا هو معنى ذلك

ان

وتكررها

وتأكيد ان مقدمه الواجب لا يتصرف بالوجوب والمطلوب من حيث كونها مقدمة
 انما انما ترتب عليها وجوده في المقدمات لا بمعنى وجوبها بشرط وجوده بل
 ان لا يكون خطاب بالحق في اصله على تقدير عدمه فان ذلك ضريح المسألة كما في
 وجوبها وعدمه عند تأخير اطلاق وجوبه وعدمه بل يعني ان وقوعه على الوجه المطلوب
 منوط بحصول الواجب حتى انما اذا وقعت حقيقة تحت تجزؤ من وجوبها والوجوب لا
 المطلوب لعدم وقوعه على الوجه المعبر فالوصول الى الواجب من قبل شرط الوجود
 لها فان قيل شرط الوجوب وهذا عندئذ في الحقيقة الذي لا يرد عليه وان لم يخبر
 اقف على من ينقض له ذلك الذي يدل على ذلك ان وجوب المقدمات منها كان من باب
 الملازمة العقلية فالعقل لا يدل عليه ذلك على الملل كونه واقعة لا باي العقل ان
 يقول انما لا يحكم او يدعي او يدعي بالملل الذي يتوصل الى فعله لكونه ما يتوصل اليه
 وان كان من شأنه ان يتوصل اليه بل الغرض قاصية بجران التصريح بذلك كما
 انما قاصية فيجب التصريح بعدم مطلوبها لم يتم او على تقدير الوصول اليه وذلك
 ان يعلم الملازمة بين وجوب الفعل وجوب مقدمه على تقدير عدم الوصول اليها
 اليها ايتم حيث ان المطلوب بالحقية مقدمه الوصول اليها الواجب وحصوله فلا جرم
 يكون الوصول اليها وحصوله معتبرة مطلوبتها فلا يكون مطلوبها اذا انكثت عنه
 وصريح الوجهان قاض بان من يريد شيئا لا يحصل منه لا يريد اذا وقع جرمه وان
 يلزم من ذلك ان يكون وقوعه على الوجه المطلوب منوطا بحصوله الثاني اذا وكتبه كما يجب
 في الخارج من اجزئتها فكل جزء من اجزائها واجب بالوجوب النفس والغيري
 باعتبار ان من اجزئتها كونه في ضمن التركيب واجب فانه التركيبان من اجزئتها
 والا لم يكن مركبا فوجوبه عيان عن وجوبها لكن فكل جزء من اجزائها واجب
 مستقلا بل ضمن الكل فالدال على طلب الكل بالمطابقته الدال على طلب الجزء فلهذا اعتبار
 انهما بالمطابقته ان كان الدال على شئ فالدال على الكل بالمطابقته فالدال على شئ
 متعلق الثاني اعني الجزء بغيره باعتبار انهما لا ينفصلان هذا انما يتم فيما لا ينفصل
 اجزئتها في الزمان دون ما اذا انفردت في كمالها فيخرج اذا لا وجود للكل في اتحاد

القدم

حال وجود الجزئ حق بغير وجوده في نفسه وقد تقرر في الكتاب ان الامكان الشرعي لا
 يتعلق بالظواهر باعتبار وجودها المتأخرية لا غيرنا لئلا نقول قد حقت في علمنا ان
 الامكان الشرعي لا يورث اعتبارية تعلق الامكان الخارجي في الذهن باعتبار كونه اعتبارية
 ولا يرب ان الامكان الخارجي يجمع في الذهن وانما اعتد من حيث كونهما خارجي
 فيجمع اعتبارية في ضمن الكل في طرفي الاستقالات ومن هنا صح وصف الكل بالوجوب مع
 ان ثبوت الوصف فرع ثبوت الموصوف والوجود للكل في الخارج وانما الموجود اجزاء المتكافئة
 بحيث لا يفسد منها ما كان لا يفسد لعدم استقلاله بهذا الاعتبار كونهما خارجي
 بدل الكل واجب غيري لوقفه على ضروره ان وجوده المكسب بوقوعه اجزاء متكافئة
 الامور على ما هو بالاسلام فينبغي ان يمتنع الوجوب بها على الاستقلال وليس بالمتعين لان
 الوجوب انفسى بسيط وانما يعلق به كسب فلا يتركب من وجودات غيرية وكان من ادق في
 الخلاف في وجود الجزئ ويبدو الوجوب بالاعتبار الا انه قد يكون خارجا عن العلم لا في ذاته
 للمقدسة كما تكون مقدسة وجوب ومقدسة وجود كما ان قد تكون مقدسة علم كاعتد
 حواء الزمان لتفصيل العلم بصل قائم الوجه خفي عنها يجب وجميع هذه المقدمة عند
 الفهم الى مقدمة الوجود حيث يتوقف حصول العلم عليها فوجوبها انما يستفاد من
 كسبها لتفصيل التات في موارد العقل والسبح من الخطأ بالاعتد ان لا يوقف له
 عليها وهذا كما وقع عند ذلك العالي في مقدمة الظن حيث اعتبره ولا يذهب عليه
 ان وجوب تفصيل العلم والظن في موارد غيرية الوجوب في الحقيقة هو العلم بالعلوم او
 المعلوم وجوبه دون العلم او الظن ولهذا لا يعاب بذلك الوجوب على تراتف تفصيل
 العلم والظن بل يثبت اذا تم هذا عن ضرورة ما لو اشتبه الوجوب بالعلم او تعلما حقيقة
 يجب لا يتبين ما يعلم منه لا يتبين ما لا واجب ويحتاج لتفصيل عدم الخلاف في وجوب مثل هذه
 المقدمة وان كان بعض الحاشون في غير ما ورد في بعض على ما ذكرنا يجب بها الاشتباه
 جهة القبل غير ان ان ياتي بصلوة متقدمة بحسب الجهات المتشابهة في افعال الصالح
 الموجهة لليلة ولا يجوز ان يكون من اشتباه الوجوب بالعلم بل بالعلم لا كما
 تقول عدم جواز الصلوات لغير جهة القبلة انما هو من جهة كونها بجهة من حيث عدم

تعلق

تعلق طلب التها وكم ان هذا ينقص بغير حال الاشياء افعال الاشياء بتعلق بها
 طلب غيري بناء على ما هو نظر الى اطلاق الامور افعالها في الاشغال يخرج عن كونها
 بجهة قدامها بالاجزاء كما يكون خارجا مع قطع النظر عن كونها بجهة قدامها في التعلق عليها في كونها
 المحيطة هذا اذا قلنا بان حوزة الصلوات لغير جهة القبلة بشرعية محضه وانما اذا قلنا
 بانها محيطة ذاتية كما يستفاد من بعض الامور فلا يخفى ان الخبر بما مقصود على غير
 صريح الاشياء لعدم مساعده دليل الشرع على ثبوت صحة الاشياء فيتم الصريح المذكور
 انهم وعلى هذا لا يجوز عند الامتنان بكل واحد من احاد المشيئة انما ياتي بالوجوب ولو
 ادب فيجب كونه نفسا او غيرا غير بالصفة الاحتمالي والغيري القطعي ووجهه كما تقدم
 لا فرق فيما ذكرناه بين ان يكون الواجب فعلا كما هو او تركا كما في التحريم المشيئة بغير وجه
 الاختصاص فيجب الاحتساب من كل واحد من بابا المقدمة لتوقف العلم بترك الحرام
 الواجب على جهته بذلك جماعة منهم العلامة وانكم بعض الحاشون بناء على وجوب
 مقدمة الواجب معللا بان الواجب بترك ما علم حوزة لا ما كان حراما يجب نفسا
 الا وان لا دليل عليه وهو ضعيف العقل لا يفرق بين الشامين وبين الشافعيين في حقائق
 الكلام في غير ذلك كما قالوا واعلم ان هذه القاعدة تقتضي جواز الامتنان بالزائد على
 الواجب لتفصيل العلم بالاشياء ولو مع التمكن من تفصيل العلم بغيره انما يثبت الاموات
 يكون وجوبه على هذا المنطق ويخبر بما لا يقتضي لكن الطريقة للسلفات من صاحب
 الشريعة لا تساعد في العبادات الموقوفة عند التمكن من الاستسلام للقطع بعد جوازها
 الصلوات للجهان الا بدع او في الشيا المتقدمة مع التمكن من ثبوت جهة القبلة او
 لتفصيل التواضعات في حق شخصه ما فيها بصيرة علم التمكن من ثبوت جهة القبلة
 القاعدة للشرع عند التمكن جهة تخرج ذاته على وجه الشرع اعني فعله في الامور على
 انما اذ لو اخبر فيه لزم وجوبها على وجه التحريم على ما يقتضيه الامور انما لا يثبت فيها
 عدم التمكن مقدمة الواجب بغيرها العتصم في العنوان عن الوجوب الغيري ولو
 على وجه الغير حيث تتعدد الزواجر في غير جهة القبلة في مواضع منها في جهة قصد الاستقامت
 والغيرية بفعلها من حيث كونها مقدمة فعل القول بالوجوب بغير قصد ذلك لا في

ما هو

خلق الطلب بفعل ولو العجز وجب محض قصد ذلك لعلوا الطلب برأيه على ذلك
فمنع وقوعها على وجه العبادات ان كان مشروطا بكذا كذا في الصلوات الى جهة او في
المشيئة ولا يصح على القول الاخر لا تقام الطلب منها في ثوب الثوب وقد امكن ما رواه
شيخنا ان ادعاء ثوب او غير المدح والقرب في ثوب لا يوجب سقوطه ان العقل لا يشغل
بما شاع في جميع موارد وثبوته في بعض الموارد مشروطا بالتميز الى جهة او في
وقوله لا يصح على ما قلنا ان لا يدخل تعين ثوب او غير ثوب وان ادعى لا يصح في ثوب
الا والاول اعلم المدح ما لا يوجب فيه مشاهدة العقل والعادة بالادعاء ان الثوب او عدمه
بأمر واحد يعول على عيب مقدمه ويرى ذلك المكاتب في بعضها سببه الرخصة والمعتق
ان العقلاء على وجه من عطلين حسن مدحه بفعله ذلك للفرق الى المطلوب وما لا يقع منه
مكاتب لا يثابره ولكن لا يوافق على ما يشهد بفساد السلب ادلا وسبق ان فصل في
على الوجه المذكور اطاعه وانفاد ومن البين انهما يستلزمان القرب الى المطالب حيث يحرر
اي من الواقع للحاجة وهذا ظاهر عند من استقر على الصدور في هذا الذي يلاحظ
وصلة الى المطلوب من حيث كونه مطلوب او اعادة ان بها العيون فلا بد من عدم وقت
الثواب عليها من جهة اخرى في ثوب عليها الثواب بقا التحقق بقدر صحت ما
ببعض المعاصي في بعض الثواب ما اوجبنا لا صليته من امتداد دليل على وثابها من
حيث نفسها ان كانت داهية يخلط في الصلاة على القول وجه الله الذي يحرر ان
يؤوب عليها العقاب ان كان مشهور في نفسها وجب عليها صلة الى ما هو منها
كذلك الضرب في التوفيق عليها انما الغرض ان الذي يحرر في وعلى الواجبات التبعة واما
ثوبها فلا يثبت عليها اللزم والعقاب على ما ذكرناه في وجوب وان ثبت وجوبها
في هذا ما سلم ايتهم على ما بسأل عليها للتعلق الصحيح واما ثوب اللزم والعقاب على
فان كان مقتضى الواجب وان لم يصادف بعد من الواجب كما يشهد به العقل والعادة فلهذا
وبعد وعليه فلا تانث في ثوب عليه من حيث كونه ثوبا كما مقتضى الواجب بل من حيث كونه
محررا على ذلك الواجب فان التحقق في ثوب على العصبية مقتضى العقل لا ينافيها
تأخلا عنها مقتضى واحدة واما مقتضى المقتضى مما لو خالف عنها اقامه وود من ان يقر

المصنف
هو هذا المصنف المذكور في
الكتاب المذكور في
الكتاب المذكور في
الكتاب المذكور في
الكتاب المذكور في

كتبت على هذه الاقلام فلا ياتي ما ذكره لان الاستحسان هذا وجوب الذي كما انما هو من جهة النظر الى الحق
 من ترك المظنون على البينة لا من حيث نفس البينة مع ان مقتضى المصلحة ان ياتي الاستحسان ووجوب كما قد اضا
 الصفاة لا يقال لو وجب التواب على فعل مظنة الواجب من حيث كونها مظنة فوجوب التواب على
 تركه كذلك فربما واجبه بل مندوب وتكون ذالك معنى المندوب لانا نقول هذا الواجب عندنا على قياسه
 عليه التحقيق وان احدهما ما يخص الواجب بنفسه وهو ما يحقق العقاب على تركه من غير بدل ولا عذر
 والثاني ما يتناول الواجب العيني ايتم وهو اولى من الشارع بعلمه وفي هذا المندوب ايتم ان احدهما
 ما يخص بنفسه من وهو ما يتعلق به طلب الشاخص مع عدم المنع من تركه ومع الثاني ما يشاء اول القسم
 ايتم وهو المندوب عند ذالك فالنفس وعق على ذالك حذرا من تركه والكراهة وجع فلا يلزم في مجموع
 مقتضى الواجب من حق الواجب والاصل في هذا المندوب عليها بعد المجتهد وان قلنا بعدم وجوب العقاب
 على تركه من حيث كونه تركا لم يل من حيث ما يلزم من تركه في ترك الواجب كما هو التحقيق وانما اورد
 بعض العاصمين من ان الثقات الذين يوجب العقاب من يقولون بوجوب العقاب على تركه واستناد ذالك
 من احتجاجهم على تضاد بين الواجب او عبادة تعلقوا به من واجب المظنة حيث زعم ان النهي للمظنة
 للساد ليس الا ما كان فعله معاصيا فنهى ما لا يكاد يحتمل في النهي مقتضى السداد اعم من ذالك كما سنبينه
 عليه ونعلم ايتم ان الواجب العيني اذ كان وجوبه اصليا بوجوب العقاب على تركه كما لا يخفى وضمنه
 كما بل التحقيق ان الواجب العيني لا يحقق على تركه العقاب وان كان اصليا كما ان الواجب النفسي يوجب
 على تركه العقاب وان كان تبعا او مضافا ذكره بعضهم من الاجتماع مع كراهة وعنده على القول بالاجتماع
 لا يجمع مع كراهة وعلى القول بالترجيح لا يجمع اقول وهذه الفرة مستدركة اذ الاختلاف ظاهرا
 بين من قال بوجوب المظنة تدبير الوكيل بوجوبه في ان للكفاة اذ وصل بالمظنة المحتملة مقتضيه
 وجوب عقوبة وجبة من الواجب ان تقدم فعلا على مكاتبة بالنفس في المخرج واما ان قدوة فان يوجب
 على ما يخففه من ان الواجب مطلوب على عدم وحصول المظنة من جهة على العواوين والاعوانين فاعلم
 ما يخصه القاعدة للذكور اختصاصا من الوجوب فهذا على القول بوجوب الحزم والشر في المخرج بل
 يخصه به وقد يحصل من مرة التعلق بواؤه ومما استاذروا عند ما فيها لو كان ان ياتي بواجبه
 بغير مقتضى فربما وقد فعلها على القول بوجوب المظنة ولا يوجب العقاب الا من هذا الاخذ وهذا اذا
 يتم اذ ان يوجب الواجب ولا يوجب العقاب على تركه في الواجب النفسي كما انهم زعم بعضهم ان الامر

[illegible]

بشيء السبب الغير المقدور ونفسه يرجع الى الامر بسبب الصادق من المكلف من غير واسطة ولا عطف
 السبب فيلزم ان ارتفاع التكليف لا ينهيه التمسك به نعم فلا يوجب التمسك الذي هو عبارة عن ادخال الوجود
 مثلا يرجع الى الامر بقطع السبب او لا لقائه من شأق او غير ذلك وذلك لان الامر بالتعلق
 بغير المقدور والمقدور بالتعلق بنفسه لا سبب وضعه مظهر لان الاعتبار في حصة التكليف بشيء
 عقلا وهو كونه مقدورا ولو بالواسطة فلا يوجب في ذلك السبب مقتدور بالواسطة اسبابها
 فلا داعي على حيز اللفظ عن ظاهره وقد يفرق بين ما اذا كان السبب مقول الغير كونه مقول
 الذي هو فعل الصادق وبين غيره فليزيم مما لم يخص في الاول فيجعل الامر بالحق مثلا او بسبب
 مما اذا كان مقول في الصادق ورجع هذا الدعوى الى ما سبق كون السبب كسول الاحتراق مثلا مستحقا
 باسناد الاحتراق حقيقة وان ينعين ان يكون للمقدور السبب عازا او كذا في صنوع اما ان كان
 فلا بد لو تم تجري في جميع الافعال الصادرة بواسطة اسباب فخطا في بل التعليل ان معنى
 الاصل في السبب لوجود الاحتراق ولو بواسطة ان يكون اسنادا الى المكلف حقيقة كما سنده الى
 الصادق وعلى ما سببنا من الافعال التي معناها السبب نعم ينبغي ان يستثنى من ذلك الافعال التولية
 التي هي فعل انسان اخر باختياره فان اسنده الى السبب مما ذكره الساطع للوزير فيها واراد
 حيزا او وقع ضمن فان اسنده اليه يجوز ومن هنا ونحو الفقهاء يقولون بان الاول على امر لغيره
 يوجب غير الامر مع شهادة الحال عليه او بقرع الموكل بغيره فلو تضمنه فان يوجب على كل منع الا طريق
 ليل بسبب معنى عليه فستشك في دليله فاجب ومن هنا يظهر ان ما ذكر في الوضوء من عدم
 الفرق في منع القائل من المادى بين المباشرة والسبب في قلة المذهب للجهل محل فقلوا اما السبب
 فلا بد لو سلم محاربة الاستاد فحل الامر على ارادة السبب فيقبل اليتم ارادة السبب بالسبب محسنة
 ولو بواسطة السبب مما اذا يكون فعل السبب مطلوب واعتبر بان انفسا السادس ذكر الغرض المعاصر
 في موضوع ان الامر بالطبيعة يقتضي الامر بالقرع من باب المقدرة وقد سبق في ذلك معنى
 وهو عند غيري وصح ان الطبيعة غير العرفية الخارج ان يفرق بالطبيعة بينه وبين الطبيعة كذا هو
 فلا يمان بهذين الايمان بالحواس ودره فتنع التوقف عليه في الحسوس فاجابوا فيسقط التوقف
 في العقل فحسونه على ان لا يكون التوقف والتوقف وان ستر بالجموع المركب من الطبيعة لا يستعمل
 فعدم التوقف اوضح لان وجود امر لا يتوقف على وجود اكل بل الامر على العكس وهذا بعد التنبية

انما يقال بانها ما كانا نحتاج الى ذكره في الاصل في موضوعنا من ان السبب في موضوعنا هو الذي هو مقتضى الامر بالقرع من باب المقدرة وقد سبق في ذلك معنى وهو عند غيري وصح ان الطبيعة غير العرفية الخارج ان يفرق بالطبيعة بينه وبين الطبيعة كذا هو فلا يمان بهذين الايمان بالحواس ودره فتنع التوقف عليه في الحسوس فاجابوا فيسقط التوقف في العقل فحسونه على ان لا يكون التوقف والتوقف وان ستر بالجموع المركب من الطبيعة لا يستعمل فعدم التوقف اوضح لان وجود امر لا يتوقف على وجود اكل بل الامر على العكس وهذا بعد التنبية

عليه ما لا يخفى فيه السابع ثم جاء ان القول بوجود المقدور وجب القول بانفساء المباح لان
 ذلك الحرام واجب وان لم يفعل الا بفعل من الاموال فيجب ذلك الفعل بناء على وجوب مقدرة الواجب و
 حيث استوجب هذه الشهادة بغيره فتنصق عنها بعضهم بانكار المقدور كما يجب حقان جعلها احدا
 عليه ومنهم من اعترف بالثاني واشتهر حكاية هذه القول عن الكعبى ودياد كرو واليه عز وجل
 اليتم وهي ان ذلك الحرام واجب وهو مستلزم لوجود فعل من الاموال فيجب كاستثناء ان يخالف
 حكم التلازمين والحوار عن الاول اما الاول فبان الشيء تملك كونه على تقدير مقتضاها لا يجب
 في المباح والسبب في المكلف قد لا يكون من الحرام فلا يجب عليه تركه لان النهى من المقتنع فيجب ك
 لا يوجب فلا يجب عليه مقدرة ايتم وهذا كما كان حال الغفلة عن الحرام او فعدم الاستدراك
 وهذا كما لا حصر له واقا نأينا فان ترك الحرام انما يتوقف على وجود الصادق فقط ولا ريب
 في وجوبه دون غيره من الاموال ان لا يتوقف عليها بل يستلزم ما فيها من لوازم وجود المكلف
 في وقد دخل جماعة ان ذلك مبني على القول بعدم بقاء الا كونه او انما على التمسك بالبقاء احتياج الى
 المؤقتة والافلا ملازمة ايتم يجوز خلق المكلف من كل فعل فلا يخفى منه ان القول بعدم بقاء
 العاقل المعاصر حيث يظهر من كلامه فيخصص في الملازمة ما اذا امتزج ذلك بغيره ان لا يفعل
 سواء فترها لكت او يفسر ان لا يفعل في هذه الفصيل متى على ان يكون ان يكون على تقدير عمله
 البقاء مستند الى المكلف والبقاء على نفسه والحاجة مستند الى علة الحدوث وان كانت علة
 اعدادية فكلها في محل المنع لجواز ان يقال بعدم بقاء الا كونه ويلزم بخلاف المكلف من
 جميع الاموال بان يكون كونه الاول حاد واعنه وبقيته الا كونه مستند الى علة فتر
 كما تكون الاول من حيث لعداده محسوها او يكون كل كونه مستند الى كونه السابق
 من حيث اعداده محسوها وهذا هو النظم على هذا القول بدليل صدورها حال العقلة و
 وعدم الشهور اليتم او يقال بالبقاء واحتياجه الى المؤقتة ويدل على ما خلو نظر الاستدلال
 الى غير المقتضى الحدوث اعني المكلف كذا في كثير من الاقوال اعدادية ودرها يتوهم ان
 الشهادة المدكورة مبينة على احدا القولين الا في اثن ادعى بغيره الثالث يشتمل دعوى
 التوقف ولا يستلزم فلا يتم التقرب وليس يشك ان ذلك الحرام على هذه التقدير يتوقف على
 احدا لا من من التماس في بعض من الاضداد واشتراط من الجميع او يستلزم بها فان جعلنا المخلو

انما يقال بانها ما كانا نحتاج الى ذكره في الاصل في موضوعنا من ان السبب في موضوعنا هو الذي هو مقتضى الامر بالقرع من باب المقدرة وقد سبق في ذلك معنى وهو عند غيري وصح ان الطبيعة غير العرفية الخارج ان يفرق بالطبيعة بينه وبين الطبيعة كذا هو فلا يمان بهذين الايمان بالحواس ودره فتنع التوقف عليه في الحسوس فاجابوا فيسقط التوقف في العقل فحسونه على ان لا يكون التوقف والتوقف وان ستر بالجموع المركب من الطبيعة لا يستعمل فعدم التوقف اوضح لان وجود امر لا يتوقف على وجود اكل بل الامر على العكس وهذا بعد التنبية

فما يصح ان يتعلق به التكليف كان كالحال لزم ان الواجب المحذور لا يتعلق بالوجوب بالضرورة لا على
 التبعين وان سقط حصوله لخلو كونه من الاشياء الغير فيها لود او لغيره من المتعذر وغيره للعدالة
 وسببا في هذا زيادة توضيح في المحذور فان لا ترتيب في ان جود كل فعل من الافعال مانع من
 حصوله الا هو كما هو شأن التمام فيكون سببا لعدم كونه هو فليس له ان ينفرد في اتمام الفعل وجب
 التوقف فوجب سبب لذلك هو فعل المانع من باب المانع من هذا الا ان الاسباب متعددة فوجب الكل
 على الغير فذلك وجوب التوقف اما يقتضيه وجوب ما يستلزمه استنادا فليس له استنادا
 شائبا لما عرفت من تحقيقنا السابق من ان مطلوبية المانع من الفعل انما يقتضيه مطلوبية المانع على
 تقديره من حيث الغرض عليها واستناده اليها لا من حيث كونها ان يرتفع كرام انما يستلزم الفعل لوجوبه وانما
 دون فعل الصدق لسبقه عليه كيف لا وهو من شرائع حصوله فلا يقتضي انما وجب العارضة ولا كلام
 فيه ان لو فرض التوقف على غير الصادق لكان مقتضى من ذلك تحريم الا بالانقضاء بفعل التوقف
 بوجوبه كما في السابق المسمى في الغرض من انما كان بحيث لا يمكنه التماس من الوجوه عليها لا بالاشتراك
 بجعل شرط ولا يلزم الدور والتعذر والتوقف من الفعل والتوقف عليه منها وكذا لو تمكن منه
 بد وبذلك كما التصادف فيه ضعيفا بحيث يعلم او يخاف وقوعه في المحرم اعتبارا بحدوثه والتوقف
 ما يجده في نفسه من الامور الدالة في اليه فوجب نفوذا الصادق بالمجاهدة او تضعيف الدليل ما يوجه
 من الافعال بحيث ينفذ من الصادق الضعيف فيكون الفعل مقدمة ببدلية بحيث يتجلى وجهه فيخبر
 الى هذا ينظر قولنا العقيدة بوجوب التكاح على من عجز عن الزواج فصح في المحرم تركه وعلى هذا التوقف
 في هذا الفعل لغرض عليه لا من نفوذا الصادق بالمجاهدة والاعتماد على فعل المحرم مع التمكن
 منه هذا وقد يجاب بان تركنا تحريم لا يقتضيه بل قديم بالواجب انما وبانه لو جرح ذلك
 لزم ان يكون المحرم واجبا كما اقتضى التوقف ترك السبق مثلا عليه وان يكون الواجب حراما اذا
 تركه بدو واجب اخر ولا يخفى في هذه الوجوه اما الاقل فلا ان الواجب المتوصل الى ترك المحل
 عند هذا القائل احدا لزم الواجب للمعصية واما الثاني فلا ان القتل على وجهه في المحل متنا على ما
 قبل وهو عطاء بل ينبغي تخصيص الدعوى بغير المحرم على ما عرفت في خبر العزبان واما الثالث
 فلا ان الزام التكليف بغيره الواجب حراما انما يقتضيه عليه ان الزام يكون الفعل سببا لذلك ولا يلزم
 تحريم فعل الواجب اذا كان كالتكليف بغيره سببا حراما لكن وبما قصد معناه لزم بل يرد في الدور عليه

اد كان وجود السبب سبب لوجوبه للسبب كلفه سبب كما يدل عليه حد وخرج للسبب فاذا كان فعل
 كل واحد من الصدقين سببا لتلك الاخرين ان يكون ترك الاخر سببا لفعله ولا يخفى ما يقتضيه
 الملاذ من كافي المانع واما اذا جعل الفعل مقدمة من سبب التوقف فتوجب المنع عليه حتى اذا اميل
 على تحريمه مقدمة من تحريمه ما لم يقصد بها التوصل اليها لتمام التوجيه على التوقف مما لا يوجد تحريمه
 فيه وان كان ينبغي ان يوجب على ان ترك الفعل مقدمة من الفعل فذلك فاذا وجب مقدمة من الواجب لم يخبر
 الواجب في ذلك كونه مع ما يتكامل عليه في حيث الصدق غير واد على التكليف فذلك الزامه
 بتوقف ترك احد الصدقين على فعل الاخر لا بوجوب التزامه بتوقف فعله على تركه ولو فرض التولية
 به لكان التزامه وشأنه بالرد واللازم على هذا التوقف ما على من الواجب تحريمه فعل الواجب لو
 اورد هذان الوجهان على الوجه الثاني من تحت تركه ان اولي كالمخفى ومن الوجه الثاني بعد العلم
 بالاستلزام ان دعوى امتناع اختلاف حكم للتلازمين ما لم يبا على فعله ولا يقتضي ان دعوى
 ان الاحكام مختلفة متضادة وان اجتماع اثنين معناه في التلازمين بوجوب اجتماع الصدقين وانتهى
 ففصلا وانما كان المانع انما هو اجتماع الصدقين في فعل واحد في حالين وان كانا متلازمين
 وان اعتبر التمسك من حيث اجتماعهما صدوقا وفي المكلف تعلقا هو انتبه واضمح الفسار اذا تقرر
 في التلازمين وغيرهما بل هو ان المكلف من مكلف واحد حكم في زمان واحد لا يخلو المكلف
 واحد كذا لك وهو بغيره بالضرورة وان امكن الحكم بغيره من احد التلازمين الى اخره كما تقدم
 لانه لو وجب احدهما ولم يجزى الاخر لكان تركه لكن تركه جوازا لا يقتضي ترك الواجب
 فذكره بان ذلك بالنسبة الى الواجب ومقتضيه غير واما بالنسبة الى غيره فلا اذا التوقف على
 عليه وقتا وفي ما هنا كانه يبعد عن المكلف عند صدق الواجب عنه وذلك لا يقتضيه
 جوبه لانه لا يخلو الفعل عند خبره لانه مضى اذا يثبت عليها ما قلناه فلا تقع من الحكم بوجوب
 فلا بد من القول بغيره كونه من الواجب او يخلو من جميع الاحكام نظرا الى حصره وانه بالنسبة
 الى التكليف كما يمنع فلا يقع التعلق حكمه لانه لا نقول فعله لانه لم يرد تركه عند عدم توقفه عليه بقتل
 بالنسبة الى نفسه وهو كونه بالنسبة الى ما لا ينفصل عنه ولا يقع بالمباح انما ذلك بغيره
 عليه ثمرة من عدمه بغيره مباح وثامه عليه لا اعتبار من فعله فعل مقدمه ومن الاحكام المختصة
 بفعله ودعوى كونه كالممنوع ثم كيف وجوبه تعلق التكليف بوجوهه وقى وما حفظنا ينبغي

والكيفية

يكون هو الصدق ما بين ذلك الكذب بالحيث ما أتى بما يقع من جهة الصدق وعدم الكذب

فان غير بعض الناس من ان انتفاء الحقيقة يستلزم انتفاء في العادة محققا عليه باستبعاد العقل خلاف ذلك مع ان مجرد الاستبعاد على نظر من يشاء لا يثبت شيئا في مثل هذه المثالات هذا وقد يظهر بالبال للكهني شيئا آخر فلابس بالثبوت عليها وهو ان فعل المباح حينئذ هو المباح في الخارج وان عاين بحسب العقل لا يوجب في ان ذلك الحرام واجب بحسب فعل المباح من حيث انفراد نفسه فان المباح المحقق مع الواجب واجب كما ان المباح المحقق مع الحرام محرم ووجهه من جهة ما يقع من جهة الصدق على ان ذلك محرم حينئذ فعل الواجب في الخارج ان معنى القول بالخارج انما التيب لعدم الفعل وهو في الخارج حينئذ التيب ليعمل الصدق لصدقه عليه مثلا يصدق على الصدق من حيث الخارج انه لا كذب كما يصدق على الانسان لا شجر ولا حجر ولا غير فثبت لكل الخاطئ في الوجود ويكفي كذب لوجود الصدق عين التيب لما يجد معه من عدم الكذب في الخارج بل هي متباينة كالانسان والجماد والجمادات الخاضعة مع مفهوم عادم للكذب وفي عدم الكذب وقول الصدق للانسان لا شجر ولا حجر ليس معناه انه يضمن عدمه في الخارج للقطع بطلان ذلك عرفت بل معناه انه بما فيها واقعا وانما ثباتها فيما لا يوجب في ان الشاكلة للعقل يصف بتركها اقل من حيث ان ذلك مع قطع النظر عن نشاطه باصداقه ويتصف بترقيتها بواسطة تصادفها بطلانها التي هي متضمنة بضرورة ان صدق الصدق ضرورة بالنتج وهي استبعادها وان قطعنا لا خذلا فيها في القيام ونشعر ذلك في فعلها لا في القول في منشأ دلتها وروايتها انتفاء موصوفة بخلاف الاول فانه لا يوجب في الفعل لا في القول ومن الواضح ان المطلوب بالثبوت انما هو الاول دون الثاني لاختلافه مع العقل بيقين اذا لم يتصور ان عدمه بالصدق فان لا كذب يصدق على الجواب الى الحق للكذب مع وضوح عدم مطلوبه منقطع الوهم المذكور وقد اعلم ان الغاية للقول على الكذب في المقام لا يوجب من نوع الجمال الا ان قضية ما يحتاج الى اول ان يوجب بالوجوب العرفي كل عند مقداره لترك الحرام وقضية ما يحتاج الى الثاني ان يوجب كل عند الحرام فان تعيين تعييننا ولا فحصيل في انفسنا لثبوت الوجوب بالصدق والجزء فيكون اهم انه لو عرفت شيئا للكهني للزم في المندوب والمكره اليقينية والقوى اسنادا في المباح اليقينية فيمكن ان يكون ذلك قصورا منه في البيان لا قصورا في الحكم او بغير المباح فيما نقل منه من وجوب كل مباح على معناه الا ان قيل على نفي التكامل الثالث خروج للصاحبة الى ما تكلفه بعضهم في دفع الشك في صدور في قوله بوجوب كل مباح من ان المراد وجوب ما هو مباح عند القوم اذ لا ما هو مباح بالذات ويجب

بالعرض الا ان بعض كلام القوم كره البعض بان ذلك الحرام قد يثبت بفعل الواجب ما بين ذلك الشاكن لا يوجب وجوب مقدرة ذلك الحرام فان وجوب مقدرة الواجب فان ترك الحرام واجب واما مقدرة فعله لا يتحقق ان يخرج الشك لا يقتضي محرم في مقدرة وان ثبت عليها ما لم يكن سببا فعليا او قصدية التوصل اليه وان لم يثبت عليها فيخرج من حيث التخييل اما الاول فلا صلا لغيره محرم بها السال عن العادى والفرق بينهما وبين مقدرة الواجب ان التوصل الى الواجب لا يمكن بدون مقدرة فثبت ان مطلوبية معلوميتها بطلان ذلك الحرام فان لم يكن مع الايمان بمقدرة الواجب وفقدرة الحرام معكم محرم جميع الافعال ومعطيتها لا مكان التوصل الى الحرام وبطلانها ضرورة واما الثاني فنشأ من العقل والشرع بطلانها من وضع وفان ولهذا وجهه فيكون بحسب النظر الذي قصد به وان لم يثبت عليه المحرم وظاهره هو استحباب العقوبة عليه بالترقي من وجهها عليها انما يستثنى من ذلك بنية المخرج فانما يخرجها للعقاب عليها بل انظر ان لاجرة فيها ايتها ورد من ان بنية السوء لا تكفي على هذه الا انه تفضل من تكلم عليه وذلك لا ينافي في فعلها وهذا ما لا اشكال فيه على ما تخففه من ان تكاليف الشرع انما تقع جهات التكليف وان من جهات التكليف به واما على ما هو المعروف من انما تقع جهات التكليف بقطع فلا يحصى من مبالغ من جهة العقل واشياء صغائر للعبودية في الكثرة والصغير والحد للمعاني فيفصل بل في فعله وان ذلك الحرام فكل جزء من جزء الا ان احد من جهة كان محرم ان قصد التوصل الى الكل وان كان يمتنع في عين الكل وان امتنع في عينه وكان محرم ان قصد التوصل الى الكل فكذلك يمتنع في عينه البك كالحرام في وجهه لا فلا ولا كلام في مقدرة المكره كالكلام في مقدرة الحرام القاسح اذ ان قصد الواجب الموقت من معا كان او مضيقا على مقدرة مقدرة على وقت في حصوله ونزولت الموسع عليها في اول وقتها فكان وجب في حكم العقل احدا لا من من اختصاص وجوبه في تمام الوقت او اذ لم يوجد المقدرة فيكون وجوبه مشروطا بحصولها ومن وجوبه ولو في حق فانه ما قبل حصول الوقت وجوبه ما لم يوجد في فعله من يكون وجوبه واجبا بتمامه ولا الزم التكليف بالتحال حال صدور التكليف ووجهه وهو في الغرض من فروع المثل لعدم وجوبه في تمام الوقت في اول الوقت على فاقه بعض شرائعها المعتبر في حق عقوباته من يمكن تخصيص الشرائع فيه ولا وجب عليه في اتمامها

فما هو ما هو منه ومن هو واجب الفعل للصوم الواجب على الحيوان لا كونه واجباً على
 فان اذ اتيت وجوب الصوم من الشرط بالظن في حق الحيوان فليس القيد انما هو
 ان ما قبل الشرط لوجوبه كونه واجباً على الحيوان انما يقتضي مطلقاً
 الصوم قبل الشرط بقدر ما يقتضي من اذ عليه فلا بد من التكليف بالجموع
 يوجد على هذا قول من قال بوجوب اذ يقع للحيوان فيقول بان الواجب على الحيوان
 في اثبات الوجوب على الحيوان مضافاً الى ان عدمه في حق الحيوان لان ذلك انما يتم انما
 يكون هناك ما يدل على وجوب الصوم مطلقاً من غير اعتبار خصوصية من الاوقات من
 الاوقات والاحكام وهو غير مبني واجبه بل يقتضي الاطلاقات ما اطلاق الوجوب في جميع الاوقات
 الاحوال وان كان فعل الواجب مفعلاً مخصوصاً وقت مخصوص فانما يقتضي وجوب الفعل في
 لكن بعد من السبل كما هو في حق الحيوان وان يقتضي الوقت لا يقع عليه وجوب الوجوب العيني
 الا اذا ثبت عليه فعل الصوم الواجب كسائر المقتضيات على ما هو في حق الحيوان ففعل الواجب
 به مع العلم او الظن بعدم نوب عليه في تلك الجهات وجب قد حقق هذه الحقيقة على كثير من
 افاضل اصحابنا حيث لم يفرقوا بين زمن الوجوب وزمن الفعل فزعموا ان زمن الوجوب هو
 زمن الفعل اشكل عليهم في الحال في المثل المذكور حتى يقتضي عدم بعضه بالانكسار وجوب الفعل
 لنفسه مع انكسار في ما لا بد من ان يثبت في حكم التكليف والحيوان بالصوم على تقدير ان
 في الفعل فيمكن توجيه ما انكره في الذي هو التمسك عليه في حق الحيوان لكن لا اشارة في كلامهم
 انه لا يثبت الوجوب في النفس قد خلقوا منه بوجوبه في حق الحيوان وجوباً مطلقاً ما حكمه بعضهم
 عن ابن اوديس من منع الوقف مع شلوه لبطلان الصوم بدونه في امدان الصوم فوا
 يتم بالفعل بنية التمسك فلا يوقف على فعل الواجب لا ما يوقف فعله على فعله بنية الوجوب ومنها
 المعتدات فان فعل الواجب انما يوقف على فعله بنية الوجوب واكمل مشترك وهو ان المعتد
 الواجب في ما يوقف على فعله بنية الوجوب لا ما يوقف فعله على فعله بنية الوجوب ومنها
 ما دون بعضه من انما في اطلاق العيني فيقدر ما يقتضي في هذا الزمان من قول بعض
 الوقت فيبطل الفعل في هذا التي صنف لانها كان زمن وجوب الصوم واضعها والظن
 كما هو المعروف في قولنا كونه لا يعمل بوجوب لان الاحكام العقلية مبنية على التحقيق على

والله اعلم
 بقلوبكم
 الحمد لله

بمنسب الوقت

في قول بعض
 عليه

عليه السلام

الشرع

الشرع ومنها ما هو من بعض افاضل المشايخ من ان وجوبه للوطي على ادراكه في ظاهر هذا
 آية صريحة لان ادراكه للوطي التمسك للصوم بفعل ما يقتضي حقيقة من الفعل وقوله
 فساد في وان ادركه الصوم على فعل الصوم فساد وان توقف في حق العالم باحوال على فعل الفعل
 لا مشاع العزم على الصوم الصحيح مع العلم بوجود المانع الا ان وجوب العزم تابع لوجوب الفعل
 ولا يفعل وجوب الصوم الشرط بالظن في حق الحيوان حتى يجب عليه العزم عليه مع ان وجوب
 العزم على فعل الواجب الشرط قبل حصول شرط في فعل الشرع ومنها ما يقتضيه بعض افاضل مشايخ
 المشايخ من وهو ان مقدم الواجب يعني ان ينصف بالوجوب العيني قبل ان ينصف بالوجوب
 لم يرد حتى عليه بقضاء الضرر حيث لا يبيع وقت الفعل لفعل المقدم كما يثبت بالقطع
 المسألة وهذا آية صريحة لا طعن في كونه الاصول على عدم وجوب مقدمه في الوجود الشرعي
 من حيث كونه مقدمه قبل حصول شرط في كونه بوجوبه في حق كلاً من جماعهم للطابق فيتمدد بوجوب
 العقل لا سيما في ما ذكره من مثال في فقر مطابق للعدوى لان وجوبه في وجوبه في وجوبه
 زمانه في الاستقامة ومقتضى وجوبه وان تأخر من فعله وعاد في عدم وجوبه في
 الصلوة قبل وفاته من ان يخرج بالاجماع غير سديد لان وجوب الواجب يقتضي وجوب جميع مقتضياته
 المقدرة الحالية عن صفة الفقيه ولو بعد حيرونها مقدمة وجوباً ففعلت يقول مطلقاً فانما
 ذلك الى الواجب الشرط استعني بتفسيره بالطهارة كحلها عن صفة الفقيه قبل دخول الوقت و
 الا انه يمكن من ذلك في الغلظة العقلية لا قبل الفقه من وباجل ففتنا هذه الجرائد ما استرنا
 اليه من عدم الفرق بين زمن الوجوب وزمن الواجب وبعد الوقوف على ذلك ببيان التفصيل في
 كيفية التخلص من الاحتكاك المذكور مما لا مزيد عليه ففعلوا في ان يكونوا بالتوجه الى مقتضى
 النهي من ضل او لا بد قبل نحو في حق من يمان على ففعلوا في ان يكونوا بالتوجه الى مقتضى
 ما لا يمكن اجتماعهم في ذلك ففتنا ولا اصداده الوجوبية والعدمية من العقلية والشرعية ولا
 العاديه وانما قلنا ذلك في حق الزمان المعتد في تمام مقتضى صلا وان استعني افعالها
 مع فعل المأمور به ومن الزمان بلزوم تناه المتلازمين في الحكم معاً او في حيث يكون بينهما
 عليه وتشارك في العلة فان التزم في المقام لا يقتضيه لزوم القول به في الزمان الصلواتية على
 مقتضى اصله وحيث اقرنا ببيان ذلك فلا حاجة الى ان نعيد المقام الى ما قد قلنا في غير هذا

من القول بالصدق العام والصدق الخاص والصدق المقتضى والصدق المقتضى من قولنا قد مضى من قولنا قد مضى
 الى العلة في ذلك بعضهم ان من قولنا قد مضى بالصدق فذلك كان الصدق من قولنا قد مضى
 المعروف وهو غير واضح لان الصدق بالمعنى المعروف في الوصفان الوجهين ان كان من قولنا قد مضى
 متعلقا على وجه واحد لانهما وهذا يقتضيان بعض دور وكل منهما على ما يقع دورا في المعنى فلا يكون
 الثاني باعتبار الموروث والصدق والتواء وقد ان الكف وضل الصدق في قولنا قد مضى على وجه واحد لان
 الاول من صفات الصدق والثاني من موارض الجوارح وكذا ان احد المعنى الثاني في الصدق في قولنا قد مضى
 بانتمين من صفات الصدق والثاني في قولنا قد مضى لظهور ان الثاني من صفات الصدق من حيث انهما على وجه
 حيث الثاني في قولنا قد مضى ويمكن ان يكون الثاني في قولنا قد مضى لظهور ان الثاني من صفات الصدق من حيث انهما على وجه
 لا غير الموصوفين في قولنا قد مضى وصدق الاول في قولنا قد مضى والثاني في قولنا قد مضى اما من حيث هو كقولنا
 المنقضية الاول وخصوصية في الثاني كذا في قولنا قد مضى وقابل الاول في قولنا قد مضى اما من حيث
 تحقق الاول حيث تحقق في الثاني من دون عكس ولو عاكسا وقد يطلق الصدق العام ويطلق
 بالصدق الخاص وهذا يرجع الى الصدق الخاص معنى ويترتب عليه ما يترتب عليه ثم
 الكلام في المقام يترتب في الواجب الذي يجمع في قولنا قد مضى جميع الصدقات في قولنا قد مضى
 او غير ذلك في قولنا قد مضى او في قولنا قد مضى على وجه اختلاف في قولنا قد مضى والصدق قد
 يقتضيان الامور التي هي من قولنا قد مضى وقد يقتضيان على التبعين وهكذا في قولنا قد مضى
 جوبانية الواجب الغير المتعلق بالاختلاف في قولنا قد مضى من اطلاق عناوين التبعين وكذا في قولنا قد مضى
 الى ما يكون صدقا في قولنا قد مضى ويجب له الا في قولنا قد مضى في قولنا قد مضى في قولنا قد مضى
 انتهى هنا ما يقع انتهى في قولنا قد مضى والصدق في قولنا قد مضى في قولنا قد مضى في قولنا قد مضى
 وكذا التبعين على اظهر الوجهين والثاني حيث يقع في قولنا قد مضى بالصدق في قولنا قد مضى
 ومن هنا يظهر ان المراد بالصدق ما يقع في قولنا قد مضى في قولنا قد مضى في قولنا قد مضى
 للسند في قولنا قد مضى في قولنا قد مضى في قولنا قد مضى في قولنا قد مضى في قولنا قد مضى
 واجبا من قولنا قد مضى في قولنا قد مضى في قولنا قد مضى في قولنا قد مضى في قولنا قد مضى
 على ما سبق في قولنا قد مضى في قولنا قد مضى في قولنا قد مضى في قولنا قد مضى في قولنا قد مضى
 اذا انتهى التبعين في قولنا قد مضى في قولنا قد مضى في قولنا قد مضى في قولنا قد مضى في قولنا قد مضى

لا يثبت في قولنا قد مضى
 في قولنا قد مضى
 في قولنا قد مضى
 في قولنا قد مضى

الى فساد ثم اعلم ان التبعين في قولنا قد مضى في قولنا قد مضى في قولنا قد مضى في قولنا قد مضى
 اما الصدق العام بمعنى القول في قولنا قد مضى في قولنا قد مضى في قولنا قد مضى في قولنا قد مضى
 يمكن من التبعين وبعض العاقلان كانا بالصدق بالصدق لان التبعين في قولنا قد مضى في قولنا قد مضى
 القول في قولنا قد مضى في قولنا قد مضى في قولنا قد مضى في قولنا قد مضى في قولنا قد مضى
 البين بالمعنى لا يقتضيان في قولنا قد مضى في قولنا قد مضى في قولنا قد مضى في قولنا قد مضى
 اعلام او في قولنا قد مضى في قولنا قد مضى في قولنا قد مضى في قولنا قد مضى في قولنا قد مضى
 العبدية ثم ان قولنا قد مضى في قولنا قد مضى في قولنا قد مضى في قولنا قد مضى في قولنا قد مضى
 عن العام لان ان كان في قولنا قد مضى في قولنا قد مضى في قولنا قد مضى في قولنا قد مضى
 في قولنا قد مضى في قولنا قد مضى في قولنا قد مضى في قولنا قد مضى في قولنا قد مضى
 العام بمعنى القول في قولنا قد مضى في قولنا قد مضى في قولنا قد مضى في قولنا قد مضى
 بالبين بالمعنى لان من قولنا قد مضى في قولنا قد مضى في قولنا قد مضى في قولنا قد مضى
 من قولنا قد مضى في قولنا قد مضى في قولنا قد مضى في قولنا قد مضى في قولنا قد مضى
 ولوقى من قولنا قد مضى في قولنا قد مضى في قولنا قد مضى في قولنا قد مضى في قولنا قد مضى
 ولا يجره فان قولنا قد مضى في قولنا قد مضى في قولنا قد مضى في قولنا قد مضى في قولنا قد مضى
 قولنا قد مضى في قولنا قد مضى في قولنا قد مضى في قولنا قد مضى في قولنا قد مضى
 لا يستلزام ومعنى يتبعه في قولنا قد مضى في قولنا قد مضى في قولنا قد مضى في قولنا قد مضى
 وذهب بعض المتأخرين الى ان قولنا قد مضى في قولنا قد مضى في قولنا قد مضى في قولنا قد مضى
 لنا على ان قولنا قد مضى في قولنا قد مضى في قولنا قد مضى في قولنا قد مضى في قولنا قد مضى
 انتهى من قولنا قد مضى في قولنا قد مضى في قولنا قد مضى في قولنا قد مضى في قولنا قد مضى
 طلب الفعل في قولنا قد مضى في قولنا قد مضى في قولنا قد مضى في قولنا قد مضى في قولنا قد مضى
 كما لو وجد وعلم في قولنا قد مضى في قولنا قد مضى في قولنا قد مضى في قولنا قد مضى في قولنا قد مضى
 تركه في قولنا قد مضى في قولنا قد مضى في قولنا قد مضى في قولنا قد مضى في قولنا قد مضى
 الامور بالنسبة لاجزاء اخرى كما يجب وبذلك لا يليق ان يدون في الكتب العلمية في قولنا قد مضى
 الكلام في عينة المعنى وبين يجب الصدق في قولنا قد مضى في قولنا قد مضى في قولنا قد مضى

فانما يثبت في قولنا قد مضى
 في قولنا قد مضى
 في قولنا قد مضى
 في قولنا قد مضى

فانما يثبت في قولنا قد مضى
 في قولنا قد مضى
 في قولنا قد مضى
 في قولنا قد مضى

معنى غير معناه المشدود واللفظي طلب الترتيب في بطلان فيه بالمثل وعندها لا يكون في اشتراط
 كائن من الامور الواجب ان الشايع في نظايرها غير ضرورة كتب الطرح وانما على ان يكون في
 عن هذه العام ان من الترتيب فيها اولى احد هما بالكتب ان عدم الكتب عن العلم او الكتب عن
 الكتب حيثما يتوقف عليه فعل الواجب معنية حصولها سواء به فيبطل على ما عرفت في بحث المقدمة
 وجوب عدم الكتب هو معنى الذي عن ادخل في ذلك المودع والكتب سبب في حصوله على المقدر
 يكون الوجه غير بانها على ما هو شأن المقدمة كما ان يظل ان عدم الكتب سبب حصولها سواء به يكون
 الا شذوذاً او في نظاير ذلك الفعل لا يستلزم على عدم الكتب بل على ملوذه من الادارة وهذا
 على ان يستلزم النهي من الفعل كما هو حيث لا يكون الضد وجوداً على الاخرى ولو في ضمن القول ان
 تلك الضدات مما يتوقف عليه حصول الواجب فيحصلها ومن وجوب مقدمة الواجب وجوب القول
 للتوصل الى الواجب معنى النهي الغرض وقد يستلزم على ذلك بان فعل الضد يستلزم القول الواجب
 المحتمل فيجوز الاستحالة امتلاكاً في الامور ومن قد تضعف سابقاً حيث يجب ان يستلزم محرم لا يكون
 من حيث هو مستلزم حاله حالاً ما لم يكن سبباً ضلماً ولا يجب ان فعل الضد ان كان له الغاية سبباً لتلك
 الواجب الا ان سبب شافي غالباً لا يستلزم تلك الواجب الى الضاد وقد دون فعل الضد فيجوز الضاد
 مودة وكان الحال فيها لو فرض النهي بطلب الكتب حيث يتوقف فعل الواجب عليه ولا على وجهه
 عن ضد الحاح حيث يكون الضد وجوداً على ما هو مذكور ليقع ضمن الكل ان مطلوبية القول
 عن النهي من الفعل قد كان القول عاماً المتصل بالمطوب فلا امتثال فان قول الفعل الى القول كان
 بترك الفعل وهو معنى النهي منه ومثله يجب احرازه وكذا ان المفهوم منها هو انما هو طلب
 القول وان كان من جملة في الضم فان اعتبره غير ذلك كان واجباً غير بان باب المقدمة مذكور وهو معنى
 النهي من فعله وان اعتبره في ضمن الكل كان واجباً نفسياً بوجوب الكل ولا على احوالها من الشوايخ
 عن موضع النزاع نظر الى ان ليس فيها اولى للنهي وان امكن النهي على العمل على المفهوم والمعنى
 يتناول ذلك وقد تضمن بعضهم على التعريف في الاول والاخرى ارجاع ضد الخاصية الى الضد العام
 لان الفعل الذي يضاد القول هو نفساً بترك القول ودمه لا في هو ضد عام وانما في في الغرض
 فيضاداً عاماً او لا في عن الضد كما من ضد تأني لا في اقام وهذا ان يغير بعض المباحث
 الا تيقنوا علم ان قضية ما عرفت ان ان لا مراب في الغرض الذي عن ذلك الحاح من باب المقترنة

ان يكون

ان يكون لكل واحد من احاد الواجب المحبة فيما عساه باله في التخيير من باب المقدمة اذا لم يمتد وتوقف
 وجوب كل واحد منهما على عدم الاخر وهو كذلك على ما ساعد على النظر الصحيح فان عاين ما به
 من وجوب مقدمة الواجب للطلق ليس خصوصاً بغير هذه المقدمة لكن لاختلاف القول قضية التخيير
 شاذ في العادة في الطولية بحيث ان مطلوبية كل واحد على ضد مطلوبية الاخر فلا يكون تركه مطلوباً
 ولا ساداً في الطولية على ما هو الاشارة اليه في بحث المقدمة من قبل ثم شاذ في فعله وتركه في الطولية
 فيرجع الى الابداع مع ان طلب شيء لشيء يستلزم في مكانه وهو يتبدل في وجوبه في الفعل وهو يسبق في زمانه
 فضلاً عن مساوئه لا في الزمان وجوابه في كل واحد من مقتضى ما اذا كان الضد شرطاً في الواجب بين
 الجميع ومع من يجمع فان طلبه في مطلوبية بترك كل واحد للتوصل الى الاشتغال بفعل الاخر غير
 من وصفه لا يحتاج يتأني الى كمال فيضاد في عينه وبين الضد العادي او الضد على وجهه مذكور
 التعريف بين المقدمة يتأني في الاول بيان مطلوبية الترتيب للتوصل الى الغرض الا حراماً
 تقتضي مطلوبية على ضد التوصل اليها مذكور على ما عرفت سابقاً في التخيير بين الفعل وتركه
 لا يكون الجدة في ذلك با حتم هو التخيير بين الفعل ومقتضى القول وامكن الثاني بيان ديدان الفعل
 على وجه التخيير لا يستلزم وجوبه تركه مقتضى وانما يستلزم وجوبه تركه على وجهه من الضد فلا
 ديدان ومقتضى فعله بل في الضاد وبيان هذا في بيان في بحث النهي حيث قال بان الامر الثاني
 عين النهي عن الضد انه لو لم يكن عينه لكان اما مثله او ضده او ضده في الثاني باقتباساً على بيان
 الملائم من التخيير من اماناً يساوي في الصفات النفسية او لا والمرد بالصفات النفسية عاللاً
 بغير اقتضاف الذات بها الى العقل او ذات على الذات كالتساوية للسان والحواس والتخيير
 فان شاذاً باقتضاه كسواءه وبين اثنين ولا فاضاً استتبع اجتماعهما في فعل واحد بالنظر في اقتضاها
 فضاء كسواءه وبين اثنين ولا فاضاً استتبع اجتماعهما في فعل واحد بالنظر في اقتضاها
 مثليين وصدقون لا يمنع اجتماعهما في فعل واحد لان ذلك شأن المثليين والصدقين لكنهما
 يجتمعان في فعل واحد مكلفاً او مكلفاً او مكلفاً بهما الا وان فاضاً واما الاخرى فلان المراكمة
 يجتمع فيها الاخرى التي عن السكون الذي هو ضد هاهنا يعني يجتمع فيها وصف كونها مودعاً
 وصف كونها متباعدة عن ضد هاهنا ومن هذا يظهر ضاداً قيل من ان احدهما باعتبار الذات والاخر
 باعتبار المتعلق فليس في اجتماعهما اخلاقاً حقيقة الضدية كس ذلك وقبح الغلام فانهما يجتمعان

مع ان بين وصف الحسن والنجس تضاداً وذلك لان الكلام في حال هذا الوصف المتعلق بالمرسوق لا ينفك
ولو كانا متعلقين لجاز ان يجمع كل واحد منهما مع ضد الآخر لان ذلك ممكن لانهما من جنس واحد وهو
بالنهي مع ضد النهي عن الضد اعني هو بالصدق ناهضاً فضر او تكليف بالحال واجب مع ما جعله الله
المراد من جواز الاجتماع مع ضد الآخر لا ينفك ذلك بان مثلاً من كلنا هذا العار ووجوب التوبة
ضد من لا يوافق كالعالم والقدوة للصادق في اليوم فيسقط ان يجمع كل منهما مع ضد الآخر لا ينفك
انفكاك المتلازمين او اجتماع الضد في المعنى الواحد لا يجوز من قوله وسنذكر ما وثقت وهذا انما يستفاد
ان الحذف للصدق او كانا الدعوى بالنسبة لجميع الامور والحقائق ان الغالب المذكور ان ادعى العينية
بالنسبة الى الضد العام بالمعنى الذي سبق او الضد في الجملة ونسب النهي بما ذكرناه حيث دعوى ثلثها
بينما قد شددت بجهتها ذكرنا ذلك عند ذلك وهو يرد وجهه من قولنا بان كل امرين يمتنع
النهي عن ضد العام ان حقيقة الوجود يعقوب الاجاب وتبين من وجوب من طلب الفعل والمنع من
الترك فيصير كلامه الاطلاق ليعمل على الاجاب والترك على النهي من الترك بالصدق والنجس بالصدق
الا ولا يرد على طلب الفعل كما يشهد مدلول المبعثرة بالمنع من الترك ان كان يعنى النهي عن طلب
الفعل واجتماع البداء والحق من مدلوله وان كان يعنى فالتكليف فيكون عموماً وضد العار بطلبه
بعض ما يرد ويثبت ان فلا يكون المنع من الترك حين لم يرد على طلبه لا يوافق بالصدق بل ان النهي
يولد على الاجاب لكن النهي المنع من الترك ان يرد بطلب ترك الترك المتأكل كما هو المقام هو في
الحقيقة من الاجاب اعني طلب الفعل المتأكل وان عاين في المعلوم فلا يكون جوازاً وان شئت
المنع بطلب الكفر او فسر الترك بالكفر فساداً مقابل تصحيح فان الامر بالشي لا يمتنع مع الكفر
فمثلاً من طلب عدمه او طلب الكفر على حدة كما يشهد بالاعتناء والتصحيح على ما نقول ان كان
النهي عن الترك من معنى الاجاب بمعنى النهي عن الترك انما يطلب عدم الترك او طلب
الكفر فكيف كان ذلك القول لو الكفر الذي خلق به الطلب وليست تصح معناه في ولا يمتنع
انفساً به بغير من الاحكام ولا حاله يمكن الامر للاجواب فاذنا بان النهي عن الترك جزء من
معنى الاجاب لزم ترك كل اجاب من الجملة بالذات ونحوه غير متناهية من وذلك ظاهر انفساً
جزء من قال بالامتناع وجهان الاول ان حصة التقيض جزء من ما جازية الوجوب في اللفظ لذلك
عليه يدل على حصة متساوية مع هذا لا يحتاج اشعاراً بان الناحية في الدعوى مطلقاً لا تنافي

كثير نفس المتأني ان الاجاب طلب فعل ينفك على تركه انفساً وهو انفس الكفر او فعل الضد
غير الكفر انما لا يمتنع على فعل لا يمتنع ودواعيها كما قلنا عليه ليستلزم النهي عنه واجب عن
الاول ما يمتنع ان يمتنع التقيض التوك فلا يمتنع في ذلك انفساً على النهي عليه من التقيض ولا
خالف فيما يمتنع بالعين وان اريد بها هذا الضد او الوجود بغيره فلا يستلزم اجزاً من بعض
الوجوب ان لا ينفك من مفهومه على وجهان الفعل مع المنع من الترك ومن الثاني بالمنع من امة للامتناع
الا على فعل بل قد ينفك على عدم الفعل لمنه اكن يقول ليس الذم على فعل الضد بل على الكفر
فلا يمتنع فيما اعطت جوازاً على كونها وبما سبقت في وقت على ما في الاصحاحين وجوابها
من الوجهين والاعتراض واجبة الفاعل المعاصر على كون الامر بالشي مستلزم للنهي عن ضد العام
استلزاماً بقاء المعنى العام بانه الامور متغيرة في الطلب الحتمي ويؤيد ذلك ما سبق من ان توب
العقاب على تركه الموقوف على تركه من تركه من التوب معاً بالشي ولا لزم معنى
وان الامر موضوع للطلب المعين يكون صحيحاً على ان يكون الضد خارجاً عن مدلول اللفظ كما يصر
بالنسبة الى المعنى وقد صح في هذا في بعض مقتضات حيث الخدم من حيث جعله بالذات او على وجه
ولا لزم ثبوت الزوم اليه من الحق الاخر وضعفه ثم ان المتبادر من الامور انما هو الزام
بالفعل وهو نفس الحق ولا يجاب باليرجع المنع من الترك وهو التبادر عندهم وصح في كلامنا
كما عرفت فلا يكون لعدم متبادر خارجاً عن المدلول واما الموقوفة من الترك بمعنى موقوفة
فهي وان كانت من لوازم اجاب الفعل ولا لزم به الاما خارجة من محل البحث لان الكلام
في النهي عن الضد مع ذلك في كل ذلك في التخصيص بالمراد من التاديع بل اجمع امراً او لا تامة
لعم لا يترتب عليها اثرها من استحقاق الذم والعقاب بغير غير او اموالاً في جهة من لفي الاقتصار
في الضد الخاص انه لو اقتضاها لكان بغيره لا يستلزم والثاني بكم اما اللامتناهية من
بطلان العينية والتقيض والحضاضة في حق الاقتصار في التلخيص مظهر على اتمام بطلان الثاني
فلا يمتنع لو استلزم من كان اما من جهة ان فعل الضد يستلزم ترك الواجب وهو محرم فيجوز فعل
الضد لان مستلزم المحرم محرم واما من جهة ان فعل الواجب يوقف على ترك الضد فيجب
من باب المقدرة وجوب التوك في معنى حصة الفعل وكذا في مدخلها الاول فلما لم يمنع
منع لوجوب متساوية المتلازمين في الحكم ما لم يكن بينهما علة على التفعيل السابق وهي في المقام

كما سفيح المني في محبت النبي وقياسه في حاله المملوك وسائر الاموال في ذلك وقد سبق لهذا ان يرد في
 الثالث ما ذكره للعلماء المذكور من وجوب الخدمة لاصلا كما هو محل البحث ثم وجوبها لغيرها
 متعاقدنا ان الله في العزيم لا يوجب العقاب ولا يقرب عليه العباد ولا يوجب له عذابا ولا
 قد بينا ان الكلام في العبد المملوك انما هو في النبي الغيري المتبع والممنوع من ترك العقاب والفساد
 عليه كلام في القرع وهو نوع اخر مع ان النبي الغيري المتبع وان لم يترتب عليه العقاب من
 حيث نفسه لكن لا يجتمع مع الوجوب لا متعلقا بوجوبه ولا هو النبي المستثنى واحد تحكما
 وجهه وانما هو خلاف في جهة النفس والغير به ولا صالين والتعبية لا بوجوب احتلاله في المتعلق
 لا مضمون ولا اعتبارا او سببا في هذا من يدعي ان اذا لم يتردد هذا فاعلم ان جملة دعوا ان قرع
 الذراع في العبد المملوك يظهر بهذا اذا ذكرنا وبين واجب مضمون وعبادة موصوفة فانه لو لم
 ج بالوسع عموما مضمون بعبادة بناد على القول بعدم الاستغناء اذا ما منع من العبادة بطلب
 على القول بالاستغناء نظر الى انتهاء الوجبان الذي به قيام العبادة حيث ان تركه ربح وفتح
 رجحان الضلع مع الترتيب للتناقض ولا نهى عن النبي الغيري فلو جرح كان ما مؤداه لا يمتنع
 لان جهة العبادة موافقة للام فليترك اجتماع الام والنهي في الواحد الشخص وهو حال ومن
 المتأخرين من انكر المنة المذكورة حيث اثبت بطلان العبد على القول الاول ايمه نظرا
 لوانه وبالنهي يقتضي عدم محرم بعبادته ولا لزوم التكليف بالتحقق لاستماع الجمع بين المتضادين
 فيبطل اذا كانت عبادة كان محتملا متوقفا على تحقق الطلب بها ويمكن ان يتدل على ذلك
 ايمه بان فعل العبد يوقف على ترك الواجب وتحقق العاصف عنه في غير زمان وينتج عليه
 التي حال عتقه مقدمة فذلك وجوب اذعية تقتضي بطلان العبد اذا كانت عبادة يتغير الامور
 ويحق منها على القول بالاستغناء فقط ولا خلاف ان يتفرعان على القولين فتم ان جملة دعوا
 موضع المنة على الصور المذكورة ونقوه على المضمونين لانها ان تناوينا في الغير والاعتين
 الامم وامتنع الامم بالامر وهو مضمون اذ ليس من شأنه هذا امتناع عند التحقيق كما لزوم الامم
 بالنهي وبذلك وهذا الجنب وان في الموضع ايمه كما سبق عليه وجه التفتي عند المقامين
 واحد كما سئد كون بل اقول ويظهر القرع في غير اوامر الشروع ايمه من ليس له اهلية ولا لطلب
 بغيره كما هو صا حلالا ومن اذن لا يطلق التصرف فيها باو فاعلى القول باقتضاء الامم والنهي

من استناده الخاص بغيره عليه جميع الصفات المتبادرة له ما على خروج منها اذ ليس للمنع من قبيل
 لو كانت عبادة وكذا الحال بالنسبة الى كل من يؤملا او نحو هذا لما كان القول مقتضوا ذلك
 اعني بطلان العبد مع بعدا عن الطريقة الصحيحة بل مضمونا بالعباد حيث يلزم في مثل ما لو ترك المكلف
 اداء دين مضيق عليه ان يترك كل صلاته في السنة حاله على ذلك بل كل عبادته في تركه
 الدين اذ انما تلك ولو استوعب قام به والمهور من المذهب خلا في نفسه غير بعض متاخرين
 اعلامهم ما اذا حكم بالعبادة وان خالف القول المذكور لكن لا بد من القول بها لقيام الامم بها
 البرم القطعية عليها وكانت عرضة لان وجوب المذكورة لا يقتضيها الا انها شجرت في مقابلة الضرر
 والا في المواضع العقلية لا قبل التخصيص وما يصعد ما ذكره ان اهل العرف والعقلاء الذين سلبت
 فطرة اذهابهم من التبهات المذكورة لا يرون في ان العبد المملوك ما يرون متاخرين في بعض
 الوقت احد على مضيق ولا حزم من منع امره بل اذا اذنا بالوضع في وقت الضيق وان حكوا بعضا من
 حيث سألنا لا يوافق بالحق وكذا لو تيقن وقتها وكان احدها اهر في النظر لا مفرقة والى غير
 الامم وقسموا العالم عن اشكال صافي مطلقا بغير ترك العبد يتألف وجوب المقدمة لمعنا بان
 الذي لغرضه المندوب في اذ ليد وجوب المقدمة تكون وجوبه بالتوصل الى الذي للمقدمة من شخص
 مجال عدم التصار فانه اذا حال وجوبه على ما بين التوصل اليه لا معنى لوجوب المقدمة من منفا
 حرمه مقدمة العبد لحيه بان وجوب المقدمة ليس على حد وجوب غيره بان يكون المطلوب حصول
 نشأ بل التوصل الغي في حصول التوصل ولو يقيد به محرم حصل التمسك فقط وجوب غيره كما
 الوسا والى الخ على ما به غصية فان يحسب وان وقع التمسك على الوجه المحرم ولا يجب عليه اعادة التمسك
 على وجوبه على كلامه الوجهين نظرا لما في الاول فلان وجود الصادق في منع تكون المكلف
 من الفعل كيف وهو مكلف بالفعل في تلك الحالة فيكون مكلفا بفعلها ايمه ولا ذلك التي سبقت
 على وجوب المقدمة متفحص وليا على وجوبها مع الصادق وبذلك وهذا لا يستوعبه وبما
 امكن ان يتوهم لا يحتاج على القول المذكور لظنا هر قوله ايمه اذا قهر الى الصلح فاعلموا وجوبكم
 حيث خلق فيها الامم بالوضوء الذي هو مقدمة للصلاة على اذنا ما بناه على ان المراد بالقيام بوجوبكم
 اهل التفسير فيدل بالعبادة على عدم وجوب الوضوء عند عدم اعادة الصلوة ويتم الكلام في توقف
 المقدمة ان يعلم القول بالفصل وجوابه ان المضمون من التعاليق في الامم بعبادة ما فيها افا هو

مجرد اشتراط الصلوة بالوضوء وجوبه على الا نؤقف وجوبه على ادائها كما يظهر بالرجوع الى تعريف
 وفيما يرد من نظائرها مع ان القيام فيها مستغرق في بعض الاحوال بالقيام من النوم ومعدا شغل الالية
 بالقيام ومع التفرق في الاية ظاهرة في ذلك فلا تنقض في مقابلتها ما قد مر من استحالة التعلق
 واما في الثاني فلا شك ان بعض مدافع الاستكمال على الوجه الذي قد مره من امتناع التكليف ما شق
 حاله على مقدمته انما يتبين ما يحصل من جواز التوصل الى الواجب بالمقدمة المتطرفة وهذا مما
 لا استكمال فيه والا لا استكمال وجوب الواجب على تقدير وجوبه من مقتضى ما قد مر من ذلك بحيث
 لا يوجب على الاية للعصوية قياس مع العادى لان تلك المقدمة معتد بها في حصول
 على حصول شرط المقدمة في جهة الالية بشرط حصولها من غير اشكال بخلاف فعل الصدقات
 مقدمة في مرتبة معاد ذلك لم يحصل مستقرا بانما يستلزم فيشيع التكليف بشرط حصولها
 لوجوب مقارنته تمام الشغل لتمام المشروط وهو هنا مستحيل وقد يفتضح عن اشكال لزوم قوله
 الا وهو ان في الصدقات ان الا والنقص هو ان يجمع مع النهى العبرى واما الشيع اجماعه
 مع النهى النفسى وهذا اصحيف بناء على ما يظهر من فهم من غير النهى لطالب التوك الطلاق لان
 المانع من اجتماع النسيبين انما هو ينافى في قبضتهما فان كون الشيء الواحد الشخص واداءه
 كما هو قبضته الا وبنافى كونه مكررها فيقبضها كما هو في قبضته النهى وهذا كما ترى لا يفتضح
 بالنسيب بل يفتضح فيهما وفي العبرين والمفتق منهما وهذا على ما نقول به من امتناع الا
 اجتماع واضح واما ما يراه جماعة من المتأخرين من جواز ذلك مع شوايهم من فلا تنقأ
 في المقام لظهور ان المأمور به بالامر النفسى هو عين النهى عند النهى العبرى واما جهة النفسية
 والعبرية فهما لا حضانة للامر والنهى والاختلاف بينهما لا يوجب تعارفا في متعلقهما ولو يجب
 الاختلاف وهذا واضح وايضا لو جاز ان يجمع الوجوب النفسى مع كونهما العبرية كما وان يجمع
 كونهما النفسية مع الوجوب العبرى كما لا يعقل فترقب بين المتأخرين مع ان هذا هو المطلق
 على المنع في التالى حيث حضروا وجوب المقدمة لعزها الى جهة واستطوعوا بفعله من غير نقل
 خلاف فيه فينتج المنع الاول ليقع ونظيره في فرع التالى فيما ذكرنا من سبيل كونه مقدمته
 التى قصد فيها التوصل الى ما هو ان غير ذلك على ما هو التحقيق ويتبع ان يكون ما ذلك
 واجبين فنسب بين اوعاير كما في كبر القرائن حيث يكون سببا للنسب وقد مره او مؤيداً الى

مثل شخص محرم واما في غير ذلك فلا شق فيه على ما سنصف عليه من تحقيقنا الا ان لا يقال
 كما لم يرد في المتعلق في ذلك لان المطلوب بالامر والنفس الفعل المطلوب بالامر والنفس التوصل الى الواجب
 بالقول لا نفس القول وهذا معنى مطلوبية المقدمة من التوصل فان المطلوب ليس بغيره بل التوصل بها
 خاتمة ملق الباب ان تكون تسمية هذا من الصلة هو تسمية الا بالامر والنفس التوصل
 بوجوب مطلوبية نفس المقدمة لانها مقدمة له لا سبيل الى ان يحصل المطلوب من التوصل دون نفس
 المقدمة من التوصل المسئل ومع ذلك لا يبعد عن ان التوصلات الغير المشابهة اذا اعتبرت بان
 كانت مستندة الى نفس المقدمة فيلزم مطلوبية ما لها هذا التحقيق ان مطلوبية الشيء يتلوى مطلوبية ان لا يكون
 ما يتوقف عليه من نفس المقدمة ما التوصل الى الواجب هو عند الضيق راجع الى الفعل الواجب وهو
 واجب نفسى كما ان التوصل الى المقدمة راجع الى الجواهر او فعلها وهو واجب موقوف فانها تفتقد
 راسا كما يفتضح ان الجواهر المذكورة على تقدير صحة لا يتحقق بدفع الاستكالات السابقة ففتقد
 هذا وقد يفتضح ايضا عن الاشكال المذكور بان الامر والنهى يجوز ان يرد على فعله وان كانا
 متقربين او كانا نسيبين او غير متقربين او مختلفين وان قلنا بان التكليف على حال ممكن ان لا يقع
 عند العقل ان يقول الواجب المحكم لاجل عدم احوال عليك الكون في ما ذكرنا من كون لو عصى وركب
 فيها فانا اوجب عليك ان تكون في موضع كذا منها فانك حال كونك في موضع كذا منها من ان يكون
 فيه عقم وما هو به بشرط الكون فيها فالكلف ما هو واما لا يفصل الواجب وركب الصدق لكن اذا
 عزم على الخلق وتحقق فيه المصادف عن وجوب عليه فعل الصدق مع بقائه على وجه كونه
 الصدق مشروط بحصول المصادف عن الواجب بخلاف الواجب فان وجوبه مطلق بالنسبة الى ذلك
 اقول قضية ما ذكرنا من وجوب الامر المطلق الى المكلف بعد وجود المصادف مع توفيق الامر المطلق
 اليه لان الواجب المشروط عقم منه وجود شرطه وصورة العقل قاضية بامتناع وجوبه لولا انه
 الى ان يكون الواحد النفس والجسم معك والذليل المذكور ينحصر بحجته على جواز ذلك في ذلك
 على حاله من الفاعلين ما امتناع التكليف بالجمع معكم نعم يجزى جواز ذلك عند من اجل التكليف
 بالجمع اذا كان من قبيل المكلف كما سيأتى لكن حجة من يدعيه عندنا كما سيأتى عليه ذكره واقرعوا للمثالي
 المذكور ان كان مقصودا وان الكون في موضع كذا منها اقل من ان يكون في غيره واطلاق
 لفظ الواجب عليه بوجه ما خرج عن محل البحث فان اذ اذ ان مع كونه يجوز ان لا يقع مطلوبه

على تقدير الكون في الداهية حتى لا يتبعه فساد الاشياء والنشر في بديع نظره بالمقام فساد
 ضروري كما في الاحتياط ما في وجوب الصدق متردد بحصول الضرر ما لا يلحق له احد وجوب
 ذلك مستغنى على ما مر مما لا يرد عليه ويمكن التمسك من الوجوب المذكور بقوله بالزوم من ان التكليف
 بالحي او كان من قبل المكلف كما يقولون لبعض الناس ان وجوب الصلاة لا يكون الوجوب العيني
 العبادة اذ هو جهره وظهورها وفي الحقيقة فكل فعل العبد يعلق به وجوب التكليف بالمال الا في حق
 المناخر غير ما في من الامور بالصدق كاشارة الى المكلف حيث عصى بقران الواجب ويصنع ما في
 تحفته من ان التكليف بالمال حال مع وجوب انصاف المعاصر من الوجه الثالث بان الذي يقتضيه هو
 بالحي مضيافا ما عدم الامور به من متاع فلا يلازم معنى الواجب الموسع وجوب الفعل في مجموع الوقت من
 غير وجهين آخر من جهة اولها المنة وهو نظير ما يجوز من اجتماع الامور التي في القوة الواحدة مع
 نقد الوجهة فانه من سوء احتساب المكلف هذا عند كلامه وفيه نظر اما اذا قلنا ان الزوم به
 من المبدأ ان فيما اذا كان مضيافا من غير وجهين كما استغنى عليه من حقيقة الامنة ومع ذلك فالعقد
 قاضية بعدم الفرق فيما لو لم لا يفتاد الواجب واشتغل بالصلوة بين ما اذا وقع ذلك في اثناء
 الوقت او اخره فالقول المبدأ ان في الثاني دون الاول عارضة واجبة ويمكن التصريح بان
 بالفرق بين التيقني الماصلي والتيقني العارضي بسبب تأخير التوسع الى الزوال الوقت فان الاشتغال فيه يمتنع
 ليس باعتبار انقضاءه في الزوال الوقت بل في مجموع الوقت وما تاشيا فلا بد ما ذكر في الملح سبق على ان
 الا يتعلق بالفعل الكلي في كل ذلك الوقت فلا يضاف الواجب لهذا الاعتبار واقا يضافه باسناد
 الفرد به وعدم مطلوبه ما ينافي مطلوبية الطبيعة لان الفرد مقدمة التوصل الى الطبيعة ويجوز
 التوصل الى الواجب بالمقدمة المعتبرة المطلوبة وهذا قد مر من وجوه الاول ان المطلوب بالامور اما
 الموجود او لايجاد الحوادث او الطبيعة المأخوذة من حيث المأخوذ ولا شيء في هذا المبدأ
 كما سئل في حقيقة الثاني ان الكلي من عين الفرد في الخارج فلا يكون مقدمة له وقد مر بيان ذلك
 ان المطلوب بالامور الوقت لايجاد الطبيعة الوقت كذا في الوقت المعروف في الذهن وذلك
 واجبه وطاهر ان الوقت المأخوذ جوهي متعلق على احواله ففقدته للتوقيت الصبي بين الامور
 فتكون الطبيعة مطلوبة في كل جزء على وجه البدلية وان لم يبد مثل ذلك في الامور المأخوذة
 حقا في ان الطبيعة المعتبرة بوقت الواجب معناه لتعمل في كل الاشكال وهو الامور بالشيء مع الامور

انما هو من الارشاد
 فيشاهد

باعتبارها لا يتم قول والتحقيق عند ان العبادة المذكورة هي على القول بالاعتقاد بالامر بالمعروف والنهي
 وان الوجوب المذكور قد سلك لانه من جهة على الضاد اما انما انما يقتضى بالواجبات والندوات ا
 التحصيلية المتأخرة في الفضل الوهمي اذا توقف فعل غير ما وجب منها على ذلك المأخوذ فانه يوجب
 ما ذكره لزم بطلان كل فعل لا وجب عند التمكن من فعل المأخوذ والتمسك باطل قطعاً بان الملازمة ان الوجوب
 المذكور حار في حد ذاته ان ذلك المأخوذ مطلوب في التوصل الى المأخوذ وراجح له فلا يكون فعل مطلوباً ولا
 واجبا للتعلق وتعلق الامور بغيره على التعيين وتلك مقدمة من ذلك ان وجب عدم تعلق الامور
 ولا لزم الامور بالاعتقاد والامور بالشيء مع المنة من مقدمة وان كان كل من الامور والمدة المطلوب الفعل
 المانع من التيقن ضروري ان التكليف بالحي حال مع ولا يذهب ان هذا يقتضي على امرين الاول
 ان تكون مقدمات التدبیر سلبية وقد بينا سابقا الثاني ان لا يكون افضل الضدين المحييين بها
 متدوا على التعيين كما يراه بعضهم لكنه غير مرضي عندنا كما سئل في بيان ذلك وعلى تقديره يكون
 النقض لزاما واما تفصيلا فنقول في الوجه الاول ان وجهان في العقد للتوصل الى فعل الواجب
 لا يتلق وجهان فعل في نفسه معتمداً ولو على تقدير عدم التوصل بتركه الى فعل الواجب فافترقا وجهان
 في نفس معتمداً على تقدير التوصل فيقتصر على نفسه ولا ريب ان التقدير الاول من لزوم فعل العقد
 فلا يجمع يجب هذا الاعتبار والاعتقاد لا يوجب تأخير التوصل الى ان الوجهان والمرجوح من الصغائر المشاهدة
 المتأخرة فلا يمكن تاردها على موصوف واحد ولا تحقق احدهما بدون الآخر وهو اذ كان حقيقين
 تعيين من ما يقتضيه بالنسبة الى الفعل والشيء وقد يكونان حقيقين او كفايين في بعضهما بالنسبة
 الى الفعل وما هو اخص من تقييده وهو لا يرد من البطلان وقد يفتقران بالنسبة الى فعل وفعل آخر
 يقال هذا المأخوذ من كذا اذا شد مرجوحته من كذا فافترقا في الواجب في المراجعة المعتبرة
 في مهية الاحكام التكليفية العينية التعيينية افاها بالاعتقاد الاول وتخرج عن النصف فعل مطلق
 او مقيد بالوجهان للطلق والتقدير المأخوذ من كذا لا اعتبار لزم بحكم التفاضل او بنصف تركه والمرجوح
 على حسب اطلاق وتقييد او على قياسه وجهان القول المطلق المتعلق بالفعل سواء كان الوجهان مطلقا
 او معلقا واما وجهان القول المتعلق بالفعل فيقتضيه مرجوحته ذلك هذا القول المتعلق كان
 التناقض دون الفعل لعدم منافقته معه فيكون تركه المطلق واجبا اليه كما مر في شرحه
 فيكون فعل مرجوحا لا اعتبارا كما في الضمير لا يوجب ان ذلك العقد كان واجبا لكونه مقدمة

الفعل الواجب كان انقضاءه بمرور طرأ بحصول التوصل إلى فعل الواجب على ما سلفنا الحقيقة في غير الحقيقة
وقد عرفت ان قضية دجكان ذلك خاص بوجوبية كون هذا القول كذا من دون الفعل فلا بد ان يكون
على بعض الوجوه وقد بينا ان دجكان فعل الصلة مبنى على تقدير وجود التوصل المتوصل به فيكون الفعل الواجب
نقضية بوجوبية لا كونه على هذا التقدير لا ممتنع ووجهه الى بوجوبية ذلك القول المتوصل به لا ان نقضه
الصحة يستلزم تفصيل الموصوف من حيث الانقسام فلا بد ان يكون القول المتوصل به قائداً في المنا
لان مناه على اجتماع وصفي الوجهان والمرجحية في فعل واحد على ما عرفت بنا بقا برمود وكل واحد
لموجود الاخر وانما يلزم اجتماعهما اذا كان ذلك الصلة واجبا على كماله في ادراجية فعله على الاملاق
او على تقدير التوصل به فيكون قد بينا خلافاً فيقول في الوجه الثاني ان المقام ليس من باب اجتماع الامر
والنهي الذي يقول بامتناعه ان يصح في ذلك تعلق النهي بمعنى طلب ذلك الطلاق بغيره الاولين
منه كون الشيء الواحد واحداً وحدها كما سألنا في التعليل في هذا رتبة وهو غير حاصل هنا اذا تعلق
بالنهي الغرضي المتعلق بالصلة عندنا ذلك التقيد بالتوصل به لا المطلق وقضية ذلك هي بوجوبية
هذا القول المقتضى دون الفعل فلا يلزم من وجوبه على تقدير وجود التوصل به في اجتماع الوجوب
والنهي في شيء منهما فان قلت هذا الجواب راجع الى ما ذكره جماعة من جواز الاكوار النسبي مع النهي
الغرضي فلم يملك منه قلت وجب العذر وانهم يصررون في النهي الغرضي على ما هو عليه كما انهم يصررون
بطلب القول المطلق العذر ويصررون انهما يجوز اجتماعهما مع الاكوار النسبي في كونهما كذا في الاكوار النسبي
وبما قسم بعض الافاضل بما اذا كان شرطاً في الفعل النهي ونحن لا نقول بشيء من ذلك وانما يجوز
اجتماع النهي الغرضي مع طلب القول المقتضى بطلب التوصل به الى فعل العلة مع الاكوار النسبي فيكون
يكون للكلف حيث ياتي بذلك القول المقتضى فيحصل الفرق بين مقالنا ومقالهم من وجوه عدة
فما حجة فلا مدخل للتجربة والعلة بتعدينا في ذلك كما ذكرنا وانما العلة بتقدير القول في النهي
ونفسه لا يوجب عدمه حيث يتحقق الا وانما يجوز اجتماع من غير فرق بين النفسين
والغرضين والمعلق منهما حيث يقع احدها او كلاهما يمنع اجتماعهما مع ما يقع المقام وتوضيح
المقام ان الطلب العيني النسبي يمكنه من الاجابة في التخييل يستلزم معنوية تضييقه
كالوجهان والمرجحية فيقول بوجوبية فعل مطلق او مقيداً يستلزم معنوية تركه
على حسب مطلوبه اطلاقاً او تقييداً ومطلوبه في القول المتعلق المتعلق بفعل مطلق او مقيداً يستلزم التبع

مطلوباً

مطلوباً

معنوية الفعل بحسب اطلاقه او تقييداً ومطلوبه تركه المقتضى المتعلق بفعل مطلق او مقيداً مطلقاً
او مقيداً يستلزم معنوية ترك هذا القول المقتضى لكان المناقضة دون الفعل لعدم مناقضة مع
من حيث انقضاءه في القول المجتزأ من المقيد لا يقال ذلك ان القول المتعلق من الفعل والترك
الخير ووجوبه العام يستلزم حرمته كما هو لا نا نقول انهم يحسبوا وجوده لا يستلزم ذلك بغير التقييد
ثم وقد بينا في رتبة شجرة الكعبة في نظير الشجرة فيها لو نزل المقيد بترك موصوف كالصغر فربما
فانه يجب عليه تركه منقزاً ولو عصى وصاح كان مفرماً مباحاً واما غيره ففصل لا يتطابق في شئ
ومضان مع ان المطلوب تركه المقيد بالنسبة فليس من جهة وجوب تركه المقيد بل وجوب تركه
المطلق فيكون قد بينا ان تركه المقيد بالنسبة ابتدأ او فطر وفقاً بغيره من حيث نسبته فيكون
الوجوب اعم كما لو شرع في الصوم ثم بدل الله الاضداد بنا على عدم العيب به بالامتناع الحكيم
في بستره على تقدير اعتباره ببعضه بنقضه بالنسبة لاستناد الاضداد اليه وقد عرفت ان
المطلوب في النهي عن الصلة في القول المتوصل به الى فعل الواجب وانما يتعلق بفعله
على تقدير عدم التوصل به كما لا يرد في قضية مطلوبة ترك الصلة المتوصل به معنوية تركه دون
الفعل قضية مطلوبة فعله على تقدير وجود التوصل به فيكون معنوية تركه المقتضى المتوصل به
مناقات في اجتماع الحكمين لعدم التام اجتماع وصفي المطلوبية والمعنوية في الشيء الواحد
فان قلت فعل الصلة المطلوب مطلق وان كانت مطلوبة مقيدة فيكون تركه المعنوي من انقضاء
وان كانت معنوية مقيدة لما من ان اطلاق احدها وتقييد مستلزم لا اطلاق الاخر
وتقييد وقضية معنوية تركه المطلق ولو مقيداً بقدر عدم التوصل بمعنوية تركه
من المتوصل به وبغيره ولو مقيداً بالتقييد المذكور وان تركه المتوصل به مطلوب على كل تقدير
فيجتمع المطلوبية والمعنوية في القول المتوصل به على تقدير وجود التوصل وهو حال قلت
تقييد الطلب يستلزم تقييد المطلوب باعتماد كونه مطلوباً بفعل الصلة باعتبار كونه مطلوباً باعتماد
اجزائه عدم التوصل تركه فيكون معنوية تركه مقيدة بذلك انتم ولو باسطة تقييد الطلب
فلا يكون مطلوباً على اطلاقه والتسوية بان ما هو شرط لوجوب الواجب من حيث نفسه وانقضى
بمنع ان يكون معنواً بالعباس الا ذلك الواجب وكذا لو لم شرطه وان جاز انقضاءه بذلك من
حيث تقدمنا وما هو احول وقد بينا على ذلك لا بد ان يكون على تقدير ترك الواجب ان يجب ترك

سواء كان
الواجب
مطلوباً
او مقيداً
بتركه
او بغيره
فلا يمتنع
اجتماعهما
مع الاكوار
النسبي في
كونهما كذا
في الاكوار
النسبي

الصند المتوصل الى فعل الواجب على الاطلاق كما هو قضية كونه مقدرة الواجب المطلق وان يجب فعله
 على الاطلاق نظر الى حصول ما قرئ من شرط وجوبه وهو كونه التكليف بحيث لا يتوصل به كونه لا فعل الا
 ويستحيل التكليف فلهذا الفصل بالفضل به كونه لا فاعلا فاعلا استحال ان يتوصل هذا التكليف الى فعل من حيث
 استلزامه بوجوبه وصفين متنافيين في شئ واحد من كونه مطلوبيا وبغيره او ايجابيا وبوجوبه او بغيره
 عرفت خلافا من حيث ان مود كل منهما على ما لم يرد الاخر وان كان من حيث استلزامه للتكليف
 بالتح حيث ان قضية فصلية التكليفين الجمع بين الصندين من الفعل والوقت وان اعتبر امثلهما
 وانتهى من ضمير ان التكليفين وان كانا فعليين لكن ليس مقتضاهما الجمع بين الفعل والوقت
 حتى يلزم منه التكليف بالتح كيف وانما احدهما معتبر في مطلوبة الاخر وانما يمنع التكليف
 بالصندين اذا التطلب الجمع بينهما وبالجملة لا يمنع العقل من التكليف بالصندين معا الا كان التكليف
 باحدهما امثلهما على تقدير الاختار من الاخر لا يجوز التكليف بالتح اذا استدل الى المكلف بل لا بد
 التكليف بهما على الوجه المذكور ليس بتكليف بالتح حيث ان ثبوت احدهما موقوف على وقوع الثاني
 بجمع وجهان احدهما الصندين معهما ولا يجوز على تقدير عدم التفاعل به ولا يلزم من وجهان للتمتع
 اعني الجمع بين الصندين فكذلك الحال بالقياس الى التكليف والطلب ووجهان يتيين للوجوب
 عن الوجه الثالث ايقم ويوضح ان ما ذكره من لزوم التكليف بالتح انما يتصور اذا كان المطلوب
 حصول الصندين معا واما اذا كان المقسم او لا هو حصول احدهما او يكون مطلوبين لا يجوز على
 تقدير التعلق الاول فلا استحال لان مقتضاها عدم تمكن المكلف من فعل الصند وهو
 مخصوص بحال التفاعل بالواجب ادخال عدم التفاعل به يمكن من حصول نتيجة الواجب فبات
 الثاني انما هو في فعل الصندين كما في تعلق التكليف بهما اذا لم يرجع طلب الجمع بينهما بالجملة
 فوجوب الواجب مطلق بغيره ان ليس على تقدير وجوب الصند مقتضى انما يجب
 على تقدير وقوع التفاعل في الواجب وليس شرطه ان يتصل الواجب ولهذا لا يعتبر في تعلقه
 بالصند وقوع التفاعل في الواجب بل المعتبر كونه من حيث ان الواجب بخلافه ويكتفي علم المكلف
 به بمرجعية ان في كفاية الظن وجهان ولا حاجة في افادة ذلك الى التصريح به بل يكفي
 القول على وجه الوجوب والاطلاق وقد سبق المنية عليه عند بحث المقدمة في الوجه الرابع
 ان المتع انما يتجلى في شئ من مقدمه معهما وانما الجواب على تقدير حصولهما كما تقول به في المقام

فلا باس به وان كانت مقارنته لفك الحصول وقدم تحقيق ذلك واعلم انه قد يستدل على
 الصناديعم فويلق انما يقتل الله من المتبين وجوب ان البناء على كماله يقتضي بطلان كل عبارة
 تقدم عن غير المتقن مع وان كان عدم انقياده من غير جهة العادة ومقتضاها اجتماع بل الضرورة
 ضد ولا يميز بين التخصيص وبين حمل القول على القول الكامل فان لم يتوجه مقتضى الاشاف
 فلا اقل من كونه الاحتمالين ومع ذلك فيتم التعلل ان تعلم ان الصادق عن الواجب فكذا دارة القدر
 وقد يكون غيرهما وجوبان ما ذكرناه في الوجه الاخير فتخرج ما في الوجه الاول فلهذا يشكك من
 من حيث ان الادارة سبب لا موقوف تلك الواجب وفعل الصند يخص حرية واحد معلولها
 وهو ترك الواجب فيمنع وجوب معلولها الاخر اعني فعل الصند ان الجواب الذي حال
 تحريم على حال لا يسيل الى الاعتقاد انما على جيب ما موقوف بعض الوجوه بان وجوب الصند بعد
 الصادق من الواجب لان وجود الصند بعد تحقق الصادق والجب ويمنع ايجاب الفعل بعد
 وجوبه وحصول سبب ايجاب اما وانما يقتض بالصادقات المترتبة في الفعل اذا كانت
 ترك الا فضل منها مستلزم الادارة ما دونها لان ترك المفضل ح مطلوب للتوصل الى المفضل
 على التعيين فينبغي مطلوبة فعل فلا بد على البيان المذكور من ان يجعل مطلوبة المفضل للزوم
 ما ذكره من مطلوبة الشئ على تقدير وجوبه وحصول سببه ويعرف الكلام في ذلك فاقتر في النفس
 المتقدم واما ثانيا فمما محل وهو ان الاستحالة المذكورة ان كان متناه على ما ذكره بعضه من
 ان حكم المعلوم لا يتغير بحكم العلة حتى انها اذا حوت حرية واحدة معلولها الاخر حرمة متناه
 ح وجوبه قد فزع ما قرئ في بحث المقدمة من جواز الاستحالة وعدم الملازمة وان كان متناه على
 ما انشأوا به في دفع الاعتقاد من كونه يلجأ بالشيء بشرط وجوبه وحصول سببه كما قرئ في المقدمة
 المذكور فزود بان لا يلزم ان وجوب الصند يتوقف على وجود الصادق عن الواجب بل يتوقف
 على تحققه حصول الواجب لا الذي يتنا في اشتغاله بالصند في نفسه فعدم تمكن من جعل
 الصادق فانه من لوازمه فلا يلزم ايجاب الشئ بعد وجوبه ويمكن دفعه بان وجوب الصند اذا
 توقف على ترك الواجب فقد توقف على وجود الصادق الذي هو سببه لانه ما يتوقف
 على المعلوم يتوقف على علمه انتم بالصنود فلزم الحد وابقم نايقال لا يلزم ان ترك الواجب
 مستلزم وجود الصادق بل لا بد من الادارة وهو من لوازم وجود الصادق فلا يتم التفاعل

على تقدير وجود الصادق من المفضل
 وهو لا يقتضي متناهيا او استند
 ترك الا فضل لانه ارادة
 ح

بقا الى ان لا يتحقق على قسمة من قسمة قدره المكلف من متبعا اذا حال حصوله ولا ريب في استعمال المكلف
التكليف بمقتضى ما كان له من التاهق بالنسبة الى الفعل وقسمه بين عدة لا يتعدى كماله مستند
في ان المتعارفين لا يخرج من الاستعداد والارادة عن كونها اذ لا يستلزم التكليف من حال حصوله وهو
ثم انما سادح يجوز ان يكون التكليف بفعل الصلة مستندا على اداءه ولا يقتل مرقى من قضاء التكليف
حال الارادة وبين انما في بعضها لا ما تقول اما الاقل فقد فرغ من استناد ترك الواجب الى عدم
الارادة لا ينافي استناده الى وجوده الصادق ايتم فان عدمه لا ينافي الفرض المذكور مستندا الى
وجوده الصادق واما الثاني عند فرغ من ان الفرق بين الا سبب الاحتياط في ذلك ضعيف كون
المكلف حال الشاغل بها قادر على ترك الفعل من غير فرق بين الارادة فعليه وبعد لا يتحقق
على الترتيب فيها اما في غير الارادة فتم واعتاق في الارادة خلافا بعد حصول ما هو سبب تام منها
بمتنع على الفعل الذي هو معلولها من الفقد وان هذا هو الصادق الذي يستند ترك الواجب
اليه حال وقوع الصدق في الاشكال بخلافه وجود وجوب الصدق يتوقف على ترك الواجب المستند
الى ارادة الصدق التي هي سبب حصوله وهو المفروض فيلزم وجوب التي بعد وجوب وجوده بل
التحقق في كبرياء ما حققناه سابقا من ان تعلق الوجوب بالصدق لا يتوقف على وقوع ترك الواجب
بل يلزم له وبما لنا يتعلق على تقدير وقوع الترتيب لان وجوبه بالنتيجة يعلق بالمتروك ويؤثر
الترك كاشت عن تعلق الوجوب لا مثبت لا يقال اذا كان تعلق الوجوب على حصول السبب
كان تعلقه على تقدير حصول السبب الهم لكن التلويح انما اللان من غير انما عرفت عند بحثنا
للمقدمة من ان وجه ذلك الى استلزام الوجوب يكون المكلف بحيث يصد من السبب والرب
في انه مستند الى كونها بحيث يصد من السبب فتوقفه على الاقل وجوبه بوقوعه على التلويح واما
بطلان الثاني فلا نداهما بالشيء على تقدير وجوبه وحصول سببه من غير اعتبار لوزانها
يقصد في التكليف المذكور لا سبب تلك الارادة ومضاه ضروري في كلنا فتقول وجود الصدق
ثابت على تقدير عدم حصول الواجب سواء استند الى ارادة الصدق او لا وبما في اخرى سواء
اذا فعل الصدق او لا ولا ريب في ان التكليف كذلك لا اعتبار عليه وان صدق حصول الارادة
على سائر التكليف نعم يتبع التكليف على تقدير حصول الارادة فخطا ثم ان المقام ليس من
وهذا الجواب ما يدفع الاشكال على الوجه الذي مررنا كذا ذلك يدفع الاشكال على الوجه الاقل

التم

ايتم وما يوضح ذلك انه اذا وجب على المكلف شيئا او شيئا التشتغل بالقرينة او الذكر في وقت
معين اذا كان متغيرا فيبطل ما اذا استند بحافظة على الطهارة في ذلك الوقت الى اداءه لفعل المدة
الواجبة والى كوالا واجب فالتفت ووقاضية بان التكليف بذلك لا يرتفع عنه مع ان الشهادة
المدكوته حادثة فيه لظهور ان وجوب القرينة اذ لا كوالا وجود الطهارة او عدمه يحدث التند
الى ارادة تلك القرينة او ذلك المذكور فيستند وجوب القرينة او الذكر الى وجودها للوجبة
لها وشبه الكلام فيها والاستند ترك السفر الى اداء الصوم ووجه الدفع والحل ما عرفت من ان
التكليف بالقرينة او الذكر المشروط بوجود الطهارة او عدمه يحدث او بالصوم المشروط بحصوله
مطلق وليس مقيدا بما اذا كان سبب وقوع الشرط الارادة للوجبة للقرينة او الذكر الواجب
للا استناد الى التكليف على تقديره غير يرد على الوجه المذكور وان ترك الواجب لو كان بغير
شرط في تعلق التكليف بالصدق لكان تركه في تمام الوقت شرطا كما هو قضية هذا الشرط
ويلزم من عدم تعلق التكليف بالصدق في اننا نه ثبت القرينة المذكورة مع ان الجمهور المعصوم
نقيا بذلك وتام تحقيق الكلام بطلبها حقيقة عند البحث للمقدمة فاذا تبين لك فساد
التقصير المذكور وما لا مزية كما علم من فضلائنا المعاصرين من فضل في المقام بين ما
اذا كان فعل الصدق فعالا يمكن المكلف من فعل الواجب وبين عدمه فالتزم بالخير وما
البطلان في الاول وضع منه في الثاني والحض عاد كونه في توجيهه ما هو انما بالثاني
انما يقتضي بحكم العقل والشرع والعرف ما يجاب الترتيب والتركيل الذي يجب فعل ما يقتضيه
وجوده وجوده كالب و ترك ما يقتضيه تركه فعل كترك الحركة للفتى لتحقيق الترتيب
الواجب وما يقتضيه فعله عدمه التمكن من كمالنايات فالصدان كان ما يوجب فعله لعدم
التمكن من الواجب كالسفر للمنافع من اتصال الحق للعيق الى صاحب ضوهم سواء قصد به
العناية المحرمة ام لا لان له اياحه تقتضي عدم الاثم فيها يوجب عليه وان ذلك ارادة الواجب
بعد فلو لم يكن الصدق الموجب لعدم التمكن من غيرها لزم خروج الواجب عن كونه واجبا واما
تضيته انما اذ حكمه بالمصالح هو محرم ما يقتضيه دفع التمكن من فعل الواجب وبما
ودره من التمر عن وحل البحر قبل الصلح لمن لا يمكن من الخروج عنه سدا واما وعنده ذلك
وان لم يجره بوضع بكنه بل كان في جميع افعال الصدق ممكنة من تركه واداء الواجب كما لو ترك

الصدق في وقت الفكن في مثل هذا الزمان لا يحل بغيره ولا يحل بالصدق العقلي وهو لا يشترط لا
 يتزل عليه قلت هذا افتراض في الضيق المستفاد من الخطأ في اللفظ وذن الضيق العقلي الناشئ
 من قبل المكلف بتأخير الواجب المتيقن نظرا له لئلا يبقا التعبد من السابق في حقه وكل ضيق
 عرصة بعد التأخير ويحس الى الضيق العقلي نقصا من العصيان وناج من دليل على سوء عمله ولو لا
 ذلك لم يستمر قوله بعدم جواز الضيق من الضيق لان الضيق لا يقتضي التأخير في العمل والتدريج
 فلا يكون جواز التأخير ولا تباين بينه وبين الذي يقتضي التأخير وهو ما يقتضي على هذا ان كل تأخير جواز
 وجب تدريج غيره عليها في تأخيرها وبذلك ما وجد في العمل يستفاد من ذلك طرية وذلك كالموتى ان يقتل
 قبل الضيعة فيه فاحتمل ان قلنا فان فعل الضيعة او اذ اوقع للفكن من تقدمه الماتلة ومن هذا
 الباب ما ذهب اليه جماعة من وجوب الترتيب بين افعال الضيق مع حكمهم بامتناعها الترتيب
 ووجوبها من الفاضل المذكور ومساعدته في المقام على الترتيب على مقتضى العمل وهو على وجه
 غريب واعلم ان حكمتنا تقتضي الضيق على ما حققناه من مصلح ملائمة جردة اطلاقا لا موقفا فاما
 على الضاد في حقين الحكم بكونه في الدليل على ضاد الضيق المعنى للكفر في وقتها الضيق وفساد
 صوم غيره من رمضان فيه ونحو ذلك فيفيد به اطلاق الاو وكذا ينشأ على ان الترتيب من الواجب
 التاخير ومنه لو ان الترتيب على الواجب والتسوية الى تركه فذلك استكمال في التحريم والفساد
 يتأمل على قاعدة يتم المعروفة من ان كل فعل ضيقه محرم هو محرم وعليك يا معالي التدقيق في احفظه
 داود ما من يمكن من الغرض وضمانه بتعيينه الهوى من الشيء من الواجب عند العام اعني الترتيب
 من الهوى يطلب الترتيب كما هو التحقيق وهذا هو الذي لا يشترط الا بالمكن ولا يمتنع فالحق ان اذا
 فرضت الترتيب عليه من غير الهوى يطلب الترتيب يعين عليه القول بالاعتية بالعبية اليه ومنه من
 اعتبر الضيق بمعنى احدا لا ضاد الوجوب التي يتدرج فيها الكف واطلق القول بالاعتية وبعضهم
 اطلق القول بالشبه وزعم الكفر انه يقتضي الترتيب في جميع اقسامه الخاصة وقد ذكر الكلام في بعض
 ذلك ويظهر الحال في غيره بالمقاسية واهل ان ما ذكرناه في الاول من الاعتية والتوقع في جوار
 في الاول من التدبير والتواهي الترتيبية ايها ويظهر الكلام فيهما ايها بالمقاسية ومنهم من زعم ان الاول
 الساجد يقتضي تركه الضاد الخاص ولا تكون جميع المباحات مكرهة لاستيعاب المندوبات
 المصادقة لها قام البر وليس بشئ لان الكراهة النسبية غير ملائمة والاعتية لا مصادقة لكونها

مقتضى
 والبيان

مقتضى

الاصداق التي لم يره فيها معنى ودعى ان المفهوم من سبها سبها الحكم الى جميع اقسامه المادية ومدة
 مدخلية حضوره في تلك المواقف في ذلك في معنى للفتح لا يقتضي اطلاقا من الاول وهو ما يراه المسلمون
 عن المعارض ثم اقول في كلامه انما لا بأس بالترتيب عليها ما سبها من انما لا بأس ان الجواب بالشيء المقتضى
 الجواب بالهوى له والتمويل الى التحصيل ثم في كل وجوب تركه انما لا بأس بالترتيب في ذلك الصدا العمل
 الواقع وهذا غير سديد لان اذا بالهوى والتمويل ما هو الله من الايمان بصدق ما لا يقتضي
 التوصل اليها اليه هذا مع كونها خلاف التحقيق كما لا يهتم بالعرف لا يقتضي على تركه الضاد الواقع
 عبث الواقع مع قصد التوصل به لا يصدق مع عمله وان اذا ايمان ما يكون له في الفكن من الترتيب
 في الفكن عليه كما هو معنى مطلق الفكن من هذا ما لا بأس به في الضاد الواقع للفكن والعبر الواقع
 له لوضوح ان ترك كل منهما معتبرة وجوب الواجب وشرط له على ما عرفت وما احفظه سابقا في
 اطلاق القول بانها من باب المشاراة الا انها لا تكون في ترك كل منهما مقتضى فعل الواجب وذلك
 الى تحصيل المعنى المذكور فيجيبان ويجزم فعلهما على الاطلاق وان ادعى بالهوى والتمويل ايمان ما
 يلزم من وجوده وجود الواجب فحقا ويحس الى القول بعدم وجوب غير السب من القواعد وهو لا
 يقول بركا يظهر من قبله بالسب وذكره لتركه لما في ذلك الوضوح للفكن ومع ذلك فذلكا وجبنا
 ضاده القول في بحث المقد منه ولا يفصل بالهوى والتمويل معنى يتأخر جميع ما يوجب عليه
 الواجب من مقدماته عدا تركه الفعل العبر الواقع للفكن نعم لو فرض على القول بعدم توقف الواجب
 على ترك الضاد ولو بالنسبة الى حضور الضاد العبر الواقع للفكن استغنى ذلكا لكن قلنا وجبنا
 ضاده القول بما لا يوجب عليه وكلامه في عدم التاخير عليه والتم لم ينجح الى التوصل الى المقدور
 ومنها انه لا يجعل تركه كحركة مفضضا لتكون وليس يصحح بل تركه كحركة من الترتيب ان احدا
 لعنى المصدق وغيره ولا يوجب المقتضى عندنا ان احدا بالهوى الحاصل من الصدق
 نعم يصح حتى تركه كحركة بالاعتية الاول عليه الترتيب بالاعتية والشافع ولو يوجب من الترتيب كحركة
 ح ليو من باب كون تركه الترتيب عليه لئلا يكون من باب كون الذي يترتب عليه لا ومنه ان جعل فعل الضاد
 مما لا ينافي اداء الحق المتيقن وهو غير مقتضى ان اداء الحق اذا توقف على المبركة هو لغيره من كلامه
 فلا يوجب ان الهوى الى الجور واقع للفكن منه ولو بالنسبة الى من ليس وهو من المفهوم من خبره
 على ما لا يقتضي من حرمه الضاد الواقع للفكن فيقبل الضافي لان حرمه كحركة لا يجازي مطلوبه بالكلية فقلت

فانما
 في الجوز من الماتلة الماتلة
 زمان تركه كحركة

الاعتناء بامتناع المباحات على تقدير التوصل بها الى المنة وبات وهذا ما لا يستلزم فيه
 واما الاستحالة ووقوع المباحات مكررة فلهذا لا يوجب في نفسه وجوباً ولا يوجب تركاً
 المندوب كما يظهر من استقضاء ما في عنوان الوجوب العرفي مع التسمية الكراهية لغيره الموجهة
 الا ان كان تارك كل مندوب فاعلم ان يكون هو تركه ولا ضيق في ذلك بل لا يوجب للموجب المستند
 في تركه على غيره وجوباً ولا يوجب تركه على غيره وجوباً بل لا يوجب تركه ولا يوجب تركه
 يظهر الفرق بين الترك للمكره وخلافه الا في فصل اذا تعلق الامر بشئ من احواله على الغير
 كما في حصول الكفاية فالحق ان كل واحد منها واجب على الغير عما ان واجب بتركه الى الواجب
 او هو وهذا هو المعروف بين اصحابنا وهذا لا يخلو لان الواجب فيه لو لم يمتنع وانما
 الملازمة وغيره ثبوت الرأى في هذه الفرق بين هذا القول والقول المتقدم وهو ان
 لا ان الواجب على القول الاول كل تعبد لا على التعبد لا بعد الا بعد كما هو في القول الثاني
 على ان المضدي بعد ان امتار هذا القول صحيح في انشاءه لا يحتاج بان لا يوجب وجوب المضدي
 الصادق على كل واحد من مضاريقه لا بعد ما على البدلية لا للصدق لا لعدمه بل ان التكليف
 بالهمم والواجب على الا لا كما عرفت نفس للصدق دون مفهوم الواحد فلا يمكن التوفيق بين
 القولين وحكي في المقام احوال تضعيف منها انه يجب الجميع ويقتضى فعل البعض ومنها انه يجب
 ويقتضى فعل واحد من مضاريقه ان الواجب معين عند الله وهو ما يقتضى التكليف قال العلامة
 وجماعة وهذا من ذهب بين كل من المعقولة والاشاعرية مندوب لما صاحبوه من البحث من
 هذه الاقوال لوضوح منادها واستقضاءها عن تكلف البيان لنا ان معنى قول القائل اعتقدت
 او اطعم ستين مسكيناً طلب الحق بعينه وطلب الاطعام بعينه على التعبد وليس معناه طلبه
 خارج عنها صادق عليها على البدلية كما عرفت واحداً فيكون ذلك مطلوباً على التعبد لا على
 الحقيقة على الطلب متعلقة بكل منهما بعينه فيكون هو المطلوب وليس في الكلام ما يكون معناه
 مفهوم احدهما حتى يفتح تعلق الطلب به ولفظ او وحق انا يفتي في البدلية بينهما معنى
 جواز ذلك كل منهما الا بوجه لان كلا منهما مطلوب باعتبار صدق مفهوم احدهما عليه والحق
 ان كل واحد واجب بعينه لان لم يتحقق الاخر فليكن ان يجب الجميع بعينه على الحقيقة فليكون
 بذلك تارك كل واحد واجباً بعينه فيحقق المعاقبة على كل واحد منهما مستقلاً بل يوجب تركه

ان مقتضى المصلحة
 ولو لم يكن

الادلة

وهو

واحد واجب يجوز تركه الى الاخر ومثل هذا لا يستحق بحكم العقل والعادة فيه الاستعانة باحد
 على الجميع نعم يصدق على الامم والوجوه المذكورة وانما واجبها او احدها لكن مجرد الصدق لا يقتضيه
 العينية في المقام الا ان الامر بتركه يصدق عليه انه امر بتركه بالاشارة والصاحل وفيه
 من المعاني الصادقة عليه انها متقابلة بل يجب المفهوم قطعاً او اجازة ذلك البعض في الجملة
 او علم بتركه استحقاقاً لعقاب عليه كذا لا فلا ينافي وجوبه لما عرفت من ان الواجب على ما
 يساعد عليه التعبد هو ما يستحق العقاب على تركه من غير بدل ولا يوجب تركه ان الواجب على ما
 على تركه الجميع ويمكن ان يخرج من قال بان الواجب مفهوم احدهما لا يوجب تركه ذلك لكان الواجب
 صدق عليه هذا المفهوم اذا قائل بالقتل وجب على الشاك بالحل بان صادق عليه لحد ذاته ان اعتبر
 فيها امتنع وجوده فمتبع وجوبه وان عينه او بعضها من موضع النزاع اذا تقرر على انه لا يمتنع
 وجوده للمهم في الخارج بشرط الالهام وعدم التعبد في كل المقام الا وان الذكر
 موضوعه لغيره عينه من الطبيعي فان اخذ بشرط كونه عينه امتنع وجوده وامتنع تعلق التكليف
 به وان اعتبر من حيث ذاته اعني نفس الموصوف لا بشرط التعبد كما هو المفهوم منه امكن وجوده مع خلق
 التكليف به فالتكليف بعينه لا اعتبار به الا ان من شأن الالهام على الاول استواء الالهام فيها وعلى الثاني
 عدم اعتبار التعبد فيها والفرق واضح على ان الاستحالة لا يمتنع على تقدير ان يكون الواجب مفهوم
 احدهما اليقين اذ لا يمتنع في نفس الواجب والتعبد بسيط الاضداد لا يوجب ضرورة الواجب تعبداً ولا
 لكانت المتعلقة بالطابع الكلية لا يمتنع بها قائل به لانا نقول ما لا ذل في دفعه بان التوجه المذكور
 انما يجرى فيها اذا كان هناك او لو لم يكن لان يصدق بالالهام ثابته والتعبد امر في الذكر ومثله
 ذلك لا يمتنع قطعاً وليس هذا ما يصلح لنا انك سوف مفهوم احدهما فتعبد ان يكون هو هو موقوف
 لوجوبه وهو المطلوب واما من الشاك في ان الواجب بالوجوب الجبر ماضي الشارع بالتعبد فيه او يكون التعبد
 فيه من امور متناهية بالتحقق فيجب ان يكون متناهياً بل لا يكون كذلك اما يجب الحقيقة او في نظر الشارع
 كانه تمام ولا كسائه فيها وان كان من نوع البطلان لكانها احوالاً في الشرع فحينئذ متى التعبد محلاً في
 التعبد بين الالهام وبشرطه من الغايب بينهما في اضافة وهذا لا ينافي في الواجبات العينية
 اذا التفتت بين افرادها من قبل العقل فقط او بين امورها على الف بينها بحسب الحقيقة وهذه التفرقة
 مبينة على مجرد الامساح فلا يوجب ترك احدهما ولا يوجب تركه في الفرق ان الوجوب في الواجب الجبر

خرج

الواجب في التعبد

على الاول والثاني وفي مصنف التيسار يفتي ان يتوجب بالحق على الاول والثاني وفي
مسئلة اجتماع الاول والثاني فان قيل فيهما ما يمنع تغلق التمسك بالواجب المحب له على
ما فهمه يتفق جوازه وعدمه على كفايته بعد التمسك به وعدمه ومن لم يفرغ الشراخ فكله يغفل عن
ذلك اوله بعدد لها واعلم ان الواجب التمسك به قد يطلق على ما يشاء والواجب التمسك به لا يشاء
كما عرفت حيث يتوجب والتعليق بالماضي والقرابة فقال الواجب التمسك به اما ترتب في اوله وفيه
فان قيل ان هذا لا يطلق محاربا واختير هذا لئلا يصح ان يكون له من حيث افاده التمسك به
كوقوع التمسك به في الاول ولا يستحق الثاني ولعل هذه العلاقة المطلقة للفظ عليه
اذا ورد التمسك به في الاول ولا يكون في الثاني في مقامه العرفي اذ لا يقل مرتبة في التمسك به
عدم وقوع الزيادة فيصيرها اذا كان التمسك بها في الثاني ان يكون كل واحد منهما واجبا على نفسه ومن
هذا الباب التمسك به في نفسه ولا قيام في موطنه بناء على استحباب التسليم وعدم الاعتناء بالزيادة
والتمسك به في الواجب والثالث في الركوع والجمود ونحوهما يقع على التمسك به والتمسك به في السجود
باسم واحد والثالث وهو ما يقع دفعا ولا يتصلح بل هو حاصل في كل واحد من الواجب المحب
عن كونه واجبا محتررا عن زائد كونه واجبا محتررا ولا وقوع التمسك به من غير مرجع وذلك لان الاشتغال
بالاقل مع وقوع اكثره فيحصل على التقيد بالحدود وعند التحقيق لا يشترط الاقل في ما هو
الاقل على الوجه الذي ينصف بالواجب ومعه لا يجوز من من الاشكال في ذلك وهذا العرفي
يطلق الزيادة او يقيم القدر الزائد وجهان اخرهما الثاني لان الظاهر من المقابلة كون الاقل
ما هو الزائد على عدم وقوع الاخر فقط اذ اذ عليه مع حيث تقوم قرينة على اذ لا يقل التمسك به
ولم يشر اليه في بعض الاقل حرج التمسك به كونه محتررا حقيقيا فبعض من يكون الاقل واجبا
على التمسك به والنزاهة صندوق ان لم يقبل في الخارج وجوده كما التمسك به في مطلق وقد مر حاصلها في
سخنقه من ان نصا او مستكما يمنع من اجتماعه من من مطلق مؤدود ولقد اختلفوا ان الاقل لا يكون
حجلا لافضلية او يقدرا مع كون الزيادة من من الاقل لما هو باحد افراده على التمسك به كما
التمسك به في اطعام فقير او فقيرين اذا اشبعوا دفعا او من وقوع كل منهما على وجه الوجوب فلو
ان يكون الاقل لا يكون كالتمسك به في ان شاع صوته الا في الزمان وان دعا له في الزمان
ان يعمل على الاستحباب كما ان الوجوب في كل واحد على الوجوب في كل واحد في الاقل والوجوب

م

الزيادة

والنزاهة للندب بين ان يتعدا دفعة التمسك به بين غنى عبد وعبدان ما انصفهما معا على
التسوية كما التمسك به بين زوج ثلثين واربعتين وذلك لا يمنع من كل على الوجوب اما في الصورة الاولى
فلان المكلف اذا التمسك به فله ان يملك على الوجه الذي ينصف بالواجب فان انصف
احدهما بالوجوب بالخصوص لم يزد من وقوع التمسك به من غير مرجع شاذ هما في مطالعة الامور وهو انصف
وان انصف كل منهما بالوجوب لانه ان يكون المكلفين واجبين وهذا عطف الفرض من حيث
ان التمسك به يكون الاكثر ارضا لحداد مع انهما ان كانا واجبين فيبين اولا ان احدهما واجب
تسوية حرج من على الفرض وان كانا حجتين من فليس معادل الاقل الاكثر لا ينصفه وضو فليكن
التمسك به في التمسك به ونصفه لخصته في الزيادة في الصورة الثانية فلان وقوع التمسك به ان قصوى يتصلح المكلف
كان نصا او محتررا في نفسه فحصل على اصله وان لم يقض به حرج من كون احدهما الواجب المحب
لان نصبه في ذلك سقوط التمسك به معادله ولا فرق في ذلك بين ان يكون الزيادة من من غير الاقل
وغیر ذلك بين ان يقع قبل وقوع الاقل وبعد ذلك فيبقى التمسك به في التمسك به بعد وقوعه
وثاني الاول بين التمسك به من وجهين الى وجهين ان يكون الاقل بالوجوب التمسك به والاكثر
القدر للتمسك به كالتمسك به لان التمسك به من الواجب والمندوب واجب يجوز تركه ولو لم يكن ذلك احد
جزئته ولا ينافيه فاضل من ان المركب من الداخل والخارج خارج لان المراد من وجوبه من شخص
فان مركب من من جنسه لا بد من من النازل في التمسك به لا معنى للتمسك به في الواجب ونفسه
او غيره من التمسك به هذا ما يبا على عليه انظر الصحيح في المقام اقول ان من هذا التمسك به
الاقل والاكثر معتمدين بقصود وجوب كل واحد منهما التمسك به وانه ان الزيادة صندوقه في التمسك به
يجوز تركها ومنها ما قلنا بعض المعاصرين بعد نقل القولين للنفذ بين واستظهر هو وهو انه
ان كان حصوله بد بغير بحيث وجب ان يفتقر الى الواجب فالواجب هو الاقل لم يحصل الاكثر
به الا فكل واحد منهما واجب لانه زود من الواجب وانت اذا احطت بما حشر عايناه ونفت
على ما فيه وفي ما يقدر من الضعف والسقوط فبعض الواجب بعضه اعتبارا الى
موقت وغير موقت فالوقت ما عرفت كالتسليم اليومية وفي الوقت كالتسليم
القصبة وقد عرفت بعض الواجب كالتسليم دون بعض كالتسليم من ادراكه من الوقت بناء على
ما في الخارج الوقت عرفت لانه لا بد من كون الوقت بحيث يسع لاداء الوقت فان ساءه فليس له

الوقت

في

فترى في جوازها قول و وقوعه على ما حكاه بعضهم والاضيق ان ذلك ان لما يتقدم اذا
 حل المسألة على الحقيقة او احدى تلك الدواعي جزئية فيصير في مثل الضم دون مثل التعلق فان
 حصل المقارنة الحقيقة فيها تجزئ معين من الوقت كالزوال لهما منع وخصيل العلم اذا
 الظن به ولو من منع عائق الله ان يسهل في طريقه كما يكتفي به مجرد العلم بالثبوت ولما
 الثالث اعتق الواجب الموضع فالحق جواز عقله وتوجهه شرعا وظالفة ذلك جازية فالجواب
 فتعوا من وقدر شرعا وحاولوا تاويله وهو الذي يظاهرها في التوسعة فيسحق الوجوب بعضهم
 باول الوقت واخرون باخره وهم بين قائل بان التعلق يبقى اول الوقت فكل يفسد العلم الزم
 كقديم الزم على القول بدين قائل بان التقديم يقع على فان في التكليف على مثل التكليف
 بين ان ما في مكان واجبا ولا كان فضلا وهذا القول يظاهره لا يستقيم على اصله من امتناع
 التوسعة وقت الواجب لان وقوع الواجب في صورة التقدريم هو انما يتم اذا كان وجوده
 ما قبل اخر الوقت مشروطا بكون المكلف بحيث يترك اخر الوقت بصفاة التكليف فيكون القول
 بالتوسعة على تقدير وصول التعليل انما يعين للفعل وقتا غير اخر وهذا لا يخفى انما على جواز
 عقلا بعد الامتناع عن قضاء الضرورة فيه علم ما يقتضيه خلاف ما سبب من بطلان ما
 تمسك به بعضهم وعلم ما يصلح له موافقة وقوعه شرعا فخلق بعض اوامر الشروع بالفعل في زمن
 افضل عنه كما هو باقاة الصلوة لدواعي التعلق بالليل اذ ليس المراد استيعابه بالمعنى بتركه
 فيما يطبق حذره على طهيه بالانفاق بل يجزئ ابعاده في جميع احواله متساويا بالنسبة اليه
 فتبين ان اوله والاخر مزوج عن ظاهر اللفظ من غير حيل احصوا بان اوله معين وقت
 الفعل لحان تركه من وقت الى اخره فيكون جواز ترك الواجب وانزيا في الوجوب فيتعين ان يكون
 الوجوب في وقت لليجوز تركه فيه وهو اما قبل الوقت او اخره اذ قائل بالواسطة ثم اتج من
 حصة باول الوقت بان لو كان الاخر لما برئت ذمته بقاءه في الاخر والاول فانه يعلم بالايجام فيتعين
 الا واما ان كان اذا عصى والى به قبل جروج الوقت استحق العقوبة لما وده من ان اول الوقت دون
 انشروا عفا عنه فلا يقال لو حث ذلك لكان التعليل في الترويق في سبب وانما في ذلك عام لا
 نقول علم جواز التاخير لا يوجب سير وقت الفعل قضاء على جواز ذلك والتقديم اجمع من غيره
 باخر وقت بان لو كان ان اول اعصى بالتاخير وانما يعلم بالايجام فيتعين اجمع قبل بل يجمع

ان لا يصح فقد يتم الفعل على اخر الوقت كما لا يصح لو قدم على اصل الوقت فلما قد ثبت الصحة و
 الجواز هنا بالحق بغيره والتعليل المذكور مع كونها سماع الفادق منقوض بما مر من تقدم
 الزم والواجب ان معنى الجواب ليس ما يستحق العقاب على تركه معناه والاحتياط الواجب في الخبر
 عند بل ما يستحق العقاب على تركه من غير بدل ولا عند كما مر فلا بد في جواز الترك في الجملة تركه
 الى بدل كل المقام فان ايقام الفضلة على كل جزء من اجزاء الوقت بدل عن ابعاده في غير ما مره و
 اما ما يقال من ان ترك الفعل في بعض الوقت ليس لا الواجب لان الفعل انما يجب في تمام الوقت
 ولا يجب في استحقاق العقاب على تركه فيه فبعبارة ان نقول بوجوب الفعل في كل جزء فيكون تركه
 من كل الواجب لا محالة والبيان المذكور ولو تم فاما يتم على القول بتعلق الطلب بالطابع من حيث
 هي يكون الواجب هناك انما كلفها وحاشا لا يصدق تركه الا بتركه في تمام الوقت وهو عندنا
 معين من التحقيق كما سنشره به واذ العلم بناء هذا الفصل فطعا ما جوعا عليه من التفصيل
 مع ان كل المتعاقبين قد نصدى لا بطلان مذهب الاخر بما فيه غنية وكفاية واعلم ان بعض
 من واضع في الحكم المذكور كما اعتدوا به من معنى بان الواجب الموضع الى الواجب في تركه
 منهم من جعل الخبر يجب اجزاء الزمان فذهب الى ان معنى كل لوال التعلق في جزء مما ينبغي
 اداء التعلق في الجزء الاول او الثالث او الثالث الى اخر الوقت فجعل الفرق بينه وبين الخبر في
 التحصيل ان الخبر هناك بين جزئيات الفعل وهنا بين اجزاء الوقت ومنهم من جعل الخبر
 بين اثنى من الفعل كالصالح الموصى في الجزاء الاول والمودة في الجزاء الثاني وهكذا وقرئ به
 وبين الخبر في التحصيل بان الخبر فيها هناك بين الخطا في الخطا فيه هنا وبين الخبر في
 الخطا عند الخمس فقط وعند التحقيق لا فرق بين القولين في المعنى وان علم بعضهم معاير بين
 سلك الخبر بكتبت فيمنع ثقله باخره الوقت ما لم يمتد باعتبار ابعاده الفعل فيها فيجمع
 الى الخبر بين جزئيات التحقيق الكلام في الفرق يطلب مما اسلفناه في القول الواجب في الخبر ومن
 قد يفرق بينهم بان الواجب في الموضع اداء الفعل في مجموع الوقت من غير ملاحظة شيء من خصوصيات
 الاجزاء الا على التبعيه بل لعل ان لفظ لا يوافق بالجميع دون الاجزاء ثم يعلق بالجميع
 يقتضي غلبه ما هو له والمخبريات على التبعيه فيحقق الخبر فيها بعد اعتبارها وهذا لا يخفى
 انما يتم على القول بان المطلوب بالموافقة من حيث هي وان لا يفرادها عنجب من باب المقتضى

وفساد ذلك واضح مما بان في تنبيه رتب بعض الخائفين بالثو معينان جواز الفعل في اول الوقت
او وسطه اذ يجوز بايقاع بدل لم يقدر والعزم على ان لا يجرى الا في الجزء الاول فلا بد لولا ان لا يتصل
عن المندوب لا سيما اذا جاء للمانع واما الثاني فلا يجمع على عدم بدل في غير وقت وجوب
البديل وضعف ظاهره لان اذ اجمع عدم مضافات جواز ذلك الواجب الى بدل في وجوبه كما هو مبني
القول بالثو معناه فرق بين مقدار وقوع البديل لزمان المبدل في كل منهما ان لا يعمل القارئة امر
في المبدل فيمكن بدل في الفعل في الوقت اللاحق ولا حاجة الى بدل العزم واما يقدح مقامه اجماع
للمانع اذ الواجب على ما يفسد عليه التحقيق هو لا يجوز تركه من غير بدل ولا عند وجوب
بعض المانع عند ان كان مع الاذن في التاخير فلا ينافي في جواز ترك الفعل معه وقد يتصل
التميم بان الواجب قبل الوقت حاشا الوقت الى بدل فلو جاز تركه بعد حاشا وقت من غير بدل
هو العزم ان يترك في وقت الواجب الى الوقت وقبله وضعفه بانه ظاهر ان الواجب يعني فعله
الوقت ولا يجوز تركه مع العلم بمقايضة المانع بخلاف طائل الوقت ثم انه قد ادعى على القول المذكور
وجوب الاول القطع بان فاعل الصلوة انما يقتل كونه صلوة بمحسوسها لا كونه اداء في كافيها
لا يقتضي بالواجبات التحريية وانما هو على بان قصد البدلية غير انما على تقدير شوقها فان هذه
البدلية لا تقتضي قبل بدلية الصوم عن العزم بدلية التيمم عن الوضوء وقصدية البدلية لا يقتضي
في قلده في ان ليس المقصود ان يترك قصد جهة البدلية على التقيد بل كونه بل المقصود ان يكون
جهذا لا مثال ومثال في الواقع كون الصلوة اداء لا وجوبها وانما في الواجبات التحريية
التي لا يورده وان القطع بخلافه نعم بدلية ان دعوى القطع بالخلاف في سبوعه من التيمم
وقد يفتقد بان البديل هنا تابع ومثبت عن ترك مبدله الواجب اداءه تحصيل الظن بالوجوب
التكافي فلا يلزم ان يكون لا مثال من جهة انه ادعى ان الواجب تحريم ولا يخفى ان على العزم
هذا لبيان صريح عن كونه واجبا محضاً بغيره وبين فعل الواجب اصطلاحاً كما ستبينه على وجهه المثل
مبق على هذا التقدير وانما جوده لما ذكره في المقام فان الواجب المسبب عن ترك واجب اخر واجب
مستقل ولا يعلم البدلية من العزم ولا اثره في محضها منه جواز تركه مع الوجوب الثاني ان
قصد البدلية مساو ان البديل البديل وفي حقيقة هذا التقدير البديل دون المبدل منه وانه
لو كان العزم بطلان الواجب بعد موالا لزم لزوم الجمع بين البديل والمبدل وهو ما

عند كونه لا ينافي على العبد
عند تركه من الواجب على وجه
التحريم وبين الصوم فانه
لا يصح له ان يترك

معه

معنى البدلية وقد يجب بان العزم بدل قبل الضيق لا يتم وهو كما ترى لان الفعل في مجموع الوقت
انما يجب من واحد في وقوعه في كل جزء من الوقت بدل من وقوعه في بقية الاجزاء ان كان ظاهره
في الوقت كالحل مثلاً لا عن ابطال الفعل فيه من التقدير عن ابقاء غيره بدل من ابقاءه في بقية الوقت
لا حرم بقوم العزم في اول الوقت مقام الفعل في مجموع الوقت حاشا ان بدل المبدل بدل كل مبدل فيلزم
ما ذكره من سقوط الواجب في العزم نعم فيمكن التخصيص من ذلك بوجه اخر وهو ان من قبل بدلية
العزم لا يعمل به من قبله من الواجب بل ان يعمل العزم على اداء الفعل في الوقت التام مع
مع العزم بدلا عن خصوصية الوقت الا في احوال القول بدلية العزم ماله في هذا المعنى والمبدل
وجه بعد المبدل منه على وجه نقد البديل ولا يلزم سقوط الواجب في العزم واعلم ان جماعة
صرحوا بالوجوب العزم على اداء الواجبات من الموقته وغيرها قبل دخول الوقت وبعد عند التدكير
لها والتحقيق ان لا يسعد القول بغيره العزم على ترك الواجب او فعله لانه القطع بغيره حق في العقل
لو علموا من المكلف ذلك لبادوا اليه بالتميم واما تكاد وذلك اية التحريم وما ورد من انه
من من ان يترك على هذه الاية ان فيه التوجه لا يكتب عليه فيمكن ان يقال في ان في قوله في التيمم
نفي وقوع التيمم لا يقتضي في الاية حاشا الاستغناء من العقل كما بدلي في المندوب قبل العزم
بل بما يقدر من فري الوضوء ما ذكره حكم العقل واما مجرد عدم العزم عليه بالثو وحق الفعل فالقول
بالثو فيه يقتضي بكل الوجوه المتقدمه ليوهم الورد في محله فيذكر القول بقلوبه ان يقتضيه
به على اثبات مطلوبه بان يقول انما دخل الوقت فالتكليف يجب عليه اداءه من اداءه الفعل
والعزم عليه لانه ان في الفعل بقطع عنه وجوب العزم وان لم يات به بغيره في وجوب العزم بناء
على ما هو فاجوب عن ان الواجب التحريم وانما في الوجوب باحاده قلنا لا ابتدائاً لا ترتيباً ولهذا لا
يقال كل من الصوم والاضطار واجب على التحريم بل الصوم واجب تعيني على من لم يندرج في
عنوان المسافر ولا فساد واجب كل على من اندرج في عنوانه والمكلف بالاجابة في التيمم يحل
من العنوانين لانه فيهما التيمم لونه حكم على التحريم وكل المكلف بحسب العزم السابق
ولو على وجه التحريم من اداء الفعل في الجزء الاول من الوقت وبين تركه في وقت لاحق في الجزء الثاني
منه وهكذا ان يفتق الوقت فاذ انما في اول الوقت لونه حكم من عليه واجب من وجوب العزم
على اذ ثباته تحريم اوله في الفعل والعزم عليه وشدة الكلام في تحصيل العلم بتمامه بقوم العزم

ان يتركه بدلا من اداها في الوقت الاول
او يتركه في وقت التيمم

على

الكثرة في اللفظ بحيث يعبر عنه ما فيه من الظاهر من ان الخبير من العزم وفصل الواجب
 ثابت بالنظر الى ما هو الواجب الاصل من الطاعة والالتزام لمحصل ذلك بكل منهما ووجه ثلثه
 بعد انما اذ على مقدمه من حيث ما تدعى القول بوجوب العزم هو ان الواجب ان كان وجوبه مستلذا
 الى ذلك لا يجوز ان يكون ان يكون الخبير من بل يكوننا نصيبين غايته الا ان يكون وجوب احد هما مشروطا
 بعدم الاخر وذلك لا يخلو الخبير او ما ينفق الخبير اذا كان مطلوبه احدا للبلدين في مرتبه
 مطلوبه لا يمتز بها الا في اذ اطن المكلف بنفسه في السلافة من الواجب الموسع او الواجب الذي
 وفي العزم من اقله وقتضا حبه للموت او ما يقع من بعض من كسبه على ما يقضي اصول المذهب
 من جواز الشاخي ولما كان هذا لوضوح فتح المضارب على تقدير وجوبه وفصل الجاهلي في ذلك قد
 الى انه بعض في ما وقع العزم والموسع واما في العزم في نظام كلامه على العمل بالعصيان الا ان
 بانه لو لم يصح كبح الواجب عن كونه واجبا وعده في الشاخي بان الشاخي جاز ان لا يصح الجواز
 فان لا يطل شرط الجواز سلامة العاقبة اذا لا يمكن العلم بها فيؤدي الى التكليف بالتحقق هذا كلامه ولا
 يعني ان قضية صحة كبح من قبله يضافه على الاخر فان اوج وجوبه كونه واجبا والحق
 دليله على العصيان في الاقل تقضي في الثاني انهم وجوز الشاخي لو تضمن دليله على عدم العصيا
 في الثاني لا تقضي في الاول بتم فافترق فتك من معناه الى ما هو على ظاهره في قول من ان عدم
 العصيان يتركه احد ما يقدح في الوجوب وعلى الشاخي بان جواز الشاخي ليس بتكليف الحق بل هو
 من تعليل على ما لا يمكن العلم به التكليف بالتحقق ولو فلق بان تعلق الجواز على ما لا يمكن العلم
 به وجوب تعلق عدم الجواز بتم على ما لا يمكن العلم به وهو تكليف قطعا الواسع عليه ان ذلك انما
 يوجب التكليف بالتحقق اذا فلق عليه ان الشاخي واما اذا جاز فلا يمكن من الاستئصال للمبادء في
 التكليف بالتحقق فافترق على ما يصدق حيث يحصل في مثال ولو نزل تعلقه في الاقل على
 ما يولاه لا شاعره من جواز التكليف بالتحقق فافترق ما احاط به في اورد على تعلقه في الثاني هذا كلامه
 مناقشه معنى الدليل واما اصل الدعوى فلا انكشافا فيكون في الوقت انكشافا ووجهه ووجه
 انقض وجهه مما ذكرنا واما ما فلكو في غير الوقت في الدليل على وجهه قطعيا واما انكشافه فوجهه
 على من هذا لا شاعره ووجهه انما هو على اصول العلم العقلية بانه كما ان الشاخي في وجهه العزم
 وينتج الجحش ان قضية التوسعة الواجبة جواز الشاخي الواجب وكلامه في وجهه العزم

يجوز ان

نفسها
 في وجهه العزم
 في وجهه العزم
 في وجهه العزم

وفا
 وفتا

وافعاشم عند جعل المكلف بالشئ لا يخلوا ما ان جعل الحكم في انكم من وجوب العمل مطلقا فيعنى
 بان اجزى وقت اجزى الزاخرى وقت فلا يصح بهتم اذ لا جعل في القم حكم فيها طاعة الواقع فاق
 صاوب تركه في القم معصوا والا لم يصح وهذا نص في الحنفية واسطه من النص من الاولين
 اذ ليس فيه عصيان على الاطلاق ولا عدم عصيان على الاطلاق بل عصيان على تقدير عدم عصيان
 على تقدير وجوبه جواز وقوع كل من اللطفين جواز وقوع كل من اللطفين اذ لا يعقل الاضغاث مدخل
 في الجواز في حكم العقل بوجوبه لسا دة في الفعل عند فلق العوائد ووجهه جوازها ظاهر بان تحقق
 العوائد واقعا فعلا للوقت لا يفتقر كما ان حكمه بعدم وجوبه عند فلق السلافة او العلم بها فلا يتم القول
 بنفي الوجوب الشرعي في الاقل والجواز الشرعي في الثاني عند من يلقيهم بالملازمة في حكم العقل و
 الشرع معكم وهذا لان واضح ثم اعلم ان الوجه المذكور لا يخص بالمقام بل يخص في غير وجهه كما لو
 الحكم بالجابز فيجوز ان يكت تكلف في انكم يتك ما يخل كونه لوجهه في بعضه بان تكلف البعض وان
 لم يصدق الحكم وان فاك في الحرة مع مصادقه في زمان في بعضه في ان تكلف البعض في زمان
 المحرم فلا يصح به وان لم يصدق الحكم وعدم العصيان بفعل المحرم بعد ذلك في الشرع كما في الوجوب
 وان لا يجعل في القم حكم بل يحال حاله الى الواقع فيعصى ان صادف المحرم ولا يصح ان لم يصادفه
 على حسب ما هو الثاني في تحقيق الموسع تحقيق وقتا او تحقيق من القم من سد وثا في الغر الوقت
 في الثاني لكن في المقام من تفصيل يعرف من القم الى الالة وطريق ذلك العلم والظن والمطلوب
 لتوضي في وجهه فلو خالف وانكشافا خلافا فيهم بالتحقق وبق على الوقت ان يقي منه وذهب القم
 الى جواز الوقت وجبه ووجه قضاء الوقت بعد وفاء للعين في الشرع يجب فله فلق العزم
 ولا خلاف معص في الاعتراف ان يوجب بانه القضاء وهو بعيد اذ لم يقل باحد واما الواقع
 في التجهيز وشبهه اداء اولى ثم او معصية في القضاء بالواجب الموسع اذ انزه المكلف معصية في
 الوقت ثم انكشافه بانه عدم دخول الوقت فانه يصح يكون الفعل في الوقت اذ لا يفتقر وجهه
 نظره واعلم انه قد يختلف كيفية الواجب الموسع يجب اخلاقيه احوال المكلف فان كان وجبه
 لما اختلاف حال العزم والتعذر فيصق عليه يجب تحقيق اذ هو من الكيفية في الوجه الموسع
 بالقدرة كما اذا علم انكشافا بانه لا يمكن بعد ما خبر القم من بعض الوقت من اداها بالقدرة
 الماتية والظن في التحريه والقيام او غير ذلك فاما تحقيق عليه بانه مقداد اداها بالقدرة

فيل في الوقت

الواجب وان لم يأت الى الحق الوقت مع بقاء الممكن كما يظهر ان في الحقيقة ان الحق قد
 جواز ان الحق من الوقت وان دمج الحق في ذلك كالفرض ولا تمام للشئ من الزمان العرفي المستند
 يتعين عليه احدهما بخصوصه فيقول الوقت بل يمتد في زمانه على العمل هو ما على العمل الخطاب وما
 يقال من انه يستحب ما يتبع عليه اول الوقت من فتراته وان انتقل الى حال اخر فيضعف
 فصل الحق ان الوجوب في الواجب الكفائي يتعلق بكل واحد ويقطع بفعل البعض وذلك الحق في
 وقبل بل يتعلق ببعض غير معين قبل بالجميع من حيث الحق وانما ان كان كل واحد من
 واستحقوا الدم والعقاب عليه من اعادة العقل والمادة وهو دليل الوجوب عليهم وما سطره بفعل
 البعض فلا يمتد معاد الخطا الى الابد على الواجب الكفائي ولا يمتد من غير من قال بان يتعلق ببعض
 غير معين وحين يوجه الى وجهين الاول انه الفرض حيث دلل بظاهره على وجوب الفرض
 على خصوصه وانما يمتد من غير معين من الفرض فلا مانع من جعله على ذلك انما لا يمتد وهو لا يمتد
 انما هو في الواجب الحق وقد قلنا يجوز ان يكون ذلك في بعض الموارد واجب بالعرف بين المقاتلين
 فان تكلمت واحد غير معين غير معقول بخلاف تكلمت معين بشئ غير معين فانه لا يمكن
 يجب على الاذن ونظائره على خلاف ظاهرهما وهو ان يجب على الجميع وبقطر بفعل البعض جميعا
 بين الذين ليس والحق ان الوجوب هنا كما لو وجب في الجميع ان الوجوب هنا كمشوب
 يجوز ان الوقت الى بدل بفعل المكلف وبه معناه ان الوجوب التبعي كمال الوجوب هنا مشوب
 يجوز ان الوقت الى بدل بفعل غيره وبه معناه ان الوجوب التبعي انما يقتضي هنا ان يكون المبدل
 واجبا على الاخر انما يقتضي ذلك ان يكون النقص لوجوب اداء الدين يقتضي مع ضرورة اداء الوجوب
 وان قد وجوبه عليه من ابد وشخصه من ذلك ان وجوبه على الدين وان كان مشوبا يجوز
 الوقت الى بدل هو فعل الربوي مثلا لكن لا يجب على الربوي ولو وجب عليه كما في الفرض المذكور
 فليس وجوبه مشوبا يجوز ان الوقت الى بدل هو اداء الدين مثلا بل مشروط بتكليفه من عدمه سبق
 المدين او غيره بان كان التذرع معه وبه يتكفف عدم الوجوب ان اكتشف عدم الممكن لا يستأ
 المشروط عند عدم شرطه وان اكتشف فساد شرطه بقا تمكن سقوطه من غير ان يكون له الاكثر
 جائز الوقت الى فعل غير محلي سائر الواجبات العينية فيلزم اعادة الواجب الكفائي هو
 الواجب الذي يتعلق بأشئين فضلا عما على وجهه يجوز وكذا لكل واحد عند قيامه بوجهه

فصل في وجوب

حقا

حقا يبين ان السقوط بفعل البعض هو مفاد الخطاب وليس فيه خروج عن القدر انه يمكن
 في جواز وقت الواجب الكفائي العلم بقيام الغير سبق من وجوده لا حينه البعد ان علمه وان لم يعلم
 فلهذا كان الكلام في الواجبات العينية الحقة التي يجوز ان يتركها لان وقت جواز تركها لم يمتد
 عدم جواز التحويل على الظن في ذلك انما حيث قام الدليل على اعتبار كفاية العدلين او اجاباد
 الوكيل وما اشبه ذلك وهذا التحقيق ليس التحويل على ذلك من حيث اذا لم يظن بل من حيث
 العبد الثاني لو وجب على الجميع لما سقط بفعل البعض والفرض انما يستلزم واجب بانه لا مانع
 من سقوط الواجب بفعل البعض انما حصل به الفرض وضعه جردا استيعابا لا يتأهل عليه مع شوب
 نظري في الشئ كسقوط ما في نفسه من اداء الفرض في التحقيق في الجواب كما هو مقتضى من قال بان يتعلق
 بالجميع من حيث المخرج انما لا يقتضي على واحد لكان سقوطه بفعل البعض انما لا يكون دفعا للطلب
 بعد تحقيقه والنسخ يتدعى ووجه خطاب جديد وان ليس فليس فلا يمتد لكل واحد والمو
 يتعلق بالجميع فلا يمتد في الواجب كما لا بد من العرض فيكون الا انما يقتضي بالجميع وبشرط ان لا يمتد
 بالعرض والمجواب ان النسخ ليس دفع الطلب مع بل ان كان ظاهري البقاء والامتداد وليس
 مفاد الخطاب في الكفائي بقاءه بعد قيام البعض به حتى يكون دفعا حقا ثم لا يمتد بالجميع
 فعقاب الجميع دون الامداد وفي معقول ومع عقابهم يقتضي المطلوب والشرط يتدعى
 موضعين ونحن لا نقصد هنا المجوعا بعينه فليكن التكليف به او شوبت العقاب عليه سوى
 نفس الامداد فليس له خلفه وانما على ما نقرر عندهم يشوب على حصة موصى به بدل
 على طلب الامداد والنية على جزءه فادق به بيان على المعنى المأمور به بالاجادة وقد اختلفوا
 في ان المعنى المأمور به هو الطبيعة او الفرض فان ذهب الى كل فريقي والحق انه لا خلاف
 لتأيد الطبيعة منها وقد ذكرنا خلاصة الحقيقة وان التلغات حادثة من المصادرة المجرى
 عن اداة التعريف والتكثير وفي حقيقة الطبيعة من حيث هي يحكم التباين مضافا الى ما عرفت
 الى الحكام من حكمه الا تضاف عليه فينتقل الى بعد اول الفقرة من طلب الامداد وانما ثبت
 ان مدلول الامور لا يذهب على طلب الجاد الطبيعة من حيث هي ولا يمتد النفع من كل على ظاهره
 الا ما يمتد له خصم وسبب فساد اجتهاد ان الطبيعة من حيث هي يمتد وجودها في الخارج
 لما ثبت في علمه من امتناع وجود الكلي الصيغ في الخارج فينتفع لعل التكليف لها من حيث هي

فصل في
 احوال المأمور

يكون المطلوب به الغرض وهو المطلوب وهو الجواب منع المقدمة الاولى على ان التحقيق امكان وجود
 الكلي الطبيعي الخارج كالمطلب معظم المحققين وبما يتركز في وقت واحد واما باب الفاضل المسمى
 بعد المنزول عن الاصل المذكور بان من يذكر وجود الكلي الطبيعي في الخارج لا يكون وجوده في العقل
 وان العقل يتخرج من الافراد الخارجية باعتبار نفس ذاتها واما نظام امور كونه عليها مع
 كونه لها نوع الفاضل الخارج مع الافراد فتقول كما مانع من تعلق الطلب بذلك المفهوم الكلي وان
 امتنع وجوده في الخارج كان امتناعه من تعلقه على تلك الصفات كحقيقة اهل العرف ليعرف من
 تلك الصفات بان المطلوب ذلك المفهوم الكلي من غير ضرورة محصورات الافراد ويزعمون
 امكان وجوده في الخارج في نفس الغرض وادري ان الصفات الشريفة تعلق على حسب ما يتفق
 اهل العرف على ما يقتضيه تلك الصفات كحقيقة هذا يحصل كلاما اقل لا ضار عند اولى
 الا نقول والمتفق ان تلك الصفات الخارج اما يتعلق بما يقع خلفه في الخارج لا ما يقع في ذهن اهل
 العرف فالطبيعة من حيث هي اذا امتنع في الواقع تحققها في الخارج امتنع تعلق التكليف بها
 لا بتكليف بالممتنع وهو ما يقع صدور عن الحكماء العالم ودم اهل العرف امكان حصولها
 في ضمن الغرض لا في دفع الاستحالة والعين بعد علم الامر بكونه في ذلك لا كطلب
 ايضا وانما يجب حجة ان ادعى اهل العرف انهم ما يمكن بعدد مع ان ذلك لا يفسد على انما
 نعم يجوز ان يتكلف بالجلد ما يزعم ان الطبيعة موجودة فيهما ويزعم ان اعداد الجسم اكثر من
 في الحقيقة لا الامور في ذاتها الطبيعية واما اعداد اللون والكل الجسمي يقال حاد كواحدة
 او بدلتها فيهما باعتبار ما تصدق عليه من الافراد فلا نقول كقولهم الجيب يمتد على الوجه
 الاول ان الوجه الثاني يرجع الى تعلق الطلب بالافراد دون الطبيعة ومعه من مقصود التكليف
 والعلم ان قد شتم في العباد في الاستان اما مكانا كغيره لا يتفق على تلك حقائق كحقيقة
 والعقل بل ينزل على حسب ما في الغرضية وهذا الكلام تحقيق وهو ان من ادعى ان ذلك
 جزء ما يكون في حقيقة وجوبه للعقل دون العرف حتى انه يتصور وجوده من الفاضل
 في الخارج وانما هذا ذلك الغرض وذلك كونه في كون الجنب ان تعلقه في جسم ظاهرة
 لا ينفك عن اجزائها وتعلقه من ذلك الجسم بناء على امتناع انتقاله العرف وان صغر
 ليس بالاعداد واعلم ذلك في خصوص موده وكذا في الدخان لا شاعلا عن الفيزياء الخاذا

شأنه في الطبيعة
 باعتبارها واما
 اذا اراد

في

الحاصل منه فانما لا ينفك عن اجزاء متساوية جدا من العين البصرة عند الضيق والفتق
 الى غير ذلك مع ان اهل العرف لا يبعد عنها اجزا متساوية فومثل ذلك كالجمل للفظ لا يخلو
 ما يتفق اهل العرف وقيل على ذلك الخاذا في نظام كونه كونه الموضعي وتقدمه وبعثا لا بعدا
 في جريبات الاستصحاب وعدم تعلقه بغير ذلك وليس المراد ان الشد قبلا العقل ما اذا
 ما متفق شئ من حيثها على العرف اهل العرف لها فان ذلك مما يورد الى هدم اساس الشريعة
 او دد على القول المذكور ايراد من احد على انه يلزم ان يكون اكثر صفات الشريعة مما زالت حيث
 اطلق للفظ الموضوع بازاء الطبيعة من حيث هي وايد به الغرض ويجوز ان الامر على هذا لا يتعد
 الا في طلب الا انه فلا يكون موضوعا للغير ولو سلم فاللازم منه ودرستقولا البه لا سؤال الا في
 بل يمكن فصله بان اطلاق الكلي على الفضا اما بوجوب الجوز ان اطلق وادبه الغرض من حيث
 خصوصه واما اذا اطلق وادبه الغرض من حيث تحقق الطبيعة الكلية فيه وادبه خصوصية الغرض
 من فريضة خارجة كما امتنع تعلق الحكم بالطبيعة من حيث هي لما يمتد ذلك قلنا هذا انما يتم على القول
 بوجود الطابع في الخارج كما هو المختار واما على القول بعدمه كما به التكليف فلا اذا تحقق الطبيعة
 في ضمن الامر وحقق بطلانها باللفظ باعتبار الثاني ان الدليل المذكور انما يثبت ان المطلوب
 هو الغرض في الجوز ان عين كان تحكما وان اظهر ما ياتي لا شك ان كل شي ايضا في نظر الاما
 سلم ان هذا ما على بل جوف موده وتوضيح ذلك ان الطبيعة تغيب في من حيث هي وفي هذا
 اعتبارا ما بعد في العقل كما انما صالحة للصدق على كثير من هو كمي على الاشكال وقا من حيث
 تصفها في ضمن فريضة موصية وهذا جزء بلا شك واجزى من حيث تحفظها في ضمن احدا
 الا فراد على التعيين وهذا ايقم جوف لان المهرج حادثة مضيق بهذا الشخص المانع من
 الشركة والصدق على كثير من ان تغيبها بكل شخص يغيب في ديدن لا تغيب في ذلك كالا
 بصيرة كحقيقة الظهور ان هذا المفهوم لا يتم الا باخذ الشخص من الشخص موده مع كونه محال الصل
 على غيره وان كان التغيب بكل شخص غير لا يتم على التعيين ووصف الجوز اما بعرض للمهرج من
 حيث يغيبها بالشخص ولا مدخل لكون التغيب بغيرها في ذلك فبين من تحفظ هذا است
 التكرار من الميزات الموزونة من التكبير وعلى حكمها المشتق والجمع جريبات لا يثبت بكذا
 كما سبق لك اكثر من افهام وتوكان مدلول التكرار كحقيقة المصنف مفهوم الغرض دون مصداقه

في

لا متاع افادتها لمعنى البدلية ضروري ان التمكن للمفيد بكل الفرع على ثالث تساوي نسبة صدقه
 الى جميع افرادها من غير ان يكون له امتناع وجوده على افراده بغيره في البدلية كما لكن هذا البيان يظهر
 كانه انما يجرى على القول بوجود الكلي الطبيعي في الخارج فلا يجرى بالادب مع ان الخصم بل الوجه في توجيه
 كلامه ان يقال مع ذلك عند هذا المثال كل واحد من الافراد على وجهه في قيام الامور مع ما يتقوى
 معاد الضد وتعلق الحكم او يقال ليس المراد بالفرع مفهوم الفرع باعتبار كونه هذا المفهوم بل باعتبار
 ما صدق عليه وهو جزئي فلهذا يرجع التكليف على هذا الى معلومية معصية كونه من المعصية فلا على
 المعصية فالامر بعين المعصية التي للملاحظة حال افرادها ولم يكن واحد منها على البدلية فيكون غير انما
 الوجه المعصية وان دار في بعض الوجود للمفرد من كون الجزئين متقوا بحقيقة وفي الجزئين متقوا
 او كون الجزئين في الجزئين معترجا به لفظا وفي الجزئين متقوا من جهة العقل والاعمال القول بوجود
 الكلي الطبيعي في الخارج فلهذا يرجع ان التمكن من حيث ان الطلب هناك في نفسه غير متوجب بخلاف القول الى
 بدلية وانما المطلوب معلوم من حيث التمكن على البدلية فيكون الطلب في الجزئين متقوا بحقيقة
 هناك قابلية للطلب وفي الواجب الحقيقة في تمام الطلب ولو سلمنا ذلك في القول فيكون عدم توجيه
 هم للفرع الفرعية الواجب الحقيقة ما ينافي ذلك كما في المور والمذكور ان عدم التماثل لا يقتضي
 التماثل ان يكون احدهما على ذلك البحث ولو سلمنا فعل اكثر الفاتحين هذا الحكم متفقون على بعض ذلك
 الا اننا لا نخصص احدهما بالفرع بعينه فلهذا علمنا ان الفرق بين ما يتعلق به الامور مع ما لا يصدق باعتبار
 الحقيقة وبين ما يتعلق به الطلب في الامور عند ما لا يتعلق به الطبيعة من حيث على ما مر من حقيقة
 وتوكله بيانا وتوجهنا ان زيادة الطبيعة على ما تقرر على ما يكون بانضمام الوجود اليها وانما
 الطابع باسرها كحقيقة ولا يحصل من انضمامه على الكلي ثالث فالتعلق بالامر الفرع على الحقيقة
 يؤدي الى الطلب فيحصل احصا وهو محال وان اقول ان المراد ما هو بانضمام الوجود المطلوب اليه وهو
 التوام في الحقيقة بتعلقه بنفس الطبيعة كما لا يخفى والطلب فلا يتعلق الا بالفرع وهو لا يجاد
 اتحادها التوحيدي عن الوجود اتحادا بحسب الذات وان عاين بحسب اعتبارا وهو في الوجود
 المطلق اعني مفهوم الكون المصدري وبقوله ان انضمامه في الحقيقة فيكون له امتناع من اتحاد
 الوجود لا سيما انما يكتفي في على ما تعلق في محله لا يحصل مفهوم الوجود ولا يحداد الفلا فلاحظ
 افراده اتحادية لغيره هي محمول ان التمكن وطلب كل واحد منهما على وجهه فيكون ذلك الى اخره وحجة

المطلوب هنا

منها

منها على حسب ما يتعلق به فلهذا يتم هذا كونه ما يجرى على ما هو الحقيقي عند ما قد دلل الامر من
 ان يطلب اتحاد الطبيعة وانما اذا قلنا بان المطلوب به الحقيقة اتحادية وانما الحقيقة المتبادلة بالواقع
 اتحادية فلهذا تقرر بالامر بالطبيعة المتبادلة بالمتخصص كما هو الصحيح فلهذا المطلوب بالامر من الضرر
 وان تقرر المطلوب بالاجمع المركب من الطبيعة والتخصص فالمطلوب بالامر انما هو الطبيعة من حيث
 هي وبغير الفرع وعلى الطبيعة المتبادلة فلهذا اختلعا في جواز الامر بالتب مع علم الامر بانها شرط
 في جوازها كذا في الحق من حقان من متاعهم من اجازة مع علم الامر بانها شرط لكونها في جوازها
 نقل لا تنافي على عدم الجواز في وجهه المحاسب على عدم جواز علمه بكن الامر باطل فخرج عن
 عنوان البحث والتحقق انهم ان ادادوا بالشرط شرط الامر او شرط وقوعه وصدقوا بواجب من الامر
 ما هو في الجواز لا اعتبارا فلا اختلاف في انتفاء الامر عند انتفاء الشرط بل لا استكمال له عند
 انتفاء الشرط وكذا لو ائخذ الامر بشرط عدم الشرط وجهه واضح ضرورة ان الشرط عدمه عند
 شرطه فيكون المراد بالاجواز الامكان وبعد من علمه في الصور بين الامور بين عدم المحرر
 وفي الصورة الامر لا يجوز مع عدم الواقع والفرق في ذلك بين تفسير الامر بالواقع والظاهر
 والصوري وانما بين الامر المطلق والشرط وشي من ذلك مما لا يقبل التزلز ولا يصلح للتقسام
 كما لا يخفى فلا محيل للتفرع في كل ما يتعلق به ولو اعتبر التفرع في النسبة الى الامر الظاهري او الصوري
 والشرط بالنسبة الى الامر الواقع او اعتبر التفرع بالنسبة الى الامر المشرط والشرط بالنسبة الى الامر
 الواقع كان بعيدا عن ظاهر اللفظ جذا ومع ذلك هو راجع الى ما سبقت وكذا يرجع اليه المراد في
 بشرط عدم شرطه فلهذا وان ادادوا بالشرط شرط الشيء المأمور به بواجب من الامر وهو قريب اليه
 لفظا في ان اراد المانعون ان علم الامر ما تنفذ شرط المأمور به بشرط التمكن منه وجب ان
 لا يجوز الامر بالشرط على الإطلاق بالنسبة الى الشرط الذي علم الامر انتفاءه فالحكم على من ذهب
 الى بدلية من غير الوجه به متع وهو وجه التكليف بالحق نعم ذلك الحكم يجوز ان ذلك حيث يستند
 انتفاء الشرط الى التكليف عند ما كان التكليف بالحق والحال في هذا بل قد التزموا بوجه مع علم الامر
 به انهم قد اوان من ذلك المسبب الى الحق الواجب مأمور به وان ارفع عنك معصية فيكون تخصص في علمهم
 هنا بغير ذلك بل يقول لا يخص الحكم بصور العلم بانتفاء الشرط بل حال العلم بالقبول والوجود والشرطية
 لا يجرى الامر بالشرط على الإطلاق بالنسبة بمعنى ان يامر ولو لم يقد بان لا يوجد الشرط المعلوم

فصل

فلا يناسب اوله في المقام بهذا العنوان كما نقله البعض واعلم ان الفاضل المعاصر اجاب عن
 الحقبة المذكورة بان خروج من المنازع فيه وتوجيهه ان المراد من الامر ان لا يكون نفس الماورد به
 المصالح المترتبة على الامر متباعدة عن المصالح المترتبة على غيره فانها هي التي ان كان المراد نفس الماورد به
 وهذه التوجيه وان لم يخرج بذلك مستفاد من توجيه محل النزاع ومن سائر كلامه ضعفه كما ان اوله
 نفس الفصل في تناقض اداة تلك المصالح في الحقيقة شرطب على ايراد تلك الاداة وكما لا يلزم التيقن
 في الفصل الامر بالبرر متعللا في طلب تلك المصالح بل في طلب نفس الماورد به من جهة المصالح الاخرى
 والامر به غير معتول وقيل في طلب تلك المصالح لا يوجب استعمال اللفظ في هذا المقام فلو ان
 اذا نسخ الوجوب المستفاد من الامر السابق معه الدلالة على الجواز وان الجواز انما يثبت في عين الوجوب
 سابق بعد نسخ ما فاقا لاكثر المحققين نعم يقول بقوت الجواز بمعنى الاباحة في غير المبادات
 وفي غير ما يحكم العقل بغيره ظاهر عند عدم دليل على خلافه كما لا بد من التمسك بالاسول والقواعد
 المعتبرة سواء كان الفعل الماورد به متصفا بغيره قبل الانصاف بالحكم النسخ او لا واما اذا كانت
 عبودية وفضل بالقرية فلا ريب في حرمة حيث الشريعة وما قبل من انه يرجع للحكم السابق
 على الوجوب قد يكون موقفا بآبحة وظاهر ان نسخ الوجوب لا يقتضي عبودية يمكن تنزيهه على ما
 ذكرناه للفصل الاباحة عليه التمسك في موارد هاتية ثم خالف في تمسكه ببقاء الجواز والتمسك
 اذ ادوا به الجواز بالمعنى الاخر كما خرج به بعضه من غيرية لفظ البقاء وساعد عليه ما يرد استدلال
 المحققين ان يكون المراد به الجواز بالمعنى الاخر كما خرج به بعضه من غيرية لفظ البقاء وساعد عليه ما يرد استدلال
 حمل على انهم على ان الامور النسخ يقتضي ان لا يستدل بالافاق وان وفي اثباته اجابوا
 ان مسافة اوله قبل على اداة المعنى الاول ثم منهم من ذهب الى انه يقتضي الاستصحاب لنا
 ان الجواز يكمل بوجه حكم شرعي يستلزم اثباته بدليل ان ذلك الدليل سلحا للدلالة عليه وليس
 في كونه النسخ ولوم النسخ والالزام لما سبق من بطلان ما تمسك به بعضهم في تأقيد النسخ
 على عدم ما يوجب له سواء انما يقع في لفظ الامر عليه كما يراه بعضهم كما يستدل لانه عليه
 باعنا واما ان بالمطابقة باعتبار زمان اخر وبعبارة اخرى فكان قيام ما يستعمل فيه الامر
 معوقا باعتبار زمان وموقعه كما انما باعتبار زمان اخر وهو لا يتفق مع اتحاد الاستعمال
 ويبان اوضح اما ان يكون المدلول المراد من الامر كماله والي بعض اوجهه على الاستدلال والاول

فان تلك المصالح

نفسه

معنى الجواز
سابق على الحكم
السابق على الوجوب

الامر بالبرر

بالنسخ

بوجوب

بوجوب او نفع المدلول باذني بعض المعنى ضرورة ان الكمال يتقدم بالعدم الجزئية فلو قيل ان
 لظهور هذا امرين بين اللفظ والمعنى يتبع وجوده في دون طوعها والثاني بوجوب ان يكون المستعمل فيه
 هو الجواز من الكمال وهو خلاف ما تضمنه الثالث يقتضي استعمال اللفظ في معناه الحقيقي والظاهر
 سره انه وعلى تقدير صحة الجواز لا بد بالضرورة ان يكون له ادناه والتقدير هو انما يشاء ولا يوجب
 النسخ نسخ من بعض افعال العام لان مرجع الجواز ما اوداه او لا فلا يلزم تقدم المراد في دفع ما
 ثبت بالادلة من الدلالة فلا يلزم تقدم الدلالة على المدلول واما ان الجواز انما يثبت في حصول
 الوجوب لا يقع بعد نسخه فلا يتصور فيه فصل المنع من الترتيب وسين ان ذوال الفصل مستلزم
 لزوال الجواز اجماع القائلين ببقاء الجواز بان النسخ هو الجواز موجود وهو المقتضى هو وجوب كماله
 المقتضى التركيب يقتضي لا يلزم له والامان من حكمه لا يصلح والامر من الاما عليه يخص من نسخ الوجوب
 وهو لا يصلح ما نفا لان دفع التركيب يقتضي برفع بعض اجزائه فيكون في دفع الوجوب رفع احد جزئيه
 المنع من الترتيب فيبقى بقاء الجواز بلا مانع لا يقال جواز الفعل من الوجوب كمال المنع من الترتيب
 لا يلزم بقاء الجواز بعد انعدام الفصل لان الفصل على وجوبه حصه من الجواز مما كسره به جاعة من
 المحققين والمعلول يقتضي بانفساء علته لا يتناول افعالها بقا الجواز في الوجود والبقاء على فصل
 ما لا على فصل بغيره ولا ريب ان انعدام الفصل لا يقلل افعاله المنع من الترتيب تحقق جواز الترتيب
 اذا لا يخرج عنهما وهو فصل الاباحة فينبغي به جواز الوجوب الذي هو الجواز والاذن في الفعل
 فيتحقق الاباحة والتعليل بان الفصل يقتضي لوجود الجواز على الجواز والنسخ موجودان في الخارج
 بوجود واحد وكذا في المصالح الحكم بان احداهما عين الاخر كما هو مفاد الجواز فلا يفعل التوقف العلة
 بينهما بل معنى علته الجواز ان معنى الفصل ان انفساء الجواز في الذهن غير عن افعال المتابعين
 ببوله للوجود حاسر جازيل وهذا لا يفي بوجوبه لانه في كل علة لنفسه في نفعها جوازها صالحة
 للوجود وهذا وجادها وذلك بوجوب العلة بينهما في الوجوب سلما لكن لا ذوال العلة يقتضي
 ذوال المعلول متبعا لذلها بقدر مقامه على اخر وقد يتأخر في مقام فصل الالزام في فصل الوجوب
 فلا وجه لزوال الجواز مع انه يقتضي احتفاظ الفصل والحاجة الى انفساء احداهما لا يعارض
 اصلا بقاء الجواز كونه سلا مشا وهو جواز معتبر كاشفان بانفساء علته فان قيل كما يمكن نسخ الوجوب
 برفع احد جزئيه افعاله المنع من الترتيب كمال يمكن برفع الجواز برفع جزءه الاخر المستلزم لرفع

فريقا الجنس غير معلوم حتى يستفاد الجواز من انقضاء فصل من الترتيب اليه فلا بد في ان
 التسخيع يقتضي دفع المنع من الترتيب وادخال الجواز في معلوم مستحب فانه اذا لا يختلف فصل الترتيب
 باختلاف الفصول المنقولة اليه بالاصل عدم الترتيب والارادة لا لا جواز في تسخيع الجواز
 فقد لا نقول بعد منع التعارض الترتيب والاعتبار لا يستلزم الا تحقق الطرفين بعد تحقق الاوجه
 لعدم اعتباره بل اذا استمر لا يتوقف على اولا غير الطرفين وقد لا يوجد معهما ان الترتيب هنا
 معلوم بحصول واقعا الشك في تعيين الترتيب في الاستصحاب اولا في بعض الجوانب لبعض الجوانب
 ذلك بان اصل عدم تحقق الترتيب والاستصحاب وهو مستحب غاية الاصل من غير بالحق الاستصحاب
 ولا بد من تبيين ذلك لان الانقضاء في تسخيع الجواز لا دليل بل لان الطرفين بالانقضاء يستلزم في بعض الجوانب
 اليه وهو غير متيقن لما من جواز تحقق التسخيع بالجوهر والاستصحاب بالوجوب اليقين في اعتبار التسخيع
 فقد نقسما قطان فيجوز المودع بالاسم ثم نقسما في انفسه فكان اصلها من حق الجواز
 فكان ذلك الاصل عدم تحقق الادعاء فان اصل عدم جميع الاحكام الترتيبية في كل واحد من هذه
 على ما بينه من الاختلاف في وقت البيان بين وقت ما لا يتحقق لان تحقق الجواز في وقت من الامور الجارية
 التي لا يشترط وقت مثل المقام على ذلك مسكته فلا محذور في التسخيع بالاصل والاستصحاب في جعل هذا الاستصحاب
 الجواز على ان ادع باليقين اليقين بالواقع فلا بد في تسخيعه ان يتم للمفسود في وقت ادع باليقين
 باليقين فبقية ثم لان الاستصحاب ببقية ذلك على ما سأل في تحقيقه ثم اذا ثبت جواز الفعل في وقت
 الادعاء للتحقق ان لا يفتي بها الاجزاء الفعل والتعلق والواجبة الى اثبات انقضاء احد الجوانب بل يكفي
 مجرد شوبه او هذا ظاهره بغيره فساد قوله اصل عدم تحقق الادعاء على ان تسخيع الوجوب لا يفتك
 عن ثبوت احد الاحكام الاخر فلا يمكن نقسما بالاصل بناء على انه يفتك باليقين الا على ما في تسخيع
 الجواز سالنا عن المعارض اما ما وقع في عبارة العالم من ان اصل عدم تحقق التسخيع يلزم معارض
 باصا لا بعد وجود الترتيب فسادا فخر يقا حرة ظاهر العناد لان وجود الترتيب مقطوع به التسخيع فلا
 مبرر له في نقسما بالاصل فالوجوب بان الترتيب في نفسه بالاصل يفتك بحقيقة التسخيع في بعض الجوانب
 الى الترتيب دون مقيده اعني الترتيب في جميع محله لا في كل واحد من اقسامه حسنا الترتيب وهذا وان
 كان قاصدا ليقين كاشفت اعلان فساد هذا الموضوع فان قلت محله من الاذن في الفعل ولا بد في الترتيب
 بشرط عدم الانقضاء من الحكم بثلثهما كما انهما يشتركان في ان الانقضاء من احكامهما اذ بعد فلا يحصل

معارضة

ولا خلاف

من الانقضاء من غير تعيين بل او شريك بين النوعين فانه في كل واحد من هذه النسخ والوجود الى انقضاء
 احد الطرفين والوقت الى الجارية على ان بيان هذا الاذن في الفعل المتحقق في الوجوب ان يخرج من جملة
 الترتيب وفيه فلا يشترط ان لا يكره ذلك بل يقر به لا يشترط ان لا ينقضاء من احكام ثلثة وبعد ان يمكن
 فلا يتعين لاصحها بل يتوقف على انقضاء وجوب الفعل او طلب في احد الجوانب او عدمه في الاخر والى ذلك
 من الامور التي لا بد من ايرادها على صفة الاذن في الترتيب في وقت تسخيعه فقلت بكونه منع
 فالتكثير من هذا المنع من جزئية وجوب الفعل وفيه الوجوب عند كل دليل انهم في وقت في الدليل
 ان جهة الوجوب وكيفية جواز الفعل مع المنع من الترتيب في وقت تسخيعه فقلت بكونه
 الاذن في الفعل المتحقق في الواجب من الترتيب في وقت تسخيعه فقلت بكونه
 اليه الادعاء في وقت تسخيعه فقلت بكونه حصول حدث وجوب او طلب في احد الجوانب مع فساد
 في نفس التسخيعات جواز في موضع من جهة الوجوب وكيفية من طلب الفعل مع المنع من الترتيب بل
 الوجوب انهم في وقت تسخيعه فقلت بكونه حصول حدث وجوب او طلب في احد الجوانب مع فساد
 طلب الفعل في وقت تسخيعه فقلت بكونه حصول حدث وجوب او طلب في احد الجوانب مع فساد
 او من جهة وجوب او طلب في وقت تسخيعه فقلت بكونه حصول حدث وجوب او طلب في احد الجوانب مع فساد
 يستلزم تسخيع الفعل مع المنع من الترتيب في وقت تسخيعه فقلت بكونه حصول حدث وجوب او طلب في احد الجوانب مع فساد
 والطلب وان يمكن اثبات تجريده عنها بغيره بالاصل فاذا انقضاء في الفعل الجواز في وقت تسخيعه
 لزم تحقق الاية وحده بشكل وان دعوى تحقق التسخيع بكذا الجزئية مع اسكان تعلقه بحدده على ما يقتضيه
 بيانهم بحدودهم وبذلك في تسخيع التسخيع بالاصل وكيف كان ذلك من جهة المدعى في
 ابطاله من جهة التسخيع فان قيل لا يمكن ان الوجوب مركب من جواز الفعل والمنع من الترتيب بل هو معنى بسيط
 وذلك للمفسرين من ان اوانه العادة في كل زمانه لكن التركيب المذكور مبني على التفسيرات العقلية
 فان اهل العرف لا يفترون من الوجوب الا معنى بسيطا بحيث ان التعويل على الاستصحاب على الخصاوص
 الترتيب على عدم جواز نفسا اليقين بغيره في وقت تسخيعه فقلت بكونه حصول حدث وجوب او طلب في احد الجوانب مع فساد
 للتسخيع لعلنا اوكيا باحد جهة الوجوب بناء على عدم تعلقه بحدده بالاصل وان لا علم في وقت تسخيعه
 التعويل باحد جهة الوجوب وان علم بحقيقة تعلقه بالمنع من الترتيب فقلت بكونه حصول حدث وجوب او طلب في احد الجوانب مع فساد
 وقد يقتضي اصل اليقين اجمالا في وقت تسخيعه فقلت بكونه حصول حدث وجوب او طلب في احد الجوانب مع فساد

على الاذن به مع اللزوم من القول ودورى بالظن ان كانت الفاعل الى الفعل لم يكن زوال الملزوم
 لا موجب ذال الا ان كان استلزام الوجود الى الوجود بل هو من اجزى ما يستلزم الوجود لا يمكن
 تقديره بالاصل العلم بل ان حادث هذا في جهة تباد على ان البين في جهة استلزام الوجود الى الوجود
 في الواجب عقلا وحسنا سواء كان داخل في معنى الوجوب او خارجا عنه في معنى الوجوب لا يمكن
 على ان في هذا وجه من وجه ما قرر في الاذن به من جهة الوجود في جهة الوجود في جهة الوجود
 السخ بل في هذا الوجه لا يمكن ان يكون له وجه في جهة الوجود في جهة الوجود في جهة الوجود
 يمكن الفرق بين ما يتعلق به السخ والواو ما يتعلق به ثانيا بل السخ في الوجود للسخ من جهة الوجود عند
 تعدد الفصل كما هو اجازة من الحقيقة بل لان الفصل على له بل ان اجزى الفصل من جهة الوجود في جهة الوجود
 يعلم اسد على الاذن به في وجوده والذات هو عين زوال وجوده الا من جهة الوجود في جهة الوجود في جهة الوجود
 فلا يتغير استصحابه لا يقال هذا متغير في الاعراض العامة والخاصة فاما ما اجزى متغير مع السخ في جهة الوجود
 فان الفصل بالافعال عين الاذن في جهة الوجود مع ان هذا لا يستلزم في جهة الوجود في جهة الوجود في جهة الوجود
 مثلا لان القول في جهة الوجود في جهة الوجود في جهة الوجود في جهة الوجود في جهة الوجود في جهة الوجود
 كالاذن به في جهة الوجود في جهة الوجود في جهة الوجود في جهة الوجود في جهة الوجود في جهة الوجود
 منها اخرى لا يتقدم تلك الصفة عنها في جهة الوجود في جهة الوجود في جهة الوجود في جهة الوجود في جهة الوجود
 من جهة الوجود في جهة الوجود في جهة الوجود في جهة الوجود في جهة الوجود في جهة الوجود في جهة الوجود
 له المبدء لا يتقدم في جهة الوجود في جهة الوجود في جهة الوجود في جهة الوجود في جهة الوجود في جهة الوجود
 بعد استخدام الفصل لما من جهة الوجود في جهة الوجود في جهة الوجود في جهة الوجود في جهة الوجود في جهة الوجود
 الصورة التي في جهة الوجود في جهة الوجود في جهة الوجود في جهة الوجود في جهة الوجود في جهة الوجود
 في جهة الوجود في جهة الوجود في جهة الوجود في جهة الوجود في جهة الوجود في جهة الوجود في جهة الوجود
 بين الصورة والفصل فانه في الباب ان يكون الجنس المتفرع منها قبل استخدام الفصل في جهة الوجود في جهة الوجود
 منها بعد حسب الموجود هذا لا يمكن ما هو المصو للصورة لا يمكن من جهة الوجود في جهة الوجود في جهة الوجود
 قلت هذا البيان انما هو في جهة الوجود في جهة الوجود في جهة الوجود في جهة الوجود في جهة الوجود في جهة الوجود
 العوض في جهة الوجود في جهة الوجود في جهة الوجود في جهة الوجود في جهة الوجود في جهة الوجود في جهة الوجود
 من الزرع العوض في جهة الوجود في جهة الوجود في جهة الوجود في جهة الوجود في جهة الوجود في جهة الوجود في جهة الوجود

انما

يقال ان الوجود في جهة الوجود في جهة الوجود في جهة الوجود في جهة الوجود في جهة الوجود في جهة الوجود
 في جهة الوجود في جهة الوجود في جهة الوجود في جهة الوجود في جهة الوجود في جهة الوجود في جهة الوجود
 في جهة الوجود في جهة الوجود في جهة الوجود في جهة الوجود في جهة الوجود في جهة الوجود في جهة الوجود

شغل

شغل على السخ من التيقض وتيقض السخ وتعدد يكتفي في دفع المركب وقع بعض اجزائه ولا ريب
 في ارتفاع السخ من التيقض بالسخ فيقع ارتفاع الرجحان متوكفا في تيقضه بالاصل علمه فيثبت الرجحان
 المحرر من السخ من التيقض وهو معنى الاستصحاب والواجب عندنا هو ان لا يتقبل باعادة تيقضه في جهة الوجود
 عليك ان فهم الوجوب مركب من الاذن في الفعل والسخ من التيقض استلزام الوجود في جهة الوجود في جهة الوجود
 صفات الفعل والاذن والسخ من صفات الوجوب فالوجه ان يحمل الاذن والسخ على وجه اعتبارهما والاهم
 بمعنى المفعول فيكون انما هو هذا وجعل الوجوب على معنى الاستصحاب ولا يبرح اعتبار الواجب في جهة الوجود
 الوجوب يقتضي في الكلام لكن في جهة الوجود ان موج والهم على ما يقتضيه استدلالهم الى ان وقع بعض
 اجزائه المجهول الى ان ياتي بقاء البعض الاخر او لا وهذا لا يخص بسخ الوجوب ولا بالسخ بل في
 في نسخ ما بالاحكام وفي غير السخ في جهة الوجود في جهة الوجود في جهة الوجود في جهة الوجود في جهة الوجود
 من جهة الوجود في جهة الوجود في جهة الوجود في جهة الوجود في جهة الوجود في جهة الوجود في جهة الوجود
 الا ان يكون اصل العوالة ولا وان نسخ المحرر هل يقتضي الكراهة على انما في جهة الوجود في جهة الوجود في جهة الوجود
 نسخ الوجوب الكراهة هل يقتضي احداهما من جهة الوجود في جهة الوجود في جهة الوجود في جهة الوجود في جهة الوجود
 او لا وان نسخ الاستصحاب مع قطع النظر عن اصل العوالة هل يشلزم احداهما من جهة الوجود في جهة الوجود في جهة الوجود
 انضمام الوجود الى السخ الى الباقي من اجزائه بعد وان استلزم من جهة الوجود في جهة الوجود في جهة الوجود في جهة الوجود
 المحرر انما في جهة الوجود في جهة الوجود في جهة الوجود في جهة الوجود في جهة الوجود في جهة الوجود في جهة الوجود
 دفع الفصل الاخر له وان يقتضيه جنس يصلح للوضعية او لا وكذا الكلام في جهة الوجود في جهة الوجود في جهة الوجود
 محرم الى السبل فان تيقض السبل كناية للوجوب او نقضاء عندنا نقضاء وضع المركب يتحقق بوضع
 بعض اجزائه فصل يقتضيه ذلك بقاء جوارح الصور او بقاء السبل او لا وبقا يترى الكلام من
 المقام الى كل مفيد بالنسبة الى ذلك فيقال تعلق الحكم بالبعد هل يوجب زواله والجد او لا
 لا يوجب زوال هذا الفصل الى الوجود في جهة الوجود في جهة الوجود في جهة الوجود في جهة الوجود في جهة الوجود
 في جهة الوجود في جهة الوجود في جهة الوجود في جهة الوجود في جهة الوجود في جهة الوجود في جهة الوجود
 عليها اذ ان في جهة الوجود في جهة الوجود في جهة الوجود في جهة الوجود في جهة الوجود في جهة الوجود في جهة الوجود
 اعم بالاداهل يقتضيه لا من الغضا او لا وان من القوم بعض وقت معين ولم يثبت في جهة الوجود في جهة الوجود
 عليه اذ ان بعد الا والاقوم بما يتعلق به من معين اقتضيه في جهة الوجود في جهة الوجود في جهة الوجود في جهة الوجود

الاجابة

لوجوه المتيقنة بقضاء الشيء وقد عرفت ما حقه ان هذا الكلام مما لا ماس له بقا له
 في المقام لان كلهم من ههنا قضاة لا جزاوان استلزم ان يعطى الضبط بهما واما ما
 بيننا وبينهم في حجة في عدم القضاة انما الضبط بهما او انفسا ثم ان ذلك ولو في الجملة كما ذكره
 ان يقولوا انهم على دعوى القضاة في الجملة لا يمتنع مع خلق كلامه عن غير سببه لان القضاة ان
 كانا عقليا وصحابا واداه وان كان لفظا فلا بد ان يكون موضع لوجوه فيجب ان يقر انه لا يخلو ولا
 قول به هنا ثم نعلم ان القول على الوجه الذي حرمه لا يضر على القول في ان الادلة هي في الجملة او الكثرة
 ولا واكتفى في بيان الاول بانها بالاحالة الى الوضوح وعلى الثاني بان في الجملة البعز اما هو بالنسبة
 بالحقا والقضاة على القول بالجزء من جهة عدم الدليل ويثبت عقلا ثانيا على القول بالكل والاما هو
 بالاحالة وهنا على القول بعدم الاجزاء من باب القضاة والاحالة اول من دلالة الادلة على الاول والقضاة
 على تعدد الاحلال به بل من الممتنع من على تعدد عدم الاحلال به بل من على الاول والجزء ان كان
 التي والاثبات الكليين كما عرفت فلا ينافي القول على القولين وكذا من قال بان ليس للطبيعة فقط والادلة
 فقط بل ان يكون لا مانع من القضاة ثم فعل ثانيا قضاة في الجملة والاحكام من كونها لا تتناول الالهي
 ان يجوز ذلك بطريق الضرر وساعدناه على ثبوت العللة ان كان يهدم على تقديره ما يوجب عليه في الاستحرام
 على الخصم كما سنذكره فانه لا يفتقر في جوازها ما كان لا لازم على هذه الوجوه ان يجعل هذا القول احد
 اول تلك المسئلة لان قول بالثبوت لكن يتم المعنى للعبود من الثانيين بهذا كنه مضادة الى مناقشات
 اخر من على كلامه لا تكاد تنحصر على الثانيين واما على غير هذا المثل انتم لم تعدم الترخيظ فلا بد من
 واعلم ان ان عرفت الاحادة بالاثبات بالافعال في الوقت ثانيا لحاذا في الاول كما ذكره عليه به ضرر كان
 القضاة او غير ذلك ان الخصم لو يصرح بالجزء فيها وان عرفت به او انه العقل في الوقت ثانيا فعلى ما
 ما عرفت انما قبل النزاع اذا عرفت هذا فالذي فسدت به الاكوار والافان والافان والافان والافان
 به على وجهه يستلزم عدم وان العلة المتصورة ثانيا منها فاستدل القضاة بالقضاة فيحصل القضاة وبقا
 بوجه ما لا يمانع من دليلين لا يشترط على الفساد من وجهين احدهما اختلاف الفرضين ان الضبط بهما ينافي ما
 لما هو به على وجهه ولم يفت منه شيء والاخر ان وجهه يحصل الحاصل كما جلد عليه لا يستلزم ان العلة في
 في عينه القضاة واعتبر من القضاة الذي على الدليل المذكور بوجهين الاول ان قال الحق ما قلناه من
 كلام عبد الجبار كاشعرا بان ليس للقول في الترخيظ من جهة الوجب هذا الامر على انه يفسر به وجهه

البرهنة في هذا القول بالوجوه او لا ولا خفاء في ان الما في ثبوتها لا يكون نفس الما في ثبوتها بل
 فلا يكون تحصيلها الى اصل والثاني انما سلم ان القضاة عبادة عن استدلالها فانها من جهة الاستدلال
 بل من الاستدلال قبل ما وجب اول الطريق للزوم واجاب بعض الناس عن ذلك من الوجه الاول بآت
 الواجب في الجملة فاما هو فنفس الطبيعة دون خصوصياتها كما قد لا يجب في ان الطبيعة التي وقعت
 اداه في التي وقعت قضاة فان في هذا المكلف اداه ولم يقطع به القضاة وقد وجب انما بانها بعد ما
 حصلت وهو تحصيل الحاصل اذ ليس الواجب انما تحصيل الطبيعة في الجملة قال القاض المعاصرون في
 مدعيه وهذا شرب من الخد بان اذن ان لم يسلط ان يكون الاثبات بجميع انواع المدعيه بلغت
 بعد الاثبات في احد منها تحصيلها الى اصل هذا كلامه وفيه نظر وان لم يفر من الجيب لزوم تحصيل الحاصل
 هناك من حيث الاثبات بالطبيعة كما هو قضية المدعي بل من حيث الاثبات بالواجب على صفة ان يكون
 للطلوب تحصيل الطبيعة في الجملة ولزوم ذلك على هذا التقدير ظاهر وكذا انه لا يفتقر كلامه بغيره بقوله
 عبادة من نقل امره بغيره على الجيب ان لا تلتزم ان الواجب في الاداء والقضاة شيء واحد هو نفس
 الطبيعة المطلقة بل الواجب في الاداء الطبيعة الضبط بكونه ملق الوقت في القضاة الطبيعة المطلقة بكونها
 خارج الوقت فتعذر ذلك وتكون الواجب تحصيل الطبيعة في الجملة لم يفتقر هناك صفة الاداء
 القضاة فتعذر به على الاصل لا عتراض ان الما في ثانيا وان كان غير الما في الاول لكن الصبي الذي
 قصد تحصيلها به حاصله بالملق بداهة لا غلو ومحصل الحاصل به لا تقتضيه لا استدلال المدعيه كما
 يحس من نعم هذا انما يجر بالنسبة الى المقام الثاني من المقامين الذين حورناهما في محل النزاع وانما بالنية
 الى المقام الاول ما قلناه ان الذي قصد تحصيل ثانيا هو الاثبات بالما هو به على وجهه ولو بطريق
 مشعره لم يكتف فساد وهو لم يحصل والذو حصل موافقا لاداء الظاهر بطريق اكتفاء عدم
 للامر الواقع ولم يفتصد حصوله فلا يلزم ما ذكره المشتد من تحصيل الحاصل ويمكن الجواب عن الثاني
 بما هو من ان اللفظ من لفظ القضاة ما ذكرناه في كلامه ما يؤيد ذلك اما نفس القضاة بالقول المذكور
 فيحصل على تقديره فالكلام مضمون على التقديرين كما اشرنا اليه وقد يجاب عن هذا الامر من انهم
 بما هو في الجواب الذي رتبناه ضغفاه من لزم تحصيل الحاصل وقد عرفت ما فيه الثاني ان لم يسلط
 سقوطه لم يعلم مثالا اذ انما يقع بها الضرر ولا ينافي اما الملة في قولان القيد بوجوه ان لا يكون
 بالما هو به على وجهه ولا يقطع على بل يجب عليه ان ياتي بقضاة وكذا انما فعل القضاة وفيه

نظير ذلك للامانة فهو غير اما او كذا فلان المختص صرح بحصول الامانة قال وان لم يثبت سقوط القضاء واما
 ثانيا فلانه اذا دعي عدم اللزوم عقلا فلا ينافي العلم بتبسيط بعض الموارد بشرط ان لا يحصل التناقض
 العلم بالزوج عن عدم التكليف بالاداء والتمسك بالاداء على الضرورة او من الامانة بان لا يمتنع
 اما تحقق تبسيط الصلوة المقصورة ولا علم بتبسيطها مع غير ذلك او باستدلالها بعد الوضوء المستلزم
 لغواها الترفع الا لا يمكن يكون هذا الدليل على الوجوب التلويح والدليل على عدمه التلويح في الصلوة فلا يثبت
 ان يكون دعي التلويح بان لا يرد عدم العلم بالتمسك بالاداء واستدلال بعض العلماء بغير ما سبق
 من ان البناء ومن الامر ليس الا على وجه التلويح من غير اعتبار قوة ولا كون ولا خلاف على ثبوت
 القضاء وهو مبني على خبره السابق وقد عرفت ما فيه اجمع التلويح بوجهين الاول لو سقط لفظ
 قضاء اجماعا فقام ذلك لفظا لا يوجب دليلا لتمامه والى الثاني فقام على ما في
 الذي سبق ان القضاء ليس المانع من التلويح بل هو مقتضى الوجوب واما وجوب اتمام الفاسدة فليس
 للاول مانع بل لا يوجب من الاول التلويح لوقوعه على وجهه ولهذا لا يقتضي فاسدا وغيره من الاول
 الاول لتمامه بان به على وجهه فلا يثبت عليه ان الدليل المذكور اما بغيره بالنسبة للمقام الثاني او لا
 باقام اجماع او لا غير لا ظاهر الثاني لو سقط لفظ من الصلوة لفظ الطهارة الشرعية اذا انكشف بها التلويح
 والتلويح لما للامانة فلا ينافي على انه ما وقع بالعمل على وجهه واما بطلان الثاني فلا ينافي وقد
 اجاب اول ما منع من انتفاء الثاني لوقوع التلويح في وجهه من حيث عندنا وان لم يمتنع
 علم من عقل الانسان في وثايقه بان التلويح مستأنف وشبهه بغيره مما لا يمتنع الا في وجهه
 ان هذه التلويح من الاستدلال وجرى ما فيها بغيره بالنسبة للمقام الاول دون الثاني فلا ينافي ذلك
 في وجه التلويح وهذا بعد ان لم يمتنع التلويح في وجهه بغيره بغيره والقضاء ولو لم يكن في وجهه
 ذلك لولا قضاء فلا يوجب قضا حقيقته قطعا وفيها ذكره احيانا نظر انتفاء ان يقع التلويح ذلك
 في كل مقام لقيام الدليل عليه في بعض المواضع قطعا والحق في مقام ما اشبهه به من الاول بالصلوة
 هناك او لغيره لا يقتضي العمل بغيره اجماعا لظاهره فاذا انكشف التلويح عند حصول الامانة
 والامانة لا والواقع فثبت عليه الحكم وهو تحقيق ذلك ان الحكم الشرعي سواء كان مكلفه
 او موصيه اذ انتفع متعلقا بها الواقعة لا على خلافه بل على ان يكون او لا لان الاطلاق في مقتضى تلك
 الاحكام ما هو مقرر بانها للمعاني الواقعة على ما يثبت به من الوجوه واللفظ واما العلم واما مقامه

فيها هو طريق اليها فلا يثبت الامانة حيث كونه كما شاع عنها موثلا اليها فالكلف في الغرض المذكور وثايقه
 بالصلوة للقرينة الواضحة وقد جعل الشارع ليعضد على العلم الذي هو طريق حقيقي فلو انزل على بعض
 تلك الطرق ثم انكشف لمصادمه من عدم اتصاله بالواقع يثبت ثبوتها على ان الشارع به من الصلوة للقرينة
 بالظن الواضحة فليثبت ما استدلتها ولو خارج لصدق الغرض في ثبوتها على ان الباب ان لا يكون القابض
 للحق في العلم في حقه وبيان احوالها ان اولها بالصلوة للقرينة بالعلم الواضحة مشروطة بظنية
 او بظن عدم العدد المانع وهذا هو الطريق الحقيقي او الطريق الشرعي كما لا يخفى ابدا لاختلاف الواقع و
 ارضى بالصلوة للقرينة بالعلم الظاهري الثاني بان بعد الطرق الشرعية وان خلت عنها اتصالها بالواقع
 الواقع وهذا لا ينافي من وضع الطريق عند العلم بالامر الاول فان ثبوتها في الامانة استلزاما لكونها
 عند استئصال واحد لا لهما الا واحد وان تعدد ما لم يكن من مقتضى الخبر والاعمال لكونها
 ان لا يفعل على وجهه وبقية هذه الاشياء وما يقتضي من ان المفهوم من ادلة جهة الاستصحاب وجوبها
 العدلين اذا عدل الوصل على القول به او غيره وذلك كون التكليف على وجهه ثابتهما لا يمتنع ان يثبت
 بنفسها فافهم مثلا يجب الواقع سواء ثبت له الخلاف او لم يثبتين فيجب ثابتهما لا يمتنع ان يثبت
 التكليف على وجهه لا يمتنع ان يثبت بالخير من تلك الادلة انما هو مجرد وجوب التعويل عليها لا ادلة
 الدالة على التعويل على العلم لا منافاة بينها وبين ما دل على ان التكليف الواقع يجب الواقع وفي قوله
 تلك المحذورات كما يثبت به وجه الصريح هو من غير ان يكون هناك ثبوت منافات ونفاذ فان
 سادس الى ان وجهها لا يثبت على وجهه ما في حقه الدليل نعم مقتضى اصول الفقه وكبره وجوب تبسيط العلم لخصوص
 المطلوب عالم بقوله لا يمتنع ان يثبت تلك الادلة فافهم على ان كفاية بغيره وبالحاجة فلا سبيل الى جعل
 الامانة لا والظاهر هو جواز الامانة لا والواقع عند اختلاف الموارد اذ حصول الامانة لا ينافي بايون
 غير ان بان يورد معبر عقول غيرهم لان يكون سقط الفاء التكليف بعد قيام دليل على سقوطه
 فيجعل به لا خلافا في مقتضى لعمدة السقوط واما كونها بالامانة في بعض موارد المقام كما في التلبس
 بالصلوة قبل دخول الوقت اذ في التوبة الحسنة على تفصيل اقره عليه فليقتضها مودد التلويح الواضحة
 الى ما ادق اليه الطريق المعبر شرعا لئلا يثبت الدليل عليه وبذلك جاب القائل المعاصي ما يقرر من كفاية
 الى القول بانها لا يمتنع ان يثبت بالظاهر في غير من الاول والواقع يقتضي مقتضى ما يقرر من دليل
 على خلافه واما وجهه بالاصل وبيان الظاهر من الاول الثاني اسقاط الامانة في وجهه ما في العرف

فانطرد وهي اتم قال ان كملت فاعطى مدحها فانفق المجد والادراك او ذكر احد اسبابها انما
 ونفق حصول التبع فاعتاد الناس سببها بن التصور بل على التاكيد على اختلاف الصور المتغيرة
 فاعطى كل المطلق منها على المضيق لكن ضعف على ما سبق في مقابلة ذلك فاعطى ذلك بطل القول بآلية
 عدم دخول الاسباب وبين ما اذا لم يكن سببا اصلا وذكر الاول بينه وبينه في ما بين القولين
 على التاكيد كل ذلك بطل ما لا يفي بما واث العرف ايضا فاعطى التعلق الى انما فيهم فاعطى التبع
 فاعطى التبع فاعطى التبع فاعطى التبع فاعطى التبع فاعطى التبع فاعطى التبع فاعطى التبع
 اعطى التبع فاعطى التبع فاعطى التبع فاعطى التبع فاعطى التبع فاعطى التبع فاعطى التبع فاعطى التبع
 لعدم الواسية والكره لعدول الالزام ومن ادخلها فيه فاعطى من الخلل والاداء الفعل بطل الخلف
 اعطى مدلول المصدر على ما سبق في الامر فاعطى التبع فاعطى التبع فاعطى التبع فاعطى التبع فاعطى التبع
 فاعطى التبع فاعطى التبع فاعطى التبع فاعطى التبع فاعطى التبع فاعطى التبع فاعطى التبع فاعطى التبع
 الزمان من باب الامر عندنا قوله ان الكف حتم لو سئل باننا الصديق فاعطى عليه دون حد التبع
 وما في بعض العاصم من هنا من انهم باعتبار كون الكف التبع لا حتم في الزمان فاعطى التبع فاعطى التبع
 اكف هو صفة الطلب الكف فاعطى التبع فاعطى التبع فاعطى التبع فاعطى التبع فاعطى التبع فاعطى التبع
 ولو سلم فلا يلزم ان يكون حتميا لعدم حد حتم عليه فاعطى التبع فاعطى التبع فاعطى التبع فاعطى التبع
 بل فيهم من من طلب الوقت ولا كلام ومن منع تعلق التكيف بالعدم ايدل فاعطى التبع فاعطى التبع
 وكذا فيك الاستعمال وان اعتبر بعضهم لما في معنى التبع فاعطى التبع فاعطى التبع فاعطى التبع
 الالزام بالوقت هو الظاهر من مولود استعماله فاعطى التبع فاعطى التبع فاعطى التبع فاعطى التبع
 وبما عد عليه ظاهرا لا يلائم في ذلك فاعطى التبع فاعطى التبع فاعطى التبع فاعطى التبع فاعطى التبع
 فيه عطف التبع الى معنى التبع فاعطى التبع فاعطى التبع فاعطى التبع فاعطى التبع فاعطى التبع
 عليه عندنا وعند اهل العربية وقد اختلفوا في مدلوله فاعطى التبع فاعطى التبع فاعطى التبع فاعطى التبع
 الالزام فاعطى التبع فاعطى التبع فاعطى التبع فاعطى التبع فاعطى التبع فاعطى التبع فاعطى التبع
 المتفرق اعطى التبع فاعطى التبع فاعطى التبع فاعطى التبع فاعطى التبع فاعطى التبع فاعطى التبع
 التبع فاعطى التبع فاعطى التبع فاعطى التبع فاعطى التبع فاعطى التبع فاعطى التبع فاعطى التبع
 انهم اجمع الخوف بالتبادر فان لم يكن افعال افعال فاعطى التبع فاعطى التبع فاعطى التبع فاعطى التبع

وهذا

فانطرد

عند المحر وذاك انه القوي وادانيت ذلك عرفا ثبت فاعطى شرعا بضمها اصل الزعم القول بانها
 العلما فانها لا بد ان يكونا بطلان الوفاق المطلق على التبع من غير تكبر وذلك اجمع بينهم على انها حقيقة
 في التبع والجواب عن الاول ان التبادر المذكور اطلاقا فلا يقتضي الحقيقة فاعطى التبع فاعطى التبع فاعطى التبع
 لا يخفى عن رتبة الصيغة في الجبهة على التبع وانما قطع دلائلها عليه وضعا وليس في قوله لا
 عليه فقد يستدل بقوله فاعطى التبع فاعطى التبع فاعطى التبع فاعطى التبع فاعطى التبع فاعطى التبع
 حرمه الفعل لا يلائم هذا او دون في نواحي التبع فلا يتقنا ولا فاعطى التبع فاعطى التبع فاعطى التبع
 اثبات الدلائل في الجميع او بطلان الدلائل وجوب التبع فاعطى التبع فاعطى التبع فاعطى التبع فاعطى التبع
 لضعفه وجوب القول يقتضي التبع ولا يربط وجوب التبع فاعطى التبع فاعطى التبع فاعطى التبع فاعطى التبع
 كراهه لا لا نقول اما الاول قد فزع بان المقصود يثبت الذي لعدم القول في الفعل فاعطى التبع فاعطى التبع
 فاعطى التبع فاعطى التبع فاعطى التبع فاعطى التبع فاعطى التبع فاعطى التبع فاعطى التبع فاعطى التبع
 مواضع التي يترك الفعل واما القول بضعفه مع الفعل فلا يثبت انها حقيقة لا في هذا ولا في ذلك فاعطى التبع
 الجبهة حيث وهو ان لفظة التبع ان كان موضوعا لطلب التبع على وجه الالزام كما اخترناه هو لا يلائم
 مدلول الصيغة مما ثبت استعمالها في الخط فاعطى التبع فاعطى التبع فاعطى التبع فاعطى التبع فاعطى التبع
 موضوعا لمطلق التبع وان الالزام من احداثا يبين من تخصيص الموصولة او حل الالزام على الطلب
 المطلق اعطى التبع فاعطى التبع فاعطى التبع فاعطى التبع فاعطى التبع فاعطى التبع فاعطى التبع فاعطى التبع
 اخرج اكثر الالزام على انهم اما يوجب ما لئلا في التبع فاعطى التبع فاعطى التبع فاعطى التبع فاعطى التبع
 دلائل على المقصود وغيره فاعطى التبع فاعطى التبع فاعطى التبع فاعطى التبع فاعطى التبع فاعطى التبع
 الصيغة المحررة عن القرينة الصادرة عن العلل فاعطى التبع فاعطى التبع فاعطى التبع فاعطى التبع فاعطى التبع
 الى نصيب معنى التبع والصيغة فاعطى التبع فاعطى التبع فاعطى التبع فاعطى التبع فاعطى التبع فاعطى التبع
 او الاطلاق وهو لا يقتضي الوضع كما هو المقصود ويعرضه القول بالكره في الاشياء المتقابلة
 المتخلفة بما وقت في حيث الامر ثم من الفالين بانها التي من توقفت دلائلها عليه لا او دون في
 الالزام والمروية عن الاقرب فاعطى التبع فاعطى التبع فاعطى التبع فاعطى التبع فاعطى التبع فاعطى التبع
 التي ان التبع فاعطى التبع فاعطى التبع فاعطى التبع فاعطى التبع فاعطى التبع فاعطى التبع فاعطى التبع
 المحرر ان المطلق بها انتهى انما هو في الفعل اعطى التبع فاعطى التبع فاعطى التبع فاعطى التبع فاعطى التبع

عند حصول شرائطها وهذا القدر من الملازمة كما في صحة التكليف به قطعاً كما في صحة التكليف
 بالسبب في القدر على سبب محض حصوله على الملازمة بالعدم ان كان لا يوجب الفاعل فيكون
 الفعل يمكن والممكن ان لا يكون ذلك في ذاته من وجه الوجود والعدم وان كان لا يوجب الزمان قد حو
 عدم تاثير القدر فيها مطلقاً ممتنعاً على ان هذا المانع انما يوجب الاستحالة القدرية لا انه يوجب الفاعل
 انما هو القدرية لها ممتنع وقد يجاب بان اثر قدره استمرارية عدمه ولا يلزم ان يستمر
 بصلح اثر القدر لان القادر يمكن ان يفعل ويستمر في فعله فلا يمتنع في القدرية انما هو الاستمرار
 للمقادير لها وهو مستلزمها ومتممها في وجوده منطلق لان استمرار القدم وبقائه ممتنع فيكون معدوماً
 ايها لا يحال فيكون ذلك في عدم جواز الفعل القدرية والتكليف به على ما افاده دليل الحصر
 فان لم يكن جواز فعل التكليف بما يقترن ولا فلا مانع من تعلقه بفعل العدم فالقوة غير
 مستمرة مع ان الاستمرار غير معقول في هذا الفعل مسمى بالعدم وهو في الملازمة انما هو ان يكون
 من اجل ان لها نظير في الشيء لا يفهم من التقديرات الملازمة انما هي الملازمة في الشيء
 ان المخصوصية ان اعتبر في جيل العدم هو حادث قطعاً لا شعاعاً قبلها وانما يتم دعوى ان الزمان
 ان اعتبر في المخصوصية قبل العدم على ان هذا ما قبله لا ذكره ولا يعرف من فعله الطالب بفعل العدم
 ان على هذا البيان يلزم ان يكون المطلوب بالعدم استمراره لا فاعله وفيما يتم خروج عن وضع المصوت
 فان المتبادر من طالب تلك الطبيعة كما عرفت لا طالب استمراره القول السابق ويمكن ان يتشكل في نفسه
 اي بمعنى الوجود ما في اسلفنا هاهنا في القول بالكيف قد يلبس على القول المذكور لو كان نفس العدم
 لزم ان يكون للتكليف متشابهاً في جيل الوقت ولو تغير الاشكال والتالي يتم اما الملازمة فلا يتأثر
 بالمطلوب واما الملازمة التال في شهادة الحق والعقل قد يحصل من التالي حصول الامر من على تقدير
 القول حال عدم القدر على الفعل وهو خطاه لان التكليف بان لا يفعل بالتكليف في غير حال
 القدر والجواب لا سيما ان الملازمة بالمطلوب هي بوجه لا يشال بل انما يوجب ما اذا كان الدواعي
 مؤثرة الطالب اما لو لم يكن ذلك فان كان المقصود مجرد حصوله مستبعداً عن التكليف بحسب ما
 ان من غير حاله فيكون ما في سبب المطلوب وان كان المقصود حصوله على وجه لا يشال كما في القول
 لا يفسد مجرد حصوله على وجه ما في الامر من هذا فيبين ضعف ما ذكره في الدليل الخامس
 ثم اعلم ان من قال بان الطالب لا يتعلق بالعدم يلزم القول بان الشيء من الشيء من هو ممتنع

العام تعق الكف ان حتى طلب الكف او ايجب امرها لفظاً غير امرها عن مقتضى واحد على ما سلكنا
 على القول لا يجوز هذا ظاهر ثم لفظاً من المعاصية المقام انما كان احداهما لا يفرق بين المقام
 المقام الذي هو الاشارة اليه وهو ان الشيء من الشيء هل لا يقتضيه امره بصدق ام لا يقتضيه بصدق
 الكلام ههنا في المطلوب بالعدم مع قطع النظر عن الشيء من الشيء ذلك والحق هناك انما هو
 فليكن من الامور ان مع قطع النظر عن الشيء المطلوب هذا اذا اراد بان لا يفعل العدم انما
 يجب ان يكون او الكف ولما اذا اراد ان لا يفعل الضيق والصدق انما من كانه من الزمان في الطالب
 بالامتناع بوجوده في الحق في قولنا في ذلك في الحق فالعقرب بين الشيء وبين الشيء انما على
 القول يكون المطلوب بالعدم هو الكف بول لا يوجب الشيء من هذا الكف ايضاً على القول بان الامر بالشيء
 يقتضي الشيء من ذلك فيلزم بالعدم هذا القدر وفيه ان لا يجعل المطلوب بالعدم الكف نفس الامر
 يطلب فعل غير كلف فلا يلزم القول بالامتناع في ذلك في طلب الكف ولو لم يكن التوهم في قوله الذي
 غير هذا لانه ان اراد بصدق الكف نفس الفعل الذي عنه فاعلم بما يلزم ان يكون هو الكف قطعاً
 للشيء والشيء عند مقتضى الامر بالكف وهذا لا يكون ودوناً ان يكون الا فاعلم على وجه الحقيقة
 او التلازم هو الضيق في الامور بينهما الا في جيل العدم فاعلم ان الامتناع في ذلك وان اورد بكلف
 من الفعل كنهها ايضا بما يلزم ان يجب الكف عن الفعل باعتماد كونه كذا عن ارادته ايضاً ولا دور
 فيه وان اراد بان الكف من الكف في الامور من على تقدير بوجه في السلسل دون الدود في الامور
 او السلسل او الدود الاول او الثاني ان الامر الثاني يقتضي الشيء من العدم الذي من الشيء يقتضي
 الامر والصدق كذا ذهب اليه بعضهم في ذلك وجوب جزئية الشيء لنفسه ان جعلنا الامر الثاني معقول
 الاول وهو دور او جزئية مثله ان جعلنا الثاني غير الاول وهو سلسل وكذا ان قلنا ان كذا ان كذا
 منها يلزم الامر السلسل البسببية كما يظهر من الجسد الك من باب الملازمة فيلزم مع الاستقار
 الدود ومن الغابر السلسل ولا فرق على القدر بين بين ان يثبت الشيء بطلب الكف وطلب القول
 وان كان القول لا يوجب كنهه بطلب الكف عند بين
 التكرار فاشتهر انهم وعزى الى الاكثر وفيها اخرون واغما جعنا في طرح العنوان بين الدواعي
 التكرار لان الاول وفي القول بان المطلوب بالعدم مجرد عدم الفعل والثاني سبب القول بانه
 الكف ودعا بان القول الاول ايضاً ان كنهه بقاء الاقوان مطلقاً على العدمية منها والقوانين

بأستنادها الى المكلف والتمتع من مقال المتبين دعوى كونه موضوعا للتكليف بالخصوص من قبل جليله
 مع قطع النظر عما هو حق من افلاذ واد الظاهر من مقال المتبين في قولنا ان على التكاثر ولو مع ملاحظة
 افلاذ عالم فليس فيه حاجة الى افلاذ فالرفع على هذا معقوف والمخبر ان جعل حمل الوضع لا يوجب على
 طلب التوكيد فلهذا يصح تقييد بكل من الاستمرار وعدمه على المحذور وما عندنا الاطلاق ففقهنا ان
 الاستمرار لا يوجب وجوبه وانما هو ان الاستمرار لا يوجب وجوبه وانما هو ان الاستمرار لا يوجب وجوبه
 عن الدوام وعدمه وان اعتبر مطلقا كان لطلبه في التبعيض كما يمكن تخويل سائر المتبين على الوجه
 الاول ومقال المتبين على الوجه الثاني فيكون التزويج لفظا لكن لا يعمل كما لا يخفى فلهذا في المقام
 دعوى ان لا على اولها وجوه احدها التبادر من المفهوم من التبعيض في هذا الظاهر من افلاذ وجوبه
 ليس الا طلب ذلك للمنفعة من اعم الوصفين وقد سبق ان التبادر من هذا الضبط ويمكن تعريض
 هذا الدليل بوجه اخر وهو ان التبعيض لا يوجب حمل كل واحد على الطبيعة بل لا يوجب حمل كل واحد
 وهو اداة التبعيض بل على طلب التوكيد والتبعيض ولا يوجب حمل كل واحد على الطبيعة بل لا يوجب حمل كل واحد
 منفردا ولا مضاعفا فيكون القيد المشترك بينهما هو المطلوب الثاني ان استعمال التبعيض في القيد المشترك
 بين التكاثر وعدمه ثابت واستعماله في كل من الموضوعين غير ثابت واعمالنا انما طاعة علمها
 ففقتنا ما اسلفنا من اصالة الحقيقة في المعنى ان يكون حقيقة في القيد المشترك والتبعيض ان يقع
 في معنى القيد المشترك اذ لا يوجد في ظاهره يمكن الزيادة في الشاغل فيكون موضوعا للتكليف
 بخصوصه كما ذهب المحققون لو ان يكون محاذ احد التبعيضين بغيره وليس كذلك القطع بان كونها اعم
 لا يقتضي اتمام حقيقة الطلب لا تدخل في المحل ولا في نفس الكتاب الى ان تغفل الى غير ذلك
 مما لا يحصر حقيقة لا غير دعوى ان القيد هو حقا هو مد فوعته باصا التبعيض في مشترك ولنا
 على الثاني يتم وجوه منها التبادر فان المفهوم من التبعيض هو ان لا يطلب التوكيد على الاستمرار
 وذلك ظاهر في الرجوع الى الحاد في الشاغل ان علمه الا حصره ولا مصادره في الواجبين بالتزويج
 الواردة في الكتاب والشرع على ما من غير ذلك اجماع منهم على مذهبنا في الاستمرار الثالث
 نصية في لادة للطلقة التي مفادها الحقيقة المطلقة في سياق التي يستفاد من التبعيض في معناه
 طلب الشيء من التي في معناه جميع الامكان وهو لا يوجب الاستمرار بل يقتضي عدم التكرار المنفصلة
 ثانيا في افلاذ دون الامكان لا في ان قول القائل محال من دخل وادى فلهذا يعلم ما بالنسبة الى

مفرا

الاول

الاول فاد على ان لو استثنى من بعض الافراد من غير حاجة الى تفدير ومطلقا بالنسبة الى الافراد
 وهذا لا يخفى ان يستثنى من بعض الافراد ان لا يعد فقد برأه من كل زمان وسنة ولو كان ليقوم
 بالنسبة اليها ايضا لصح ذلك من غير تفدير ولا نقول ليس القيد من قولنا لان زمان اصالة بل يتبعها
 من حيث شموله لجميع الافراد المحققة في جميع الافراد وهو تفدير في الطبيعة المطلقة ازيد ولا
 يكون الحق في الحقيقة المطلقة في المتبين بزمان دون زمان وهو خلاف العرض وما يوجب ذلك ما ذكره
 في هذا من ان الزمان من شخصه الفصل فالقيد الخاص في كل جزء من الزمان لا يكون الا موجودا فيه
 فلا يملك عموم الافراد حقيقة من عموم الافراد وانما عدمه حتى يستثنى بعض الافراد في المثال المذكور
 من غير تبادر بل ما قلنا هو عدم التجانس الحقيقي في استثناء الفصل فلا ينافي ثانيا في افلاذ الافراد المحققة فيها
 وما قام به ما يكون المراد من استثناء بعض الافراد القيد بعض تلك الافراد وهو معنى حيث اسقنا
 بقدر ضعفه في بعض المعاصرين بين شموله لافلاذ زمان واحد وشموله لافلاذ الحاصل في جميع
 الافراد من حيث قطع ذلك على الافراد في الثاني بل منع من دلالة العلم بها مع انه اعلم ما عرفت
 من باب واحد وان شئت من باب صوابان المقام وذاك في وضع الدرام فاعلم ان التبعيض يجب الاستمرار
 حالات ثلاث لانها اما ان تعتبر حقيقة او لا فالشأن هو الحقيقة لا الشبوط وعلى الاول ان يكون القيد
 وجودي ونحوه او عدمي فلا في الحقيقة لا يشترط شي والثاني هو الحقيقة لا يشترط لاقتضاه الحقيقة الى هدفها
 الاقسام بواسطة انقسامها بالحقا من الاحوال الامكانية والمفهوم هو الحقيقة المعبرة بمرده عن تلك الاحوال
 اعتبارا من ذلك لا يقتضي لزوم ان يقع القيد من ثبوت التبعيض بالاستمرار وعدمه بل هو ان
 بالتمسك الى حصة الذات لان مرجع الطلب اقتضاها الى اقتضاها السلم اعناها وحتمها بوا
 الامتناع في الامتناع والتقابل لتقابل الامتناعات وقد تقرر هذا الاقسام بالنسبة الى الواقع من
 الذهن والخاصة ثم الحقيقة المكتنة في الشاغل بشرط شيء بكل من الاعتبارين يتبع في الامكان وعدمه
 امكان نحو الشبوط لها وعدمه وهذا واضح والحقيقة في الشاغل بشرط شيء بالاعتبارين ان اعتبر به القيد
 الى شيء معين حاد وجوده حقيقة في زمانا وحاد في الجملة كما لا بد ان بشرط علمه كونه من غير الفصل
 والاشياع اذ لا يقل من تقييد بالوجود ولو ان عدمه للعقل ان يعبث بها بشرط ما من جميع ما يشترطها
 من الواقع حتى يبين وجودها في الذهن الذي هو نفس تصورها لكن وجوده حاصلا في حقيقة في
 الحقيقة لا يشترط ان اعتد بالاعتبار الاول امكن وجوده حقيقة في زمانا وحاد في عدمه اعتبارا في

ظاهرها من واقعها ان الحجة معتبرة لانها لا تدل على انها على غير الدوام عند المصادق
 كل من قال بان الدوام والتكرار ولو من جهة الاطلاق بل من جهة القول بان التكرار يقتضي تسمية
 لحالها المتأخر الى حيث لا يمكن من التكرار اذ مرة واحدة وان علم به ولا يدل على التوقيت وذلك من جهة
 وجود الدوام والتكرار وما من قال بانها لا يقتضي الدوام والتكرار فلهذا نقول بل لا تدل على التكرار كما نقل
 عن الشيخ في العدة وان لا يقول كما نقل عن العلامة في التبدل ووجه ظاهره انما ادعى بغيره
 من ان لا يقول بالتكرار بل بعدم القول بالغير كما ذكره من القلم والمواد بل لا يقول بالغير
 هذا واضح **فصل** اختلاف جواز اجتماع الامر والنهي في شي واحد والابد قبل التكرار من
 جهة محل النزاع فنقول الجدة قد تكون بالجمع وهذا مما لا بد من جواز اجتماعه في كل الجملة
 حيث اجتمع في الامور التي باعتبار ايقاعه لا يقع والمصنوع وبما سمع من زعم ان الحس والعق من
 مقتضيات النفس فيعمل موثر الذي تعظيم الصنيع عند الجرد له في كل العمل وهو مع شدة هذه الظواهر
 الصاد وقد يكون الوجه بالشخص ومع فان اخذت الجهات التي الطبيعية لها من جهة الطبيعة
 التي هي صفاتها او غيرها وانما خصصت هذا النوع الاول في الثاني ولو انما في اولها جنة ابتداء وما
 جوي هو في ذلك فلا بد من عدم جواز اجتماعه في كل على قولنا لا يمتنع جواز التكليف بما
 لم يحل وقد منع بعضهم من جواز اجتماعه في كل على قولنا لا يمتنع جواز التكليف بما لم يحل
 جواز الفعل وهو بان فعل الشخص لا يمتنع من عدم الجواز وقد يوجب استحالة التكليف بان الطلب
 يسبق بالادارة واجتماع ارادة العقل مع ارادة الترك حال يقع ارادة الترك المستفاد من النهي
 تستلزم كراهة الفعل وفي كل اجتماع مع ارادة الاستفادة من الامور وانه ان كراهة الشيء ومقبوسية
 يتلوا اوله له ومقبوسية ولا يخفى ان هذا لا يستقيم على ما هو المعروف من ان ما من من ان يمتنع
 الطلب او مقارنا للادارة مقارنا بانها حاصلة فيهم صرحوا بان الامور قد يامر بما كرهه فلا يلزم عدم
 من قولنا لا يمتنع جواز اجتماع الادارة والكراهة من جهة هذا اذا لم يستلزم اجتماع الادارة
 المكلف ولا فظلا جازمه من اجازة التكليف بالجملة ان جعله من باب ما يمتنع الكلام في وجه الحق
 اللزوم وان اخذت الجاهل وان كان التكليف عند وقوعه في كل حال في موضع النزاع ومن ذلك ان
 لا يجوز فقد انكل على الوصية في ظهوره اعتبارا واطلاق الامر والنهي في الامور لا يمتنع كسائر المعاملات
 الى القسرين العيينين الجاهلين وسببية اشارة الجاهل الى ما هو الضيق في البليق ويعتبر في افعالها

وصلة وانها في كل وقت جاز فاعلم بان النهي واحد عندنا وان اخذ من وقوعه بوجه تعددت جهتها
 او اخذت كما في الخروج من الدار المحصورة في زمانه من جهة قبل الدخول وما هو به بعد وسبق
 فحققت في الجاهل والامر انما طلب في كل المطلق سواء تعلق بالمطلق او بمقتضى من ان لا يمتنع
 وليزعم من اجتماعه مع الامر اجتماع الوجوب والتجوز في الشيء الواحد كما هو من جهة الجاهل فاجتماع النهي في
 طلب تركه مع الامر سواء كان مقارنا للجهل من كراهة فعل الجاهل او بدو من كراهة فعل الجاهل والامر
 بان يكون شاق لا يمتنع على اخذ في الجاهل لاعتقاده في جاز ما في الجاهل في ذلك كما في قوله تعالى
 عنه يثبت او ترتب اختيار للتوصل بقوله في الجاهل فان المطلوب بان النهي العزى وكما المتوصل الى العزى
 ببناء حيث لا يمتنع من جهة ما في مطلوبه العقل على التقيد وعدم التوصل والشرط في ذلك ان يستلزم
 على المتع من لزوم اجتماع المطلوبين في الجاهل والامر في جهة الشيء الواحد غير متجوز على ذلك
 فغاية مطلوبه في كل التوصل به الى الواجب والجاهل وبغيره من جهة هذا الترك وهو وجهه
 دون العقل فغاية مطلوبه على التقيد وعدم التوصل به الى كراهة من جهة من جهة من جهة العقل
 به وهو وجهه في كل الترك مطلقا ولا الترك المتوصل به فاختلاف اللزوم وقد من في موضع ثالث في مسألة
 الصنف وكان عند هذا النوع من باب الامور بالمشايخين اقرب من ذلك من باب اجتماع الامر والنهي في
 اعتبار في القسم لا يمتنع كون الامر والنهي على وجه التفسير والشرط بانها لو كانا على وجه التعيين
 والاملا فاستمع في اذنه على كل واحد لا يستلزم اجتماع الامر والنهي بوجه طلب الترك المطلق
 المستفاد من الامر المطلق في الترك الجاهل او اما ان كان النهي من الفعل مطلقا او لا ويضمن لغيره
 مشروطا او بالامر على الحالة التي هي بهذا اجتماعا من الفاتلين باستثناء التكليف بالاطلاق
 مطلقا فان مورد الامر فيه عين مورد النهي شخصيا وجهه فالحق في النوع الاول وقد مر التفسير على
 في الثاني بعض المسائل السابقة ثم لا فرق في موضع النزاع بين ان يكون بين الجهتين من جهة
 كالصلى والغصب وبين ان يكون بينهما جهتهم مطلقا مع الامور من جهة كراهة من جهة
 الداعي الى موضع مخصوص فترك الامر في الحركة فالتداني لطبيعتان متغايرتان وقد وجدنا في
 منه واحد ولا يمتنع منها اعم وبعض المعاصرين قد وضعوا النزاع في القسم الاول وجعلوا فادقا
 بين هذا النزاع والنزاع الاخر في الفصل اللاحق حيث يختص بالقسم الثاني وقد سبق الى ذلك
 عزه وانت جدير بان فقهنا في الامور في العلم والاطلاق عننا من كثير منهم عدم الفرق

الامر

والغالب من وسائط الخلق في القرب بين التزلزلين اذ لو كانت هذه متفرقة للمعرفة بين اصحابها
هو القول بعدم جواز اجتماع دليلين على الحقيقة والاعتقاد بها في نفس واحد من خارج ذلك
تبعاً لجهته وعلى التبعين ونحو ما ذهب اليه اهل القول من استحالة الاجتماع وهو مذهب من اهل التكليف
الحال بالكلية لا اجتماع مع اعتقاد الحقيقة وسيفعل وجهه من بياض الحجة فينبغي منه استبعاد ذلك
ويبقى على القول باستحالة التكليف بالكلية لا كما يظهر من بعض المايعين من كونهم يوجبون التكليف بالحال
خاصة لما اورد ان الطلب ما يسمع شمله بالاضاع الجبرية عن اعتبار الوجود والعدم وذلك
ظاهر بتبادله العقل والعرف ضرورة ان الامر والشيء يتركان في هذا القدر اعني طلب الحقيقة فلا يتركان
على غير مطلوبية الحقيقة في احدهما من حيث الوجود في الآخر من حيث عدمه وقسم الماهية من حيث
هويتها فلا يعقل طلبها من التكليف باعتبارها تارة للعدم في اخرى الوجود والعدم فلا يتركان
ما بها ليقع التكليف لغير المقدور وعلم ان المطلوب لا يكون امراً وجوداً لاهية او عدمها وحيث
ان المطلوب في الامر وجود الطبيعة على وجه يسلو من غير ضرورة انما في الشيء على وجه يسلو
مبغوضه معلوماً فاذا اختلفت الطبيعة في الخارج بان وجدنا وجوداً واحداً كالصوت في المكان
المعصوب المتحد مع النفس لم على نقد بوجوب اجتماع المطلوبين والموجود في الوجود
الذي هو واحد شخص على ما نقرر من ان وجوده هو بالضرورة ان المطلوبين والموجودين وصفت
متحدان يستحيلان متعلقين متغايرين مع ان الوصف في فعل الماهية على ما يخلو في ما يضاف
فقطية الماهية من غير فصلها عن الآخر بفرقة ذلك بين ان يغير حقيقة الماهية في فعلها وتبديدها
على الاول فظاهر وانما على التعلق فلا يخلو انما هو على الوصف ان حقيقة ما هذا هو المقيّد وهو على ما يربط
او على ان لا يخرج عن وحدته بتعدد القوت والنفس ما ليس فان قيل يجوز ان يكون الماهية والماهية
عنه نفس الطبيعة من المقيّد بين بالوجود الخارج على ان يكون القيد خارجاً عنه فلا يلزم وحدة
المعلق لهما بالمقيّد بين وان المقيّد القيد قلنا لا جد وجبة ذلك بعد ما نقرر ان في فعله ان الطبيعة
مجردة ان احدهما باعتبار كونهما مقيداً بين بالوجود الخارج ضرورة ان القيد بينهما في غير ذلك
عليه ما يوردان حجة ما من ذلك الا اعتبار حجة ان كونها مطلوبة بين فلا يسمع القيد في لا يشارك
لا شمل ان المعلق بينهما على التقدير الاول واحد لتحقيق الماهية لا اعتباراً بشرف الوجود المذكور
من حيث كونها متشاكلات الطبيعة لاهية او غير لاهية من حيث كونها متشاكلات الطبيعة لاهية

عنها وان اريد المعالجة الحقيقية فلا سلم ان الضرورة تشهد على اعتبارها لئلا يمكن لا سلم ان المطلوب
في ملاحظة حقيقة الوجود الخارج كيف وفي ما يتبع قطعاً وحصولها في الوجودات ولا تثبت خارجاً
على ما تبين في هذه الغاية لتعلقها بمعتق بل المطلوب هو الوجود بالمعنى العام القوي ذلك
هو غير ما يورد في الحارجية وبينه وبين ما يورد في الماهية ان يكون الوجود بهذا المعنى مستبعداً لطلب
نقد الطبع الوجودية كانت انواع الوجود بهذا المعنى من وجود احدى الطبيعتين من حيث كونه
وجودها كما لعلوا مثلاً ليس لقول انهم من وجود الاخرى ككك كالتعريف ان الماهية في نقد الماهية
الاعتبارية على نقد ما نحن ولولا اعتبارها لما نقول قضية للعارضة لا اعتبارية بقا كقضايا
الاعتبارية لا ينفرد بانفرادها عليه ضرورة ان ذات الماهية لا تتعدد الاضافة ولا ينفرد
مورد الامر والمهية في غير الوجود العيني الذي يترقق الحقيقة في الخارج على ما يشهد به مرجع
العقل والعرف فقدما على اعتبار ذلك المذكور لا يوجب التعدد فيه ولا ينافي استماع حقيقة
في العقل لان المتعاقبات محققة في الكثرة والعقيدة لا بالوجه فان الوجود بالمعنى العام وجبة
فيصح تعلق الطلب به باعتبار فيكون هذا المفهوم معلوماً لكن لا من حيث كونه هذا المفهوم كيف
وهو عين الاعتبار كما في المفاهيم بل من حيث كونه الوجود لاهية لاهية التي يسمع وقولاً في الخارج
فيكون المطلوب في الحقيقة نفس افرادها التي هي حقيقة الوجود الخارج في علم ان هذا الدليل
يتفق على اصلين احدهما ان لا يميز بين الجنس والفصل لاهية في الخارج كما هو المعروف
واما لو قلنا انما يميز بينهما في الماهية فلا يتم الدليل الثاني ان الوجود عقلاً خارجاً يميز بين
هذا الماهية والاعتبارية كما هو معلوم اكثر الحكماء وبعضهم يعلق المشكلين واما اذا قلنا بانهم يميزون
المفهوم باعتبار يميزه الفصل من الماهيات الخارجية ولا حقيقة في الخارج اصلاً كما هو
جماعة فلا يتم الدليل اتم لكن الاصل الاول كما لا يخفى في الماهية في المسئلة ان لم يكن كثرهم
واما النوع في هذا ومع ذلك فهو من الماهية التي اقر عليها البهوان في علمه انما التعلق
وان كان علمه من واجبات علم العقول لكن لا يسلو عليه اكثر الخرافة في المسئلة ان لم يكن كلامهم
فيستحق الاستدلال على تقدير ثبوتها وانما نقرر الدليل بوجه يتفق على هذا الاصل فتقول كلاب
في ان الظاهر لا يتعلق بالماهية من حيث هي ولا من حيث كونها في الدهن بل من حيث كونها في الدهن
بل من حيث كونها في الخارج لا يعقل ان الطلب لا يتعلق الا بما هو موجود في الخارج كيف وتعلق الطلب

ما بين على وجود المطلوب لا يحتاج حصول المحاصل بل يجوز ان العقل بلا حفظ للمهمة الخارجية من حيث
خارجية ويجعل على اعتبار وجوده للطلب والطلب ككثرة الفعل في الغرض السابق انه لا يحفظ الوجود
اتحاد في من حيث انه وجود خارجي ويجعله مبدء للطلب والطلب ولا ريب في ان المذهبين متفقان
في هذا اعتبارا لما سبق الاصل السابق فعلى تقدير الاحتياج يلزم تزايد على الواحد بالتحقق وتعد من
مشاره ولا بد من طلبه ان يترك اجراء الدليل على الوجه الاول باعتبار الاحتياج اليه معقلا لا مطلقا
الاحتياج الخارجي والمطلب عليه يلزم على تقدير احتياج اجتماع المطلبية في المعنوية في الاحتياج
وهو واحد شخصي ضرورة انما يوجد بالاحتياج واحد وكذا يمكن اجراءه على الوجه الثالث باعتبار الفعل
التيه فان المذهبين متفقان على العمل والعدم وان الفرق بين الوجود والاحتياج واعتباره في الوجود
ان نفس الفاعل والفاعل حيث حدوده من كان الاحتياج اوصاف الوصف للوجود به وان انفس الحس
الطبيعية كان وجود اوصاف الوصف الموجبة لها من ان ذات متفان وان ما لا يتجاوز ذلك لا يتفرق
في علم من ان التباين بين الوجود في الحقيقة وان غايته في الوجود في التسلسل والعلم انما في الوجود
امور انظمة ولو بالاعتبار في حيزه لكان واحد منها والاحتياج والوجود والمهمة فيصير القول بانه
الموجود به هو الاحتياج بناء على حاله على الوجود والطلب والوجود بناء على حاله على الوجود
وطلب ذاته الحقيقة بناء على حاله على قيام مدلول الحقيقة على التباين اذ ارادة الاحتياج وطلبه حقيقة
في ان لفظ الاحتياج حقيقة في المعنى من حيث خاصته بل ينقسم للمعنى بخلاف الطلب وطلب المحل والعلم
ان قولنا هذا وبما سأل ان الامر والامر انما يتعلقان بالطابع باعتبار الاحتياج فانه لا يوجد احتياج
الغرض في ظهورها من الامر والامر المتعلقين بافعال الخارج واسمها قد يتعلقان بافعال العقل ليعتبر
كالاعتقاد والنيات فيكون متعلقها بالطابع من حيث وجودها في الحقيقة ويعد الكلام في ذلك
بالمقاييس الى افعال الخارجية المتأخر ان قاعدة التضمن والتفصيل على ما تقرر عندهم فانه بان الامر
يستحق حسنا في المتأخر و به والامر يستحق شيئا في الامر عند مقتضى اجتهاد المذهبين في ان ما ان يتبع
مبوج حكمة الى الاحتياج و يتبع احد على الاحتياج الى احد لا حكم املا وبعيد واثبات الاحتياج
واستلزامه الفرض الذي وجد فيه الطبيعة ان من جملة ما في الخارج وتوجد المذهبين على ما هو
فرضه لا هو والامر في ما ان يتكافا و يتبع احد على الاحتياج وكذا لا يتحقق الاحتياج والامر
يكشف عما ذكرناه ان الحسن والقيح وان كانا من الامور باعتبارها لكنهما من الوحدان الامور الخارجية

محم

صحت انهما اول بيتان في العقل للافعال الخارجية باعتبار كونها خارجية لا تروى ان من تصور
هيئة السلوة او الصمود او الحج او الجهاد او صدقة النافع او غيره ذلك من العبادات التي لا يجرى فيها
او عقلا وادعيا لبقها في هذه المبادئ فذلك فاعلا للفعل من ولا يتحقق به عند العقل
ولا فاعلا باسوة وقد وجد تلك الطابع حقيقة وكذا من تصور عبادة الامسام وقيل الغرض من هذه
والزوايا من جهة غير ذلك من افعال المنكرة لم يتحقق في ذلك كما لا يخفى بالاحتياج
فاعلا للقيح مع انه قد وجد على ما هي حقيقة فظهر ان الحسن والقيح انما يروى ان الطابع باعتبار وجوده
الخارجية والعقل انما يحكم عليها بالاعتبار الوصفين باعتبار الاحتياج فتبين ان انصاف من قيل ثبوت
الوحد للواحد والوجود فلا شين ولا من قيل ثبوت الحقيقة للوجود والاعتقالية المتأخر فانه
كحرفها بحسب الوجود الذهني لا غير فلا بد من ان الحقيقة من هذا الاعتبار في اعتبار الاحتياج فانه
على ما يبين ان يصف احد بها الحسن ولا يخفى بالقيح فان ذلك لا معنى له انصاف الشيء الواحد
عما وهو متقبل من هذه ان الشيء الواحد باعتبار كونها واحد لا يكون حسنا ولا قبيحا ولا عديدا
تغاييرها بحسب العقل لان الوصف لم يثبت له اعتبارا ومعنى الحسن والقيح بالوجود والاعتبار اذ
الوجود والاعتبار اسماء متقابلة في العقل الخارجي باعتبار كونها صيحات او قبيحات
الحسن والقيح من الصفات الاعتبارية الخارجية على الطابع باعتبار وجود العقل كالحقيقة وال
الضعيلة والاملا صحت الحكم على الفعل الخارجي باعتبار كونها صيحات الحسن ولا يقع لادخالها
منقوض بمثل الوجود والكثرة من الصفات المتأخر من المنقوض من الامور الخارجية باعتبار كونها
خارجية ومع ذلك يجوز ان نقرر ان ما موصوف واحد كالعشرة فانها تصف بالوحدة والكثرة كذلك
باعتبارين فظهر ان الخارج باعتبار كونه في انصاف الشيء بوجهين اعتبارين وان كانا
متفانين كما نأخذ من الموصوفين خصال مغايرة خارجية فان الموصوف نفس الاحتياج
وبالوحدة الاحتياج مع الهيئة التكميلية ولا بد ان احداهما ليس نفس الاحتياج بل هو السلب
فانصاف احد بالصيغة لا تتأخر انصاف الاخر بعينه كما لا يشك فانه يصف بصيغة كالتكميلية
والجوهرية وان احد صيغة الصيغ انصاف مثلا فلا يصف المك من انصافها يصف بصيغة فقيتها
وذلك بخلاف ما نحن فيه فان الموصوف بالحسن والخارج عين الموصوف بالقيح فانه من
ان لا يميز بين الصلوة والعصبة في الخارج اذ لو كانت في المكان المخصوص ولا متمايزة بينهما فيه

المذكور في قوله ان المكلف اذا علم بان التمسك لا يوجب ذنبا اصله بل يوجب له الجهد اشنع ان يكون
 داعيا الى الفعل لمصلحة التمسك ونفسه المتخلص من الجهد او من غيره انما يتصور بحيث لا يكون له
 الجهد فاشترط ان يكون الفعل كما اعتدنا في الصلوة العادية من ان يقال قد فعلت كذا فقام ما يقتضيه
 تعلق المقصد بتسبيل التمسك على هذه الوجوه فان كان من الدواعي الشرعية والمطالبات الضرورية
 كما هو التمسك او الدواعي الدنيوية او غيرها من ذلك فربما التمسك على الفعل بعد تلك الدواعي وتزجيجها
 على وجوبية ولو بطريق الرضا والامتناع فان فصلت القرينة من اختلاف وجوبها من جهة الصلوة
 امتنع فصلها عما اذا كانت الدواعي غير شرعية ولو مثل انما المتكبر والتمسك الذي هو في
 في الموضع المذكور لا الكلي سقيا في بعض صوره وتفصيل الكلام فيه وهو كونه في موضع مع ان امتناع
 الداعي الى الفعل الصلوة المذكورة في الدواعي الشرعية عند العالم بالحقيقة مما لا يمكن به وهذا كل
 من الوجوه بالشرعية ودفعه على الطريقة وبالحكمة فالفاضل المذكور قد سلك سلك الامتناع
 في بيان مكره العباد لا سيما في التمسك او التمسك حيث التزم فيها بما لا يخلو منها في التمسك
 ما هو متخير المضاد بل التحقيق على القول بتعلق الامتناع بالطابع من حيث في ان يقال العباد
 المذكور مشقة على جهة من احد جهات التمسك وطلوعه الوجود بقرينة على فعلها التمسك
 وفي جهة الصلوة مثلا والاخرى موجودة مطلوبة في التمسك على تركها التمسك والغيب
 مع في جهة اخرى في مكان او زمان مخصوص مثلا فان كانت العبادات والمجاهدات فان كان
 جهة المخرجية اقل من جهة الرجحان بل قد يتعاضدان في الواجبات المذكورة وان تكون صادرة
 او ازيد او اقل لا بد لها من التمسك بوجه المخرجية على جهة الرجحان ولو كان اما يكون
 التمسك والغيب المتفرعان على التمسك الذي من التمسك والغيب المتفرعين على ان الفعل على تقدير
 وجوده يخلو عنها ما لا يخلو عليه بتركه وقوله او يغيب عنها وقريب مما لو كان صادرة
 بعض من احاد الامامية في حاشية على المصنف وح فلا يرد عليه شيء من الامتناع على ان
 او ردنا على ما ذكره في بيان وجه الرجحان والمخرجية وفي هذا الصنيع وانما عليه الا
 امتناع لا في الاحتراق او ردنا على اصل الدين كما لا يخفى ثم ان لما تضمنه في بيان معنى الكراهة
 في العبادات وجوبها فوجب التمسك في تلك الامور التي الكراهة في مثل ذلك كالعامة
 لا يخرج من هذه العبادات كالتعرض للوشاخ والسيل وانما لا يلحق كراهة الصلوة

فيها

في التمسك والمطالع والمعاين الا بل لا يغير ذلك فالتمسك لا يوجب كراهة تتعلق بها ما يخرج عن
 العبادات بل في التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك
 خروج عن الظاهر عن غير حاجته فتمسك التمسك وقد ذكرنا في هذا المعنى في غير هذا الموضع
 من الامتناع والرجحان وهذا انما يجب اذا اريد به الامتناع التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك
 التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك
 ولو حال الصلوة وهذا التمسك على الكون الذي هو جزء الصلوة في الخارج بل من اجتماع الامور مع الفعل
 التمسك في الكون الشخص وهو الحرف وفيه انظر ان التمسك في الكون في معرض الرضا او غير
 الكون الذي هو جزء الصلوة كما سبقت في حقيقة وان اعتد به بعض من يقول على الجهد المذكور
 كالمعصية ومنها ان التمسك بين التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك
 ليس التمسك في مثل لا يخلو في الدواعي المعصية عن فعل الصلوة بل عن التعرض للمعصية وفيه التمسك
 التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك
 ان الامتناع معطى الغيب على التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك
 في الجهد ومنها ان التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك
 يكون دفعه ان التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك
 يخرج الامن في وجهه ان التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك
 نفس الكون فيها امن وجهه فلا بد لهم من القول بالامتناع وهو غير معدوم منهم فيكون هذا التمسك
 مما يدل على بطلان مذهبهم وفيه ان الوجوه المذكورة ان جعل التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك
 التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك
 على ان الكون في موضع التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك
 المقارنة له على ما سبقت في حقيقة فلا بد من التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك
 التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك
 حكيم متضاد بين في مورد واحد والتمسك اما ان تفسر بالنسبة الى عبادات اخرى مطلقا او
 مضادا لها او بالنسبة الى بعض افرادها مطلقا او بالنسبة الى التمسك مطلقا فيكون التمسك
 عن اعتبار الشخصيات ومنه والاعتبار بالنسبة الى الفرد الذي يصادف في قوله في الجهد ان

الخصوصية قد توجب نقصا في الثواب الطبيعية كما هو قد توجب الزيادة فيه كما لصلو في المسجد
وقد لا يوجب شيئا منها كما لصلو في الدار وجميع هذه الوجوه هو الوجه الرابع وهو ان صرح بعضهم
بغير الاستسقاء من الاول والثالث حرم ما قبله من النهار والصلو في مسجد الكوفة فتعاضدا على قولنا
من قولنا الليل والصلو في المسجد الحرام مع اتفاقنا في وصفان ما ذكرنا هذه الاربعة قطعنا وانقضنا
الثاني فكما عايننا ان كانا في المسجدين والصلو في المسجد الحرام على القول بخروجنا من المسجد الحرام
هذه الوجوه على خفاء الامة لكن لا حاجة مع هذه النسخة بل وانما قد علمنا المعاصي للامم كونه
بان هذه الوجوه غير معتد لان النوازل كان بعض طلب التعلق بغيره في الاصل والطلب على مطلوبه
وانما يوجب التعلق بما لا يوجب عدم العمل به وان كان جميع قلة التوابع من طلب
القول فهو مع كونه نفسا لا يوجب بالنسبة الى الواقع اذ المطلوب اما حصول فعل او تركا وهذا
معاني الاول يلزم عدم الكراهة وعلى الثاني عدم الوجوب وعلى الثالث جود الخلو ودور على
ان قلة التوابع لا يوجب شيئا فهو من حيث انهم علمهم السلام كانوا يتركون تلك الصلوات ويتركون
شيعة منهم منها وان اريد ذلك انما مضى واختار ذلك فهو انما يستقيم بما لا يدل كالمصالح في
الحكام ونحن اذ ومن ما ليس له دليل كالمنطوق بالصوم في السفر والنافاة للبدن في الامور كالمكروه
فان كل يوم من الاربعة منجب الصوم فيه وكل مقدار من الزمان يقع فيه الزمان فيجب الصوم فيه
فيه ولا يفسد بدله فيه منها لا يفسد لان كل واحد منها مستحب مستقل وما يفسد به منه من ان
الاحكام واردة على اصلها لان الناس لا يتفرقوا عنها بالانفصال كما انهم اذا وقعوا في
الوقت الواجب ليس من وظيفة بل بدل من وظيفة الوقت المخرج هذا ليس باول من ان يقال ما يقع
في الوقت الواجب وظيفة له ولا وظيفة الوقت المخرج وان اردت ان المقصود وقت الطبيعة في
المخرج والنجادها في الوقت الواجب هذا اعتناء بان الواجب وكما في الوقت المخرج من غير بدل فيكون
الاختيار مع ان المقصود البدلية بعدة فيما قبل وقوعه ويوجب الناس من بين الاربعة الصوم
يوم الغد واول يوم من وجب خلق السعة تكلم معنى للموضع الذي لا يوجد له هذا عجز كل يوم
والجواب عنه انما اذا كانا في الصوم بما هو ظاهر كلام القوم من ان الكراهة في الصلوات بمعنى قول
القول وان تلك النوازل ارشاد بغيره عن معنى طلب القول ولا يلزم عليه شئ من المتعاضدا
المذكورة لانا انفسنا لا نعني على تقدير انما هو عجز عن تلك الظاهر وهو ما يجب ارتكابه

عند قيام الحجة عليه ثم الكراهة بعد المعنى لا ينافي مطلوبه في الفعل بل يستلزمها في الشق الاول
هو مطلوبه في الفعل وفتح لزوم عند الكراهة بعد المعنى على تقديره واستدلاله بظهور ما
في الاربعة من انهم قد كانوا يتركون تلك الصلوات سلم انه كان لو كان القول على الفعل بل لا يشغال
بما هو افضل منها كما يستفاد من كراهة صوم يوم من قد كان حاد ان يضعفه من الدعاء وعلى مثل هذا
يمكن ان يحمل ما نسب الى الامام موسى بن جعفر من انه كان يترك الصلوات اذا اصابه على او عجز
فان القول اذا اصابه على او عجز استعفى من الوجوه بالكتابة اليه سلم ولا سيما ان عليه ما فعله الاصل
في ان يترجح عليها ما لا يترجح عليها في غيره هذه الحالة ولو مثل التوصل الى قضاءها عند التوجه
والا سيما فان استعمل مثل ذلك بالنسبة الى منسب الامام لا يمكن التحمل على العجز من العمل به
الارشاد كما لو جرد من واحد من قهرم احبنا البعض من الاربعة مطلقا مع احتمال ان يكون تركه
لما لا ينافي في بدو اصلاح اخره مما هو اهل من النافذة واما انهم قد كانوا يتركون شتمه فيها
للاسلام انهم كما انهم قصدون بطلب القول بل الارشاد للتوصل الى البدل الا فضل ولو مثل دفع سائر
الصلوات من التفرغ حيث نشأها وترتيبها وما ذكر من ان ذلك لا يجرى في الامور بل كما لا يصح
في السفر والنافاة للبدن في الامور كالمكروه فغيره انما لا يجرى في البدل ما يكون مشروعا
على وجه البدلية او ما يفسد به من البدلية بل المراد ما يكون في الاشياء والاركان والكل
بكمه ضعف قوله وهذا اعتناء بان الواجب في تلك الوقت المخرج من غير بدل وقوله مع ان هذا بعيد
عما قبل وقوله الخ من ان هذه الاستعدادات غير فها اذا كان المقصود بدلية صوم يوم اخر واما
اذا كان المقصود بدلية عبادة اخرى ولو عجز الصوم كافي الصوم عرفه فلا فرق بين ما قبل وقوله
وبين غيره واما انما سببا فاختار ان الكراهة فيها بمعنى رجحان القول وانما التوابع مستقلة
في طلب القول فترجحها كما هو انكم منها لكن لقول رجحان القول وطريق غيره فلا ينافي ورجحان
الفعل ومطلوبه لنفسه وذلك لان المطلوب العيني والواجب له انما يكون مطلوبه اذ لا ينافي في
حصول العجز لا مطلقا على ما سبق فخصه عند بحث المقدمة في الصلوات المكروه وهو مطلوب فعلها
على تقدير عدم التوصل بتركها الا بالرجحان الى فعل الاصح وتركها على تقدير التوصل بتركها
فعل فلا يلزم في ارجحان الرجحان على شئ واحد نعم من القوم رجحان التوصل مطلقا
فلا يحصل له عن الاشكال المذكور ولا يخفى ان هذا الوجه بهذا البيان قريب من الوجه الاول او

او راجع اليه هذا لما قل ان يقول فخير هذا البان ان المقصود بذلك ان في تركها الوصول الى ما هو
 ارجح منها وهو ان لا يدل له بعد ان معظم احبار النور في مطلقه ولا في غير هذا البان ارجح
 الذي يرجح القول للوصول اليه مع ظهوره وان يمكن الوقوف عليه من غير طريق الضرر بالبيان فلو كان
 المقصود منها رجحان القول لكان لوجوب البيان لئلا يدعى السامع من غير بدل الى بدل دونها
 او مثله في الفضل والقرام ووقع البيان وعدم النقل بعد جرح المقام مما يعجز به الجواب فيهم
 في مثل ذلك الجواب على القول يمكن دفعه بان ذلك لا يجزئ استبعادا كما هو من امثلة القلبية
 مع وقوع الياء في الجمل كقولهم عرفت ثم اقول والذي يساعده على النقل الضمير ان الكرامة
 بالمعنى الصريح عليه يشغل على رجحان القول ومطلوبية ورجوعية الفعل وهذه الامور مشتركة
 عند الضمير بين مكره الراجح من الواجب والمندرج بحظه ان مرجوعية الفعل في مكرهه
 الراجح ما هو في النية القول ومطلوبية القول ورجحانه معتبران في تلفظ ولا شك ان افعال مكره
 الراجح فيجب تصوير ذلك في مبرهينين الاول ان تكون مرجوعية الفعل في النية الى الطبيعة
 المعروفة من الواجب لوجوبه لئلا يكون انما كان من الاشياء الالهية تكون مطلوبة القول ورجحانه
 في المنقول الى ما هو افضل وهذا مظهر في مكره الواجبات الغيبية وقد جرح في كون ذلك
 اجماعا كصوم يوم غد فتقضى من يفسد من الدعاء ان قلنا بان ابراهيم الفؤاد والضعف عن الدعاء
 بوجوب منقصته في رجحانه على حسب ما هو الثاني ان يكون المرجوعية فيه ملاحضة لفعل المبدأ بقصد
 القربة مقبلا الى ترك المبدأ به والمطلوبية والرجحان لاحقين لترك المبدأ به فخير فيكون كل
 من الفعل بقصد لا مثال القول بقصد لا مثال راجحا ومطلوبيا لنفسه وتكون القول ارجح
 من الفعل فيكون الفعل مرجوحا بالنسبة اليه فلهذا البيان فخر بمكره العبادة من مكره غيرها
 فهو في مثل الصوفي السري على القول بكونه ان يكون كل من فعل على وجه المثال وتركه كذلك
 مطلوب على التخيير والبدل مع اضطرار القول بل انما ان الامر في كثير من مكرهات لمندوبات التي
 لا يدل لها ذلك بل يمكن ان يتصور ذلك في مكره الواجبات اجماعا ان وقوعه في العمل الشريع
 غير ثابت ويصح اصابه في الملتزم ويبدل مع الاستبعاد المذكور ويحسم الاستكالات السابقة
 وهو او قد يظن ان تركه عليهم السلام لها وغيرهم عنها وقد حقق ذلك ان من الافعال ما يرجح
 فعل على تركه مع ان امره وقع على وجه العبادة او على طلب الشايع بكونه ذلك وهذا كالأجوبة

القول لا يعجز عن وقوعه بقصد القربة بكونه الدين وانقاذ العتق وود من الموقن فان فعلها
 سلا من العسبان واستغفار في الغياب المزيل على تركها فشر على تركها موجب له مطلقا
 ومنها ما يفرج فعل على تركه لا مطلقا بل ان وقع على وجه لا مثال فقط وهذا كالأجوبة التي لا
 تقع الا بقصد القربة كالضيق والركوة والرجح فان هذه الافعال اما شرع في اذ وقعت بقصد
 لا مثال للخلق او الشايع بها كذا لك وكذا لك ان ذلك قد جعل لها من الشايع مطلقا كقولك
 الزمان والسفرة وقد جعل لها اذا وقعت بقصد لا مثال كقولك مفضل ان الصوم ثم كل من كان
 يفرج فعل مثلا على تركه المطلق هو يقتضي مرجوحية تركه مطلقا وهذا كالأجوبة التي هي
 قد يفرج بالبدل الى ترك محض فلا يقتضي الا مرجوحية دون مرجوحية التخط مطلقا وهذا
 كالأجوبة التي هي بعد الجمع بينها شرعا او عقلا ما عدا انقاذها كما في فضائل الكفارة
 لا يمكن اجمع بينها فان فعل الصلوة مثلا لا يرجح على تركه الجرح من فعلها وانما هو يرجح على
 الجرح للمقرب عليه فلهذا لا مطلقا منها فيكون مطلوب على مطلوبية على مكرهات ما يبرأ ما يبرأ
 في الحقيقة على واجب عن تركه بعد في الجمع بتركه الغيبية من ضلوه وتركها خاص على تركه المطلق
 في الاضطرار لا مطلقا ومثله الغيبة للقيام بان الغيبة هي تلك بين نفسي وعقوبت وهذا بين
 نفسيين كالتخيير بين الضمائر وترجيح المقام ان الرجحان والمرجوعية من الصفات المتضادة
 فلا تحقق احدهما بدون الاخر ويكون احدهما ونفسه مستلزما للاخر فلا خلاف في هذا
 دها يعتبر في مهية الاحكام العينية التعيينية بالنسبة لطرف يقتضي الافعال وقسمه دهايات
 الفعل المطلق والمقيد مطلقا او مقيدا لعين او تعييبا مرجوحية تركه على حسب ذلك وكذا
 الكلام في رجحان القول والمطلق وقربة رجحان ترك مقيد عنها وتعيينها مرجوحية ترك هذا
 القول لكان التناقض دون الفعل لا شفا عما بالنسبة اليه وقد سبق تحقيق ذلك في مثله
 القيد ويعينه ان في الاحكام الكفائية والتخييرية بالنسبة الى الفعل وما هو احسن من تقبضه
 فان المرجوحية عن ملاحقة تطلق تركها بل التي كها الجرح عن البدل وهو احسن من مطلق تركها
 المتأخر لفعلها ثم كما يمتنع ان يجعل البدل الواجب التعيينية فعل هو كالتعلق والاطعام او
 تركه على وجه الاجابة لا يلزم منه تركه او الرجحان والمرجوعية محضون مطلقا للمندوب المرجوح
 على واحد انما هو المورد من ان القول الجرح عما هو لا يدل عن الواجب ما بين ذلك والديك

فمن كان الغرض من العمل هو القربة الى الله تعالى فليس عليه تركه بل هو واجب عليه
 او على وجهه من العمل هو القربة الى الله تعالى فليس عليه تركه بل هو واجب عليه

هو مدعيه وانما اعتبرنا في الغالب كون القول على وجه مخصوص بل ان القبح بين الفعل وبين ترك
غيره ممتنع كاستعماله و ترك فعل المسجد من راجع الى تحريم الفعل لما هو ممتنع كعدمه من فعل
الاخر والقياس بين الفعل مطلقا وبين تركه ممتنع ابا حرة والتحريم بين الفعل على وجه مخصوص
وبين تركه ممتنع كقولنا لا تتركه بل راجع الى تحريم الفعل على وجه مخصوص والوجه الثاني بين
هذا الوجه والوجه الاول اعتبارا في دلالة هاتين الصورتين من الجواب ففعل احلا واذا المحقق
في الثاني تركه كلف واحد وهو محرم فعل خاص اذا تقرر هذا نظرنا في ما اذا كانت بين ان يكون
الصوم في السفر مشروطا على القول بجواز بقصد الامتثال لاجل انفسنا ويكون تركه باجماع كذا لك ولها
فتنبا او اوضح بل ينعين الشك في كون الكراهة وجه وجها لها بالنسبة الى القول المبرر من القبح في
فعل الطلب لكانت على وجه القبح لئلا يلزم التكليف بالاجمال لا يقال هذا التحريم بين الفعل
والقول في وجع الى الابد لا يمتنع فلا يمتنع الطلب لانا نقول ان مطلق القبح بين الفعل والقول ابا حرة
بل اذا كانا متعلقين بان يمتنع فيه الواسطة وليس الغناء من كراهة وهل هذا التحريم كراهة
بين فعل وترك فعل احلا فتنا في الاجابة على غاية الامعان ان التالفها من حيث الذات وهذا
براسطة او خارج بل ان القبح بين الفعل والقول على وجه خاص اذا استعمل كل منهما على وجه مشترك
كما في الخارج للمتمسك فان كل منهما راجع الى قصد هذا الكراهة ومثلها في الصوم المنسوب عند عز القبح
ولا يعد الحافا بالكره فان قلت احلا في القبح يقتضي مطلوبية القول ممتنع ومنه يلزم على مطلوبية
القول بقصد الامتثال فيقبح وجوه عن الظاهر فلا يصح ان التالف المذكور في الامتثال بل قلنا ان هذا
قصرنا امتناع البقاء الذي هنا على ظاهره فلا يوجب ان التالف المذكور في الامتثال بل قلنا ان هذا
في محنت الامور ما يقرب ذلك وهذا من تحفظنا انما الذي تقررنا لها وعليك يا معان التفرقة
بانه يمكن من العوض والحفاء الثالث ان لما ذكره كراهة العبادة موجهة بها بالنسبة الى العوض
ويراد فيها خلافا لخط في الرجاء الذي والوجهية ايضا فيتم ولا منافاة كما نفع في الموانع
الا وجهها في مخرج بالنسبة الى الامتثال مع امتناعه في الالزام الجب فكلما يجمع الوجوب النفي
مع الاستحباب لا يوجب كلف لاجل انما يمتنع المندوحة على القول بوجوبه بغيره ولا استحبابا
النفي مع الوجوب القبحي في وجوبه للصالح الواجبة على القول بالامتناع كذا في جميع الرجاء
المتعلق مع الكراهة القبحي كصالح الشايم عند انظار الرخصة المذكورة هات للغير كقوله في الامتناع

فوق القبح للصالح ومصابة الدليل بالباد لها ونحو ذلك واعتبر في المعاصر المذكوريات
تلك الموجهة بالامتناع ان اوجب موجهة لتلك العبادات وكيف يتوهم تركها لا لتلك الامتناع
عاد الحد وباد هو لو لم كون شيئا ولم يمتنع ذلك اذ اوجب او موجهة وان لم يوجب ذلك كان ممتنع
كون القبح راجع بالنسبة اليه وهذا لا يستقيم فيما اذا كان الا راجع مولانا اصل الطبيعة في الرجاء
اذ يوجب للمرجوع بالنسبة اليه راجع بالنسبة اصل الطبيعة فيحصل له منفعة ذاتية ايجابية ولا
يمكن ان يحصل المنفعة من جهة مخصوصة لا من جهة اصل العبادة لئلا فانه يحصل الجب حيث لا
يتمتع بعدد الجملة بل لا يستقيم ذلك في مذهب الصوف بما تكرر الموجهة فيها بالنسبة الى الامتناع
الراجحة على اصل الطبيعة ايجابية اذ نقول بعد تسليم كون راجعها ما لذات موجهة بالنسبة الى العبادة
اما ان يكون مطلوب الفعل ومطلوب القول او مطلوب الفعل والقول فيلزم على الاول عدم
الموجهة وما يلزم من كراهة او الكراهة وعلى الثاني عدم الرجاء وما يلزم من الوجوب او
المتنوع وعلى الثالث يلزم التكليف بالحال لا سبيل لاعتبار مطلوبية الفعل بالنسبة الى الذات
ومطلوبية القول بالنسبة الى العبادة ذلك يتلقى ما يلقى عليه المحرم من عدم الاعتناء بتعاقب
الجمعة مع وجع المتعاقب فان قيل تحت القسم لا يمتنع وهو مطلوبية الفعل والقول ولا يتم
لنوع التكليف بالحال لجواز الفعل والقول معا فلتلا يمتنع ذلك انما اذا اراد المكلف الفعل
واستاد القدر للرجوع وجواز الفعل والقول لا يجوز اجتماع التضاد في صورة اعتبار وهو واضح
مع اتفاق بين قولنا لا يتصل في الداد المصونية ولا يتصل في الحام فكما يعتبر الرجاء في الغرض انما
يجب الذات والموجهة تحت الغير فليعتبر ذلك في الغرض الاول ايجابية وقالت بان يقال لاجل
الصالح في الداد المصونية ذلك موجهة بها احتاقية بالنسبة اليه وما يقال في دفعه من ان
الغرض هو كون الصلوة تارة عين القصد وفي هذا غير الكون في الحام فضعف الحكم في الشايم
دون الاول فتكف واضع ومع ذلك هو موقوف على الاتفاق في الوجوه اذ راجح لوجب ارتقاء
الاشتمال في الحقيقة وهو ممتنع على ان في التمسك لما نحن فيه لا فصل في الداد مفسومة من خطا بين
المسئلة المرفوعة عنها هنا وبين المسئلة الاية انما التمسك متعلق به بالصالح في الداد المصونية لا بالقصد
الخاص مع الصلوة في الخارج كما هو محل البحث وما فصلنا به من النقض بالعبادات المذكورة فاقنا
هو من باب الاولوية والاولوية ان مثله البحث وان شئت للتطبيق فطابق بين قولنا اصل ولا

نفس وبين قولنا أصل ولا تكن في مواضع التهمة وطا ب بين قولنا لا فصل في الهام ولا فصل في الداء
 المعنوية والنفس الذي سبق في الاستدلال على جواز نشق المذموم في نفس واحد باعتبار اجتماع
 كافي قولنا أصل ولا فصل في الهام فانما فصل في الهام لا فصل في الهام لا فصل في الهام لا فصل في الهام
 في قولنا أصل ولا فصل في الهام وانما فصل في الهام لا فصل في الهام لا فصل في الهام لا فصل في الهام
 المعنوية ولا فصل في الهام لانما فصل في الهام لا فصل في الهام لا فصل في الهام لا فصل في الهام
 الحاصلة في نفسها كافي قولنا أصل ولا فصل في الهام لانما فصل في الهام لا فصل في الهام لا فصل في الهام
 ذكر في دفع هذه المعارضة حيث قيل ان الغافق كون الصلوة في غير العصب وهاهنا يكون
 في الهام اغايبا سبب الوكان المفصولة للمعارضة جواز اجتماع الهام والنفس في قولنا أصل ولا فصل
 بجواز في نفس أصل ولا فصل في الهام ثم اعترض على قوله في كافي جمع الوجوب النفس مع الاستصحاب
 الغير على قوله كذلك يجمع الوهمان الذاتي مع الكراهة الغير باندرج من اول الكلام في ان
 المرجعية بالنسبة الى العصب على المرجعية للغير وكذا الوجوب والاستصحاب واما الاستصحاب
 باجتماع الوجوب النفس والغير مع الاستصحاب لغيرها والنفس على القولين المذكورين قد فرغ
 بان الوجوب الغير على القول بالاستصحاب النفس اغايبا بعد الوقت والاستصحاب اغايبا يثبت قبله
 فلا يلزم اجتماع الحكمين في وقت واحد واما على القول بالاندرج مع الاستصحاب الغير على الاستصحاب
 اراء الفعل حال كونه مستغلا لانه يثبت له الفصل فيختلف على الحكمين الا ان يقال بترقية الحق
 الفعل حال وقوع الانفصال على الفصل فيحصل من باب المفارقة في فلا مناص الا بافتاد اعتد
 المجهول وبه يمتنع الاجتماع لان الاستصحاب والوجوب متضادان ومن قيل ان ذلك الفصل المذكور
 في المجهول افضل ازاد الوصل المجهول فانه واجب من حيث كونه مفرا من الكل وسحق من حيث المعنوية
 والشخص وما اوردى ما يقول الجيب هنا قبالا لما ذكر في العزيز المجمع الالهي الا ان يقول الزيد لا فصل
 واجب بالنسبة للغير الاخر وهو فاقه لذلك الوجهان والمرتبة الموجود في الانفصال النظر الى احد
 فرد في الحقيقة الى ذاته فيخرج عن القابلة ومن جملة تلك المواضع قد فصل الاستصحاب الواسع
 والمندوب وقد اضطرب في كلام الاستصحاب فتعجبوا في وجوبه في الاحواب والوجوب ذكرنا بانها
 ومن اعتبار تعدد الجهة هذا يحصل بكلامه وجوبه وانه لا يحل ما فيه يراه يمكن ان يلزم فيه اود
 اولاً بان تلك المرجعية بوجوب مرجعية العباد في ذاتها فلا يكون عليها اوده من جود الخلق

بحر ان يفسر جهة الفعل المختلفة كما عرفت من سلكنا المتقدم او يلزم بانها عباد من غير كون
 الغير اذ لا يجرى كاهر انظم من كلام الموصي ويستقيم سواء كان ذلك لا يجرى حوازل الاصل الطبيعي في الوفاء
 اولى بان انما يشر في الباب ان يكون للطبيعة المقدسة بعض الجهات المرجعية منقسمة في الوفاء بالنسبة
 الى الجبر عنها وهذا لا شك في ان مرجعية عند التحقيق الى ضعف وصف دهاها ابغى في المعنوية
 لا اجتماع لا وصف الوفاء والمرجعية فيها فلتزم بانها مطلوبة الفعل فطعلا لا يلزم منه عدم الكراهة
 بالمعنى المذكور اعني للمرجعية بالنسبة الى الغير وانما يلزم عدم الكراهة بمعنى مطلوبة الوقت
 لو ساعدنا عليه وانما يشر بانها مطلوبة الفعل والوقت معاً لكن مطلوبة فعلها باعتبار الذات و
 مطلوبة زكاتها باعتبار الغير ولا فساد في ما يجرى تقدم الجهة فينبغي ان يلزم من مقتضى المورد وكون
 التكليف في معنى التي هي كالتنظيم فتلزم في الفرض الا ان ذلك وجميع الوعد الشاف هذا التحقيق في
 الوجوب لا خبر لا يلزم بطلبه بل بان معناك الوجوب المذكور لا يساعد على ذلك فاما عند المذكور
 لتعجيل الجواب على من ذهب الى من ذهب واما ما اورد في السؤال من جواز ان يجمع مطلوبة الفعل
 مع مطلوبة الوقت عند جواز الفصل والوقت وقد عرفت فساد حيث احلنا ما حكى في شق
 واحد من حيث عدم التمكن من العمل بقتضها فلا مدخل لاحتمال المكلف اوده من ذلك اعتبار
 في الجواب واما ما ذكر في الضميمة فيعجز عن المثال المذكور فينبغي ان يحل للفرع كما ينبغي عليه
 اعتبار اورد وديان الداعي الى النافذ في القول بنبين كوننا في جهة من تحقيق وهو علة معقولة
 ابا حنة العباد فضلا عن كراهتها بخلاف ما عداها فانه لا داعي من النافذ الى اولا ما احكامه من
 بعضه في دفع الضميمة من الفرق فيجب لا تكلف أصلاً بعد ملاحظة الهام من القسمة في الصلوة
 عباد من جملة حركات وسكنات وهي متحدة في الخارج مع العصب اذا وقعت في المكاني
 للمعصوم بخلاف الكون في المكان فانه معنى لها بركاتها في فعلها الامر باحدها الاضافي
 فعلها الهام الا حرام اذ كان التكلف متلخص في الامثال فتم في الكلام في العباد لله في الصلوة
 في الهام الى الكون في حال الصلوة فان كان استباح كراهة العباد كجهو فيكون لا بعد هذا اولا
 وما عرفت من ان كون العصب عين الصلوة مبن على ان الاخر اذ في الوجوب لا يجرى بوجوبه
 الا في شئ في الحقيقة هو موضوع فضعف لا بد ان اود ان يقع الا في شئ في الحقيقة لا راجية
 باعتبار كونها وجبة غير فاعلا لا ريب في كراهة صريحه في الحكم والمكلفين ومع ذلك فهو

بالاعتبار الاول على ما هو المفروض بل انما يقتضي هذا استناده الى وقوعه في المحذور وهذا لا يمكن
في محصله مع التندوب النفس لان المعنى فيه عدم المنع النفس لعدم استناده الى او معين و
هذا بخلاف الواجب الغيري ومنه يفرق ان يفرق ان يختلف باختلاف الاعيان والشرق في ذلك
ان الواجب النفسى يندفع من مكان ما كان في مكانه ومطلوبه النفس مع كونها من النفس
نفس والمندوب النفسى عبارة عن مكان ما كان موصوفاً بذلك الوجهان او المطلوبه ولكن مع عدم
المنع من التقيض لنفسه والمنع من التقيض وعدم المنع مما لا يتعدا في فعل واحد والشرق في ذلك
ان الوجهان النفسى لا يتعد بعد الجواز المتضمن له الذي يقتضي ان الواجب نفسى اعتباراً
الا كما هو عليه بل يتأكد وتقوى بذكرها ويكون الجواز وجهان واحد فيمنع حصول العضول الثاني
والمطلوب باعتبار الاعيان لا اعتباراً بطوريه بالنسبة اليها ولهذا فتح ان يكون مقدمه واجبه
لنفسها او لا ومنه يفرق بعد تعليلها الواجب النفسى والغيرى والمندوب الغيرى على
الحقيقة نعم لو شتر الوجوب النفسى بوجهان الفعل في نفس المانع من التقيض والاستصحاب النفسى
بوجهان نفس الفعل المانع من التقيض حصل الامتناع في دفع النطاق الا ان المعروف بينهم هو الاول
ولهذا حكموا بفساد الاحكام الخمسه ثم ما ذكرناه من جواز امتناعه في بعض الصور وانما يتم اذا شتر
الاستصحاب بوجهان الفعل مع عدم من التوك كما هو المعروف وما اذا شتر بوجهان الفعل المطلوق
مع الامتناع في التوك الى مع كون ما دون التوك او جاز في التوك امتنع في اجتماع موقوف اى
الاذن في التوك يتم كما هو المتعبر الاستصحاب يتألف من العنصر في الوجوب مع موقوف
بما هو الوجه والحق الا فلا استدلالاً وحقيقته ان الوجهان لما كان من الصفات المتشابهة
المربب المتشابهة بالشرع والضعف في النوع الكامل بوجهان يتقار على المنع من التقيض وهو الوجهان
الوجوب والتناقض من وجهان التناقض لا يتقار على المنع هو الوجهان التناقض كما لو كان قد ما ذكرناه
في الخارج عن حقيقة الوجهان ومقوماتها ما هو من للفائدة انما لا يتضاءل حيث لا يوجد
في الفعل وجه تقيض المنع من تركه بها حقيقة تقتضي انما لا يتضاءل مع كونه والكرهية
اجتماع احدهما مع الاخر فان الاول يمنع مطلقاً الظهور والتدافع بين ارادة الفعل والتوك معاً
على خلاف ذلك ولا يجرى فيه تقاير الوجوب والوجهية وتبين تعليلهما بالنسبة الى التناقض بين عليين
معية كونهما في الكراهية فان شترهما بوجهان التوك مع المنع من الفعل وعلوهما اذا اجتمع على غير ما ذكرناه

بان كان من احدهما اشتراكاً ولا من غيرهما او كانا غيرين مع موقود الاعيان وان شترهما بوجهان مع ذلك
في الفعل وعلوهما امتنع في اجتماع معهما واما داخل بعض العبادات كالاغسال فلا اشكال في انما حصل
الواجبات منها وكذا في داخل المندوبات مع اعتبار التمكن وجوبه عند التحقيق في التقيض بين
اقبال التثقل لكل واحد منهما على نفسه وبين فعل يتقار على تلك البيان وهو امتناعه وان في كل واحد
فصلت التنية ففعل بعد الموضوع يتعد ما لا يحكم معاً وان جعلت شرطاً لم يتعد ذلك الحكم
مالم يختلف بالنسبة والغيرية ولا يتعد عليه لغيره ولو قلنا شترهما في مرجع الا ان ذلك الوجوب
او لا استحباب عند تعدد الاستصحاب ولا غير علي لغيره واما داخل الواجب عند ما مع المندوب
فلا اشكال في الغيرية مع ما مع تعدد الغيرية ولا في الغيرية مع النفس كما هو وكذا في التقيض منها
ان جعلنا الوجوب والتدلب لاحقين للفعل مع التنية لخاصة بان جعلنا التنية شرطاً من الوجهين
المورد على الوجوب في المثال المذكور الفصل مع تنية في الجواز به فعل في استحباب الفصل مع تنية
كونه في الجواز ولا ريب في بيان التكرير في غاية ما في الباب ان يشترط في من وهو ما لا التنية في الجواز
في ضمن احدها ما استحبابه في ضمن الاخر وجوبه في احدها واستحبابه في الاخر ولا اشكال في شتر بينهما
اما لا قول فلان عدم المنع من تركه في ضمن مركب اعم من عدم المنع من تركه في ضمنه لصدقه على
فعله مع ترك ما يقتضيه اليه فلا ينافي عدمه جواز تركه في نفسه وضمن تركه وان جعلناهما
لاحقين للفعل بشرط التنية كان حكم الواجب المحذور مع وجهان بعض احادة فيمنع اعتبار التدبير
تبعاً للحقيقة ويعبر اعتباراً بمعنى كونه افضل واكثر قولاً ويتعين هذا انما قلنا بان داخل التمر
ولا حيل الى ان يعتبر الاستصحاب بالنسبة الى تحصيل الوجهان الزائد نظراً الى ان الفاعل لفعل
الخاصة اذا انفسه الى فعل بقصد عمل الجوزة وتكلاً حصل لفعله من وجهان لما يتعد من تركه
صفتها اليه وهذه الزيادة من الوجهان مما لا يمنع من تركه ولا يلزم من عدم المنع من تركه
اصل الفعل لغيره لان تركها اعم من تركه كما لو لم يرد له في نفسه وقول ان العام لا يستلزم الخاص
وذلك لما هو من الخاص التحصيلين فيلزم اجتماع التناجيين في نفسه وبالمجمل فلا يتعد عند الذين
الوجوب ولا استحباب انما اختلفا وجهاً وجهاً بان اختلفا في النفس والغيرية او كانا غيرين
وتعدوا لغيرهما او كانا نفسيين واعتبر كلاهما في ضمن تركه واستحباب
شترهما لوعيتنا فعدم اتسام سمة من الوجوب والاستصحاب لا يتضاءل بينهما وانما على قاسمهما

الكونية والكرهية فقد اوضحنا حقا ان اجزاء الوجوب مع الاستصحاب في الموروث المذكورة سبق
 ان على ان دليل الاستصحاب بجملة على معنى الاستصحاب فيكون دعوى اجزاء على هذا التقديم
 او على اعتبار التعاقب في وجوب التلخيص بصدق المعاينة فيرفع التعارض على اعتبار
 التعاقب في جعل الفعل بان يكون الفعل الواحد باعتبار معنى الترتيب معكم وباعتبار التعاقب معكم
 معكم كما في الموروث المذكور ونتم التعاقب بوجوب على ما ذكرناه فاما جملتنا اجزاء الوجوب مع
 التلخيص والتلخيص مع الكراهة واما اجزاء الوجوب او التلخيص مع الكراهة او التلخيص مع
 التلخيص بين اربعة الفعل والتلخيص معاً على ان لا يخلو وان كان احداهما فنياً والآخره فنياً لانا
 عليه الغير وقد بينا على ذلك سابقاً ومنه يظهر ضعف الاستصحاب في قولنا على قولنا
 كما هو من مستكرهات العبادة بالمعنى الثالث الثالث ان السلب اذا اوجبه على جهة سلب
 فضاء من الكون في مكان في مكان فلا ريب في انه يعترف في العرف مطعاً وعاصياً باعتبار المعنى
 واجب عنده بان الظن في المثال المذكور اذ لا تحصيل الحياطة باى نحو وجوب التلخيص سلباً لكن
 لا سلباً ان الكون جزء من مفهوم الحياطة فحقه التعلق سلباً لكن منع كونه مطعاً في هذا
 واعتبر هذا المعاد المذكور على الوجه الذي قلنا انه اعترف على هذا المعنى ولا دفع له اذ وجب قوله
 اريد تحصيل الحياطة باى وجه التعلق ان حصوله في مثال بالضم المضمون اما هو فالتعلق
 بفعل الطبيعة فالله بالخصوصية وهل هذا الا ما عناه التفسير ويمكن ان يدعى ان عرض الحبيب
 حمل الحياطة في المثال على الامر القاطم بالموجب دون نفى الفعل الذي هو مفقود بحصوله فاقول
 كلامه ان المراد سلب الحياطة بهذا المعنى باى مقدمة حصلت سواء حصلت في وقت متجاوزه كما هو
 خاطئ في ذلك المكان او في وقت متجاوزه كما هو خاطئ في ذلك المكان فجميع الامر الغير مع التلخيص
 القوي لا يكون الخاضع الى مقدمة الجواب فيجمل بقوله لا يتكامل الا في القول وجوب
 الواجب اما يقتضى وجوب مقدم ما في الحياطة دون الجرح ولكن اذا مضى بها سقط وجوب
 التوصل بقوله ما مضى الا في مثال بالوجوب فان مقتضى المقدمة لا ينافي مقتضى التلخيص في هذا
 نعم فبما عليه لا يتكامل بان التوجه الى ذلك كذا في ما سبق عندنا حيث لا يكون المقدمة المضمرة
 سبباً كما في تحت المقدمة واما ان فعل الحياطة سبب محصلها فلا يمكن ان يتكامل بالتوصل به
 اليها وعلى الوجه الثاني بان الحياطة في المثال عبارة عن انضام متوحد جوهري ان الكون جزء

منها

منها ودفعاً عنكم واضح ان اول الحياطة بان الكون جزء من الصلح ضروري ان وجود الموضوع ليس جزء
 من الموضوع ولا كون في المكان اعني يتجزئ فيه لان مفهوم الضمير خارج من مفهوم الصلح كما سطر
 عليهم بل يذهب بالكون ان الضمير لا يكون الصلح عليه بان حركته وسكانته كقيامه وركوبه وسجوده ولا
 ريب ان الضمير في المكان المضمون عين الضمير وجزء من الصلح وعلى جهة لا كونه ان يكون الصلح
 في المكان المضمون بجميع اجزائه الفعلية فبما لا ينافي من حركته وسكانته مضمونه في الضمير
 ولعل في المكان المضمون ثم لو قلنا بان الضمير جزء من الصلح كان ما عناه من بقية الاجزاء فبما لا ينافي
 القرينة وجهان والتحقيق انما ثبت عقلاً وافقاً بسبب من تصرف ضمير في جميع مطلقه ما من غير
 بجزء واما الحياطة فتجزئ في الصلح في كونها بل المعنى لا يتجزئ منها لكن ليس اليه في قوله المذكور
 عند بل من الكون بالمعنى الثاني لا بالتباعد من قولنا لا يمكن في مكان كذا وهو خارج عنها ويوضح
 ذلك ان كون الانسان في الدار ليس كونه في دار او كمال الانسان في الدار وان كان فيها
 صفات متمايز فان احداهما كونه في الدار وقوله يتباعد في صفة واحدة للذات باعتبار ما شغل من
 الفضاء والآخر كون الحديقة او السكن في ذاته وكونه في المكان بعين الحركة والكون
 لصدق بعض الضمير وكونه وسكونه كما يصدق في المثال المتقدم ان البعض الصلح سبب ان الشاهد في
 كل غير الا على غير الخارج وظاهره لا يصدق واما ما يقال من ان الحركة كون الضمير في المكان الثاني
 بعد كون في المكان الاول فبما لا يتصور كونين في نفس واحد ما ذكره من اجزاء من اجزاء
 من وجوب الحزم من مكان لا يمكن فيكون او امثالاً للكون في المكان مصداقاً اليه لا يظن ان الحياطة
 المتقدمة لكونها او امثالاً يتوقف على كونها في نفس واحد من اجزاء الصلح فيكون يتوقف على خصوصها
 بضاف اليها كونها في نفس واحد من اجزاء الصلح فيكون يتوقف على كونها في نفس واحد من اجزاء الصلح
 الى الكون في المكان بل ان نفس المكان والكون من وان سلباً وتوقف لها عليه اصلاً ومع الاضاف من
 ذلك نقول انما يجب الحركة الخاصة بالوجوب الضمير في نظرنا كونها احد اجزاء الواجب التعيين
 على تقدير حصول مقدمتها من الكون الحزم لا يتم وجوب الواجب على تقدير حصول مقدمتها
 يقتضى وجوباً فلا يلزم اجزاء الحركة مقدمتها فالكلام في المقام على هذا الكلام في الضمير يجب
 على تقدير حصول مقدمتها من كونها الى وجوب الحزم مع انه لا يقتضى وجوبه وقد من تحقيق ذلك
 فان قلت فبما ان من طبيعة الكون حزمه كذا واحد من اجزاء او يخرج من مكان سبب الكون في مكان

لانه يتركب من اجزاء وكونها في نفس واحد من اجزاء الصلح

على نفيها على ان يكون له قضاء وحلا في اضعاف الاول فلا نزع اشتداد في القوة فظهر الاستقلال
 على معنى القول بالاشياء الاشكال صحيح العبد بين عشرين الوقت وصحيح الصنع المندوب وصحيح
 النوازل المبتدئة وما يحكمها على التناول في المقتضى لا يحكمها في المقتضى فهاهنا في المقتضى فهاهنا في المقتضى فهاهنا في المقتضى
 لو تم ففساده لعدم مساعده اللطف عليه فلا يقصر عن فساد اصل الاشكال فيكون له في هذا المقتضى
 على تقديره من مقتضى العبادة لا والواقع او بالاشياء على ما يقتضي للاشياء على ما يقتضي للاشياء على ما يقتضي للاشياء
 ما يقابلها وما لا يعارضها في المقتضى فهاهنا في المقتضى فهاهنا في المقتضى فهاهنا في المقتضى فهاهنا في المقتضى
 المقصود من جعلها شوقا لخلق العبد والابيع والمقتضى في الاجابة والمقتضى في التكليف وقوم
 المبنية في الطلاق والحيث في المقتضى لا في المقتضى فهاهنا في المقتضى فهاهنا في المقتضى فهاهنا في المقتضى
 عليها والحق في ان وصي الحق والعباد في العبادة في المقتضى فهاهنا في المقتضى فهاهنا في المقتضى فهاهنا في المقتضى
 كما من بيان المقتضى فهاهنا في المقتضى فهاهنا في المقتضى فهاهنا في المقتضى فهاهنا في المقتضى فهاهنا في المقتضى
 في شئ واحد او لا في المقتضى فهاهنا في المقتضى فهاهنا في المقتضى فهاهنا في المقتضى فهاهنا في المقتضى فهاهنا في المقتضى
 والحق في بعض من مقتضى فهاهنا في المقتضى فهاهنا في المقتضى فهاهنا في المقتضى فهاهنا في المقتضى فهاهنا في المقتضى
 ونفاه في المقتضى فهاهنا في المقتضى فهاهنا في المقتضى فهاهنا في المقتضى فهاهنا في المقتضى فهاهنا في المقتضى
 صريح في بيان العبد من ان المقتضى فهاهنا في المقتضى فهاهنا في المقتضى فهاهنا في المقتضى فهاهنا في المقتضى
 ان الحق في المقتضى فهاهنا في المقتضى فهاهنا في المقتضى فهاهنا في المقتضى فهاهنا في المقتضى فهاهنا في المقتضى
 فهاهنا في المقتضى فهاهنا في المقتضى فهاهنا في المقتضى فهاهنا في المقتضى فهاهنا في المقتضى فهاهنا في المقتضى
 اذ ان مقتضى فهاهنا في المقتضى فهاهنا في المقتضى فهاهنا في المقتضى فهاهنا في المقتضى فهاهنا في المقتضى
 المقتضى فهاهنا في المقتضى فهاهنا في المقتضى فهاهنا في المقتضى فهاهنا في المقتضى فهاهنا في المقتضى
 بعبارة اخرى فهاهنا في المقتضى فهاهنا في المقتضى فهاهنا في المقتضى فهاهنا في المقتضى فهاهنا في المقتضى
 في الخارج فهاهنا في المقتضى فهاهنا في المقتضى فهاهنا في المقتضى فهاهنا في المقتضى فهاهنا في المقتضى
 فان مقتضى فهاهنا في المقتضى فهاهنا في المقتضى فهاهنا في المقتضى فهاهنا في المقتضى فهاهنا في المقتضى
 الجمع فهاهنا في المقتضى فهاهنا في المقتضى فهاهنا في المقتضى فهاهنا في المقتضى فهاهنا في المقتضى
 اشكال في المقتضى فهاهنا في المقتضى فهاهنا في المقتضى فهاهنا في المقتضى فهاهنا في المقتضى
 وتعلقها على مقتضى فهاهنا في المقتضى فهاهنا في المقتضى فهاهنا في المقتضى فهاهنا في المقتضى
 او هو على مقتضى فهاهنا في المقتضى فهاهنا في المقتضى فهاهنا في المقتضى فهاهنا في المقتضى

لا يعلق

الم

عليه غير ظاهر اذا مرث هذا كما ان المقتضى في العبادة لا يقتضي الفساد فعلا ومعنا حرق
 ولقد سواه فخلق الله في النفسها او في غيرها لكن يقتضي في المقتضى في العبادة لا يقتضي الفساد فعلا ومعنا حرق
 العبادة فلا يقتضي فسادا ولا وضعا ممتد ويقتضي في المقتضى في العبادة لا يقتضي الفساد فعلا ومعنا حرق
 حيث كونا مثلا فعبادة محضه في المقتضى في العبادة لا يقتضي الفساد فعلا ومعنا حرق
 المقتضى في العبادة لا يقتضي الفساد فعلا ومعنا حرق
 كالفعل في العبادة فهاهنا في المقتضى فهاهنا في المقتضى فهاهنا في المقتضى فهاهنا في المقتضى
 استعمالا فهاهنا في المقتضى فهاهنا في المقتضى فهاهنا في المقتضى فهاهنا في المقتضى
 الا ان مقتضى فهاهنا في المقتضى فهاهنا في المقتضى فهاهنا في المقتضى فهاهنا في المقتضى
 جعل الفساد في المقتضى فهاهنا في المقتضى فهاهنا في المقتضى فهاهنا في المقتضى
 نظر الى عدم مقتضى فهاهنا في المقتضى فهاهنا في المقتضى فهاهنا في المقتضى
 حقيقة احد الطرفين كسبب الخلق فهاهنا في المقتضى فهاهنا في المقتضى فهاهنا في المقتضى
 كسبب الجبريل في المقتضى فهاهنا في المقتضى فهاهنا في المقتضى فهاهنا في المقتضى
 جعل العبد في المقتضى فهاهنا في المقتضى فهاهنا في المقتضى فهاهنا في المقتضى
 نقل الى مباح على عدم فهاهنا في المقتضى فهاهنا في المقتضى فهاهنا في المقتضى
 البيع في المكان في المقتضى فهاهنا في المقتضى فهاهنا في المقتضى فهاهنا في المقتضى
 وهذا في المقتضى فهاهنا في المقتضى فهاهنا في المقتضى فهاهنا في المقتضى
 المقصود في المقتضى فهاهنا في المقتضى فهاهنا في المقتضى فهاهنا في المقتضى
 وبعبارة اخرى فهاهنا في المقتضى فهاهنا في المقتضى فهاهنا في المقتضى
 في الخارج فهاهنا في المقتضى فهاهنا في المقتضى فهاهنا في المقتضى
 فان مقتضى فهاهنا في المقتضى فهاهنا في المقتضى فهاهنا في المقتضى
 الجمع فهاهنا في المقتضى فهاهنا في المقتضى فهاهنا في المقتضى
 اشكال في المقتضى فهاهنا في المقتضى فهاهنا في المقتضى
 وتعلقها على مقتضى فهاهنا في المقتضى فهاهنا في المقتضى
 او هو على مقتضى فهاهنا في المقتضى فهاهنا في المقتضى

مقتضى

المقتضى

المقتضى

المقتضى

المقتضى

الاعتبار الثاني بحسب العقل غير عدل بل هو من ان المطلق اذا يتعلق بالطبيعة باعتبار الخلق
ولا اعتبار بينهما من ادق قول هو ان لا يراعى وجود المهيبة او ايجادها بل ينظر على ما
سبق بيانه فقل ان المطلق والمفرد يوجدان في الخارج بوجود واحد وجداً بين اثنين على تقدير الوجود
لواحد او لا وهو انه على واحد شخصي هذا مضافاً الى ما مر من قاعدة الصواب والتفصيل فان الحسن والقيح
على ما عرفت من الصفات اللاحقة للافعال الخارجيه باعتبارها كونها جبرية وهما مستندان والطبيعتان
باعتبار الخواص متحدتان فلو كانتا في الوجود في موضوع شخصي وهو حال بل يقول ان كانت عدم
جوانب ويتبع في المسئلة السابقة مع ثنائيه الوجود بينهما يجب الذات والحقيقة بغير عدم جواز في
المقام بطريق الاول ولا يتبادر لاقتضائهما بين الطبيعتين هنا الا يجب وفي الاطلاق والمفرد ثم اقول
لو سلم ان المطلوب والمفرد في الوجود والحق انما هو الطبيعة من حيث هي فباعتبار ما يرتب عليه
جوانب لا اعتبار في المقام المتقدم واحاط بالمقام فلا يتوهم ذلك انما كان الحلقه في التبعات
السابق بطبيعتين متغايرتين فربما يمكن ان يوجه جواز اجتماع من حيث يتغير بكون المتعلقين
في حد نفسه واما في المقام فها انما يتعلق بطبيعة واحدة وهذا وجه آخر من ان المطلق والمتفرق
متحدان واما ما قيل ان يجب للاطلاق والتفصيل فان المهيبة التي لا يلاحظ اعتبارها من
الاعتبار المتفاوت والامر والهي عليها واجب وادع على موضوع واحد فانه ملق بالبيان بغير
فكوتها التي لها الحق الصواب وهذا لا يخل بوجود الموضوع والمتعلق ولنا على قول لاقتضاء في المعاملات
عقلان صحة باعتبار من ترتب اثارها عليها من افعال اثنين والتمس في الجمع والمنفعة على اوجهها
في الاجارة وارتفاع النزوح في الطلاق لا يغير ذلك وعلم ان ترتب تلك الاثار لا ينافي
مبغوضيتها المستفادة من العقد كترتب الضمان على الغيب والدية على القتل والمخرج للحرين والنهر
على بعض صور الزنا وغير ذلك ولنا على اقتضاء غير ما مر ان المهيوم من اطلاق الذي هناك في
الاثر ولو بالحق في كل وقت له التدبير في تداو كونه الطيب عند سفة الادوية والمعايير
وتوالي كل ذي حرفة صناعته فيما يتعلق بحرفة وصناعته فانهم من تلك النواحي في الازمنة
حصول الامور التي عند الحاجة فاعتادها انما استفاد من اطلاق صيغة التي من جهة ظهورها
في ان الحكمة الباعثة عليها في العباد وان الخصوصية للمعترف في العامة التي هي عندها من ارجحيتها
وقد تقرر ان ظاهره لا ينافي حقيقة الامر بكون الخيرة الذي هو مساو الذي مستلوا الفساد

بموجب تلك المبادئ
القدسية

عرفت

عرفت من عدم الاعتداد بالامر ولهذا الرث الثمرة بل يباين عقله كالاجماع والعقد لم يحكم بالفساد
ان قد ظهر في القصار ان الظواهر الغير للثقلية للذات لعل اعتبارها في الاستكشاف بالاجماع
عن مود خطاب لفظي ظاهر فيها بوجه الحكم به وما حفظنا يتضح وجب احتفظ دلالة الهي المتعلق
بالعبادات الخاصة على الفساد وهو غير مود تلك النواحي وفي ما نفيد الخصوصية وكذا ما مر من اعتبار
ومن يظهر من ما قبل من شخصي دلالة الذي على الصانع مثل الاتصال في الحكم بالخصيص بصور العلم
لذلك انهم لا يوجبوا الخواجل والحال قل ذلك لا زنة وهو الفساد وجه ضعفه ان لا يثبت الفساد
لكونه لا زنة لا يثبت بل لا زنة المستند من اطلاق الهي كون المثل هو الفساد فلا فرق لما نفيد الخصيص
بين قولنا لا فصل في الحكم وبين قولنا لا فصل في الحكم بل ان الصلوة في تلك التي للظهور والظهور
فيها دلالة ان لا يخلو على الفساد لا يخص بصور العلم كذلك لا يخلو من هنا ويصح كون خطا
المعاملات التي تتعلق التي يوجب ابطاله لا يخلو على اطلاقه وان حال المحل بالموضوع او الحكم وكذلك
الاداء التي تقع في سائر فتن الغفيم منها الصحة بغيره والخصية او الشريعة اخرى وهذا ما لا يخلو
على من له رتبة الجواهرات وعلى اقسامها من هيبة لكونها لا يعلو كونهما مساوياً والمساواة
المفهوم من الهيبة انما هو غير ما تقرر على ما هو حاصل وهو لا يقتضي في الاثر بل هو في امور
يخصه كاسم جهة النافذ في الكمال لا يمتنع لغيره وشواهد لاول مكانه من اقتضاء التصريح بالصحة في التالى
متفق ان بعض ان يقول بخصيت من البيع الملاقى كذلك لو فعلت اثنت وعشرين الملك والجواب
المنع من ملائمة النية للمفهوم الاول من المعاملات اي من التعلق بقدر كماله المنع من بطلان
القدوم بالنية على المبدأ ان لا يرد من المناقضة على تفصيله عقلاً ظاهر على وان انكره بغير المعامرين
متمسكاً بان لا يراعى العقل بالطباع من حيث هي فلا من كان عقلاً بين معلومية الطبيعة من
هي كونه مقتضى الامر وبين مبغوضيته للعقل لا هو انقضاء النية لغاير المود من لكن لا يفرق بين
الذاتية من نفس الان اهل العرف بغيره من تلك النواحي تفصيل مطلوب في تلك الطبايع الظاهرة
بصورته بغير تفصيلها تلك النواحي بغير تفصيلها بغير تفصيلها بغير تفصيلها بغير تفصيلها بغير تفصيلها
وجوابه واضح بما تقرر من ان لا يخلو في عاقبة وقد تبدل على جواز عقلاً بان مود الامر هو البطلان
ومود الهي هو المركب دها متبادر وهذا فاسد اما اولاً فلا مود الهي انما هو البطلان
وهو البطلان بطلان ان يثبت خارج عنه وان اعتبر فيه من الواضح ان الهي عن الصلوة في المكان

الجميع في الضمان ولا يلزم من ذلك ان يكون له من صفات مبرور معروف
 ان يعلم ان مستحق الضمان هو جبره الذي اوجبه ان يستحقه او كان مستحق الضمان في ان يعلم
 في الضمان مع ان اوجبه صاحب الضمان في ان يكون له من صفات مبرور معروف
 انهم يتكلمون في ذلك على انهم لا يتكلمون في ان يكون له من صفات مبرور معروف
 من صفات مبرور معروف او من صفات مبرور معروف ان يكون له من صفات مبرور معروف
 لما عرفت من ان هذه الصفات التي هي في الطب وعيون من ادباها انما هي في ان يكون له من صفات مبرور معروف
 وبالحقيقة فالمراد من ان هذه الصفات التي هي في الطب وعيون من ادباها انما هي في ان يكون له من صفات مبرور معروف
 بقيد ما جعل من ان هذه الصفات التي هي في الطب وعيون من ادباها انما هي في ان يكون له من صفات مبرور معروف
 كما ان المستفاد من ان هذه الصفات التي هي في الطب وعيون من ادباها انما هي في ان يكون له من صفات مبرور معروف
 او من صفات مبرور معروف انما هي في ان يكون له من صفات مبرور معروف انما هي في ان يكون له من صفات مبرور معروف
 يتضمن ان يتكلم في الصفات التي هي في الطب وعيون من ادباها انما هي في ان يكون له من صفات مبرور معروف
 الى ان يكون له من صفات مبرور معروف انما هي في ان يكون له من صفات مبرور معروف انما هي في ان يكون له من صفات مبرور معروف
 وان يتكلم في الصفات التي هي في الطب وعيون من ادباها انما هي في ان يكون له من صفات مبرور معروف
 كلامه القائل في ان الصفات التي هي في الطب وعيون من ادباها انما هي في ان يكون له من صفات مبرور معروف
 عن العامة لا يقتضي من ان الصفات التي هي في الطب وعيون من ادباها انما هي في ان يكون له من صفات مبرور معروف
 بل يقتضي من ان الصفات التي هي في الطب وعيون من ادباها انما هي في ان يكون له من صفات مبرور معروف
 بالحق في اصل المسئلة ان يكون له من صفات مبرور معروف انما هي في ان يكون له من صفات مبرور معروف
 يقتضي الضمان عند بعض المواردين بعض الصفات التي هي في الطب وعيون من ادباها انما هي في ان يكون له من صفات مبرور معروف
 الاقتضا حيث يتعلق الشيء بعلة العامة او بصلة لا تقتضي من ان الصفات التي هي في الطب وعيون من ادباها انما هي في ان يكون له من صفات مبرور معروف
 من كل ما في انهم يستدلون ان الشيء على الضمان حيث يكون له من صفات مبرور معروف انما هي في ان يكون له من صفات مبرور معروف
 كما في البيع القوي فتم واصل الضمان حيث يكون له من صفات مبرور معروف انما هي في ان يكون له من صفات مبرور معروف
 كذا في الصفات التي هي في الطب وعيون من ادباها انما هي في ان يكون له من صفات مبرور معروف انما هي في ان يكون له من صفات مبرور معروف
 فتمت من ان الصفات التي هي في الطب وعيون من ادباها انما هي في ان يكون له من صفات مبرور معروف انما هي في ان يكون له من صفات مبرور معروف
 من صفات مبرور معروف انما هي في ان يكون له من صفات مبرور معروف انما هي في ان يكون له من صفات مبرور معروف

غيره من سائر الصفات ولا يلزم من ذلك ان يكون له من صفات مبرور معروف
 كثره فقل ان الذي هو باعدها قوتها من صفات مبرور معروف انما هي في ان يكون له من صفات مبرور معروف
 البعض وسيع الملايق بدون الصفات التي هي في الطب وعيون من ادباها انما هي في ان يكون له من صفات مبرور معروف
 بان تعلق العتيد بالذات التي هي في الطب وعيون من ادباها انما هي في ان يكون له من صفات مبرور معروف
 العتيد لا يلزم ان يكون له من صفات مبرور معروف انما هي في ان يكون له من صفات مبرور معروف
 القيد لا يلزم من ان الصفات التي هي في الطب وعيون من ادباها انما هي في ان يكون له من صفات مبرور معروف
 الى صفة المعاطة فتم ان الصفات التي هي في الطب وعيون من ادباها انما هي في ان يكون له من صفات مبرور معروف
 وان اعتبر ان صفات مبرور معروف انما هي في ان يكون له من صفات مبرور معروف انما هي في ان يكون له من صفات مبرور معروف
 المتصف هو ان يكون له من صفات مبرور معروف انما هي في ان يكون له من صفات مبرور معروف انما هي في ان يكون له من صفات مبرور معروف
 حكمة داعية اليه وعكس الضمان في الصفات التي هي في الطب وعيون من ادباها انما هي في ان يكون له من صفات مبرور معروف
 قسمة تملك على هذا كقوله في الطب وعيون من ادباها انما هي في ان يكون له من صفات مبرور معروف انما هي في ان يكون له من صفات مبرور معروف
 معاملة عدم القرينة فقلقها الضمان من حيث كونها تلك المعاملة غير قد يتغير من قوتها
 مقال او مشارة حال ان حكم الشيء او امره على الضمان انما هي في ان يكون له من صفات مبرور معروف انما هي في ان يكون له من صفات مبرور معروف
 منه بقرينة العتيد ان الحكم الداعي اليه المقتضى الصلة المعهروا عدم الضمان عند ان يكون له من صفات مبرور معروف
 ح فلا يتغير من الضمان ان يقتضي حسن الشيء من صفات مبرور معروف انما هي في ان يكون له من صفات مبرور معروف انما هي في ان يكون له من صفات مبرور معروف
 في الضمان وبقوتهم مادل على جهة البيع من صفات مبرور معروف انما هي في ان يكون له من صفات مبرور معروف انما هي في ان يكون له من صفات مبرور معروف
 البتة الغيب بعد ولا يقتضي من صفات مبرور معروف انما هي في ان يكون له من صفات مبرور معروف انما هي في ان يكون له من صفات مبرور معروف
 لا يفرق من مزايا الصفات التي هي في الطب وعيون من ادباها انما هي في ان يكون له من صفات مبرور معروف انما هي في ان يكون له من صفات مبرور معروف
 من غير اشتداد بالعلة فانه يفرق من صفات مبرور معروف انما هي في ان يكون له من صفات مبرور معروف انما هي في ان يكون له من صفات مبرور معروف
 اعتبر باسادة الطبيب على الخاطي لا يلزم من ان الصفات التي هي في الطب وعيون من ادباها انما هي في ان يكون له من صفات مبرور معروف انما هي في ان يكون له من صفات مبرور معروف
 اهلية التكليف والتخصيم فتعين مزايا الصفات التي هي في الطب وعيون من ادباها انما هي في ان يكون له من صفات مبرور معروف انما هي في ان يكون له من صفات مبرور معروف
 ان هذه المسئلة من قول السائل القوية يقتضي ان نقل الواحد فضلا عن المتعدد لا يلزم من ان الصفات التي هي في الطب وعيون من ادباها انما هي في ان يكون له من صفات مبرور معروف انما هي في ان يكون له من صفات مبرور معروف
 الطريق بين الماديات والاعتدال القديمة يقتضي ان نقل الواحد فضلا عن المتعدد لا يلزم من ان الصفات التي هي في الطب وعيون من ادباها انما هي في ان يكون له من صفات مبرور معروف انما هي في ان يكون له من صفات مبرور معروف
 الى ما يقتضي الضمان او يتلوه وان لم يبلغ حد الاجماع وقد دللنا على ان الضمان لا يلزم من ان الصفات التي هي في الطب وعيون من ادباها انما هي في ان يكون له من صفات مبرور معروف انما هي في ان يكون له من صفات مبرور معروف

المراد من الصفات التي هي في الطب وعيون من ادباها انما هي في ان يكون له من صفات مبرور معروف انما هي في ان يكون له من صفات مبرور معروف
 البعد والاعمال والصفات

مقصود على الباطن الخفية الى الامور التي لا تتصل بالاعتقاد في الجاهل والجهل بالاعتقاد
 من ان كان هذا معتقداً لئلا يظن ان ما لا يعلم من ان النور على هذا النور هو الاجماع ولا يبعد على حواء
 في غير ذلك بل الظاهر ان هذا هو مقتضى عقولهم على ذلك وان النور ليس هو النور بل هو الذي لا ينفك
 علماء الأصول في مباحث الامور التي لا يعلمون علمهم فيها فلم ينفكوا عنهم الا قولهم ولم ينفكوا عن الاجماع بل
 اولاستلزام ذلك في ان المقام من القسم لا يخرج من مدركنا انما هو على ما اعتد به انما هو فحصل
 الفقدان من الضاد وقدره ان ذلك لا يبعد على مطلوبه ومنه يظهر ضعف ما نقله للمقام من
 الاجماع الثالث على جهة من اجابته منها ما رواه في رواية في الصحيح عن ابي جعفر عليه السلام قال سئل عن ملك
 تزوج بغير إذن سيده فقال له لا بأس به ان شاء اجابته وان شئت فقل في هذا فقلت اصلحوا
 الله ان الحكم من غيرهم وادبراهم الحق واصحابهم يقولون ان اصل النكاح في سبب فلا يعمل اجاره السيد
 فقال ابو جعفر ان لو لم يعص الله ما عصى سيده فانه اجابته ففعله ما رواه في رواية اخرى بعد
 ان ذكره في بعض النسخ ككلام السيد مع حقوقه لا يجازى فقلت في بعض النسخ ان في اصل النكاح كان
 حاصلاً فقال ابو جعفر نعم انما يشبهه لا يوجب عاصيته وانما عصى سيده ولم يعص الله ان ذلك
 ليس كما ينبغي ان الله تعالى عليه من نكاح في عدة وشبهة وجه الدلالة ان الرواية بين ذلك على
 ان النكاح العبد الغني المأذون انما لم يقدح في حقوقه في الاجابة لانما يعص الله في رواية اخرى
 سيد فيه فقلت على ان حصى ان النكاح الذي من اتمام المعاملة بوجوب الفاء كان قيل كيف
 اثبت على السيد عصى ان السيد يعلم الاذن مع ان عدم الاذن اعم من المنع وهو الجيب عصى
 واليقع عصى ان السيد يستلزم عصى ان يقم حيثما وجب على العبد طاعة سيده في كل حال وفي
 الاخر قلنا ان الاول قد وقع بان يمكن تفيد العصى ان يصور المنع من النكاح فلهذا في انما
 عصى سيده على نقد برهنة من يمكن تركه على اطلاقه بشرط ان العادة من نكاح المنع بحيث
 ان سيده المولى جازية على عدم الرضا بتقديم العبد على مثل هذه الامور وان الاذن وانما الثالث
 قلنا جيب من عدة بتزويج عصى ان يقم على معنى انه يعصى الله واقعا حيث لم يعص السيد لئلا
 حيث لم يعص السيد واقعا مع حقوق اجازته وتزويج عصى ان السيد على عصى ان في النظر قبل وقوع
 ادعاءه واخرى بان المراد بالعصى في المعنى الخاصة في المعنى الجارية الفساد
 فلا ينبغي ان يتلوا في معصية السيد لعصى فيهم واختاروا الحاصل المذكور وهذا الوجه واشهد به

يقول على الرواية الثانية ان ذلك ليس كما ينبغي ان ما حرمت الله فمقت عليه من نكاح في عدة وشبهة
 منها سيده يفسد من جازية من ان يعصى الله في عصى عولت تزوج بغير إذن سيده اها من الله
 حصى لولاه قلت حرام هو قال ما انما هو حرام قل ان لا يفعل الا ما رواه مولاه وصفا ما وروى من
 خلق في حاشي جليل ليس بشي من خالف كتاب الله في كتاب الله ومعه من اجابته في بعض
 في بعض من خالف كتاب الله والسنن والكتابر والسنن في الكتاب والسنن في بعض
 كل شي من الكتاب الله فهو من الكتاب الله عر وجل وجه الدلالة انما انقضت خالفه
 كلية وهي وجوب وكل شي خالف الكتاب والسنن اليه في وجه الدلالة انما انقضت الكتاب
 السنن من البطالان والمعاذلة الحق في الفقه لا حواء في وجه الدلالة ان الذي يوجب
 الفساد انما كان التزويج اياه واجاب عن الرواية الاولى ان النكاح من الحصى انما يثبت في
 المقام الثاني انما لم يعص الله في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ
 على نقد في الاجابة وانما في نكاح لم يعص الله في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ
 العصى ان على ذلك وقوع العبد عند خالف ما ينبغي ان على ما قرأنا في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ
 المحول على صورة المنع مع ان النكاح احتصاص المنع بالنكاح الصحيح دون الفاسد وهو في حاشي
 حال المنع في ذلك قوله في الاجابة في اجازة من المراد اذ رضى بعضه بقوله صحيح على ان الرواية
 الثانية ضعيفة والاولى سالحة للتزويج على الزام الحاشي الذين قال الحكم ابن حبيب على ما صرح به في النسخ
 غاي والمظاهر ان ابراهيم القاضي مثله في الرواية اقيم اشعار بذلك وكذا كان قد دللنا في الرواية
 على ان الذي من المعاملة بوجوب الفاء ومع النكاح وحله على التعصيل فيكون ليس بالذي من حاشي
 على نقضنا المختار وعلى مقتضى ما اشعار فيها بالفضل واماعن الرواية الثالثة في حاشيها لا اشعار
 لها بالمقصود ولعل ذلك هو الذي لا دلالة في وقوعه من القادر ما من الرواية الاخرى في ذلك النكاح من
 الحاشي فيها الحاشي الذي هو الوجه في برهنة ما ذكر فيها من اسباب اطلاقه بدو في الاستدلال
 فيطلق المطلق ولو سلم ان المراد في حاشي الحاشي فليس في ذلك خالف الحكم التكليفي اليها ما وجب
 الفاء ان لم يثبت بعده لانها عليه فكونت في حاشي الحاشي في الحكم التكليفي اجزا الحكم للعصى
 عليه من الفتوى والقول في الزام اجازته ودعوى ان العصى في الاجل انما على المطلق في عمل المنع
 ان ذلك ما عليه هذا ولا يقدح في اجازته ولا في حاشي من قال بذلك على العصى بان الله عز وجل

والله اعلم
 له نزهة

والله اعلم
 له نزهة

لو لم يكن صحيحا لم يكن شويهاً أو القائل بالجلال ان المهر من صوم يوم العز والصلوة في
 الاوقات لم يكن هذه هو الصوم والصلوة الشرعيان للاسالك والمجاهدين واليهما لولم يجمع لك
 حصص متعاقبة يكون في المهر من فائدة والمجواب اما الاكلان لا يقتصر على قوله نعم ولا شك ان
 الماهر في صلاة في الصلوة الام اقل ذلك فان المهر من فائدة المهر من صوم يوم العز والصلوة في
 باركها بالانوار بل اما في المهر من صوم يوم العز والصلوة في باركها بالانوار بل اما في المهر من صوم يوم العز والصلوة في
 تكافح وهو معنى الصلوة لاصولها في تلك الايام وهكذا اما في المهر من صوم يوم العز والصلوة في
 على اتمام صورته في هذا المهر من صوم يوم العز والصلوة في باركها بالانوار بل اما في المهر من صوم يوم العز والصلوة في
 انتم يقولون ان هذا المهر من صوم يوم العز والصلوة في باركها بالانوار بل اما في المهر من صوم يوم العز والصلوة في
 ما في من الصلوة في الاوقات المتكررة قبل عاشر حارج عن محل الصلوة وقد تقدم الكلام فيها
 بما لا يرد عليه ويمكن ان يجاب عن الوجه الثاني بقوله بان المهر من صوم يوم العز والصلوة في
 والمحل معنى المتعبد به وقد سبق الكلام فيها في هذا المهر من صوم يوم العز والصلوة في
 بين المهر من صوم يوم العز والصلوة في باركها بالانوار بل اما في المهر من صوم يوم العز والصلوة في
 الى الوصف دون الوصف في حكمه في الرب المهر من صوم يوم العز والصلوة في باركها بالانوار بل اما في المهر من صوم يوم العز والصلوة في
 صحيحا او صحيحا في الوصف في حكمه في الرب المهر من صوم يوم العز والصلوة في باركها بالانوار بل اما في المهر من صوم يوم العز والصلوة في
 والمهر من صوم يوم العز والصلوة في باركها بالانوار بل اما في المهر من صوم يوم العز والصلوة في
 وقد سبق الكلام في هذا المهر من صوم يوم العز والصلوة في باركها بالانوار بل اما في المهر من صوم يوم العز والصلوة في
 الصلوة والعبادة في موضع الاحتجاج وبالعكس معا والادب في اقتضائه الصادق في المهر من صوم يوم العز والصلوة في
 ولعلنا ان جزء العبادة عبادته في المهر من صوم يوم العز والصلوة في باركها بالانوار بل اما في المهر من صوم يوم العز والصلوة في
 معلوم في المهر من صوم يوم العز والصلوة في باركها بالانوار بل اما في المهر من صوم يوم العز والصلوة في
 بالباطل على تقدير قيام دليل عليه فيستكشف به عند التحقيق من بطلان المهر من صوم يوم العز والصلوة في
 الاول على تقدير قيام دليل عليه فيستكشف به عند التحقيق من بطلان المهر من صوم يوم العز والصلوة في
 الاعتبار في المهر من صوم يوم العز والصلوة في باركها بالانوار بل اما في المهر من صوم يوم العز والصلوة في
 ذلك وجوب ضاد الشك بالبيان المتقدم ومنه وجوب ضاد الشرط في المهر من صوم يوم العز والصلوة في
 ان المهر من صوم يوم العز والصلوة في باركها بالانوار بل اما في المهر من صوم يوم العز والصلوة في

وغيره

وبقضية هذه قضية بغيره من العلامة على ذلك التفصيل السابق لك الشبهة من المهر من صوم يوم العز والصلوة في
 والوصية فيكون على هذا المهر من صوم يوم العز والصلوة في باركها بالانوار بل اما في المهر من صوم يوم العز والصلوة في
 وحيد المهر من صوم يوم العز والصلوة في باركها بالانوار بل اما في المهر من صوم يوم العز والصلوة في
 وقد يتعلق المهر من صوم يوم العز والصلوة في باركها بالانوار بل اما في المهر من صوم يوم العز والصلوة في
 على هذا المهر من صوم يوم العز والصلوة في باركها بالانوار بل اما في المهر من صوم يوم العز والصلوة في
 الصلوة فيكون على هذا المهر من صوم يوم العز والصلوة في باركها بالانوار بل اما في المهر من صوم يوم العز والصلوة في
 منه علم يظهر ان امة حرة في المهر من صوم يوم العز والصلوة في باركها بالانوار بل اما في المهر من صوم يوم العز والصلوة في
 ذلك فان الشك في المهر من صوم يوم العز والصلوة في باركها بالانوار بل اما في المهر من صوم يوم العز والصلوة في
 ما في المهر من صوم يوم العز والصلوة في باركها بالانوار بل اما في المهر من صوم يوم العز والصلوة في
 بغيره من المهر من صوم يوم العز والصلوة في باركها بالانوار بل اما في المهر من صوم يوم العز والصلوة في
 ما في المهر من صوم يوم العز والصلوة في باركها بالانوار بل اما في المهر من صوم يوم العز والصلوة في
 ان كية المهر من صوم يوم العز والصلوة في باركها بالانوار بل اما في المهر من صوم يوم العز والصلوة في
 لا ينافي في المهر من صوم يوم العز والصلوة في باركها بالانوار بل اما في المهر من صوم يوم العز والصلوة في
 في المهر من صوم يوم العز والصلوة في باركها بالانوار بل اما في المهر من صوم يوم العز والصلوة في
 باللفظ والمذكور كما في المهر من صوم يوم العز والصلوة في باركها بالانوار بل اما في المهر من صوم يوم العز والصلوة في
 التحديد مستفاد من كلام بعضهم في المهر من صوم يوم العز والصلوة في باركها بالانوار بل اما في المهر من صوم يوم العز والصلوة في
 على الفلق والمهر من صوم يوم العز والصلوة في باركها بالانوار بل اما في المهر من صوم يوم العز والصلوة في
 الدلالة في المهر من صوم يوم العز والصلوة في باركها بالانوار بل اما في المهر من صوم يوم العز والصلوة في
 الذي في المهر من صوم يوم العز والصلوة في باركها بالانوار بل اما في المهر من صوم يوم العز والصلوة في
 على تعليق وجوب الاكرام على المهر من صوم يوم العز والصلوة في باركها بالانوار بل اما في المهر من صوم يوم العز والصلوة في
 بالواسطة وعلى التبع الثاني بواسطة المهر من صوم يوم العز والصلوة في باركها بالانوار بل اما في المهر من صوم يوم العز والصلوة في
 المهر من صوم يوم العز والصلوة في باركها بالانوار بل اما في المهر من صوم يوم العز والصلوة في
 لغو لا يكون وجوب الاكرام وهو يوجب في المهر من صوم يوم العز والصلوة في باركها بالانوار بل اما في المهر من صوم يوم العز والصلوة في
 الكلام ما دل عليه اللفظ كان موضوعه في المهر من صوم يوم العز والصلوة في باركها بالانوار بل اما في المهر من صوم يوم العز والصلوة في

نحو

ما يقع الا على ان يثبت في ذهننا ان هذا النوع لا يتعلق على شيء من مصاديقه بل انما هو كونه ما دل عليه
 اللفظ في كل النطق وما دل عليه للفظه والمركب من شقين ليس من احدى النطقين بل هو مركب من
 بان له ما دل عليه اللفظ في حد ذاته ما دل عليه في لفظه ولو على بعضه متبكي من معنى بعض الماد كونه
 من كل النطق ولا يفتي بعد وان المراد ما دل عليه باعتبار التركيب واللفظ لا يدل على شيء من ابعاده
 هذا ما دل عليه اللفظ ومنها ان هذا النوع يصدق على لولم للفرع او كمالها ما دل عليه كلاس
 بالبناء على التواضع او دلالة عليها مع انها لا تفتي معنى ما دل عليه اللفظ ويمكن الجواب عن ذلك
 المراد بالوصول في حد لولم المركب ويجعل الضمير ملجأ اليه في هذا النوع ما دل عليه ان احد وما
 المكونة كمالا من قوله بل يكاد ياتي لها في تسامها لوجه في المقام ان جعل الحدود المكونة عند
 الفظية لغرضية و يرجع في معنى ما دل عليه اللفظ هذا ولو عرف المصنف بان هذا النوع في ذات
 غير مذكور في لولم المكونة او انشأ مذكور مع اختلافها في الحكم بناء على ان هذا النوع في ذاتها
 فيه مع ظهوره في لولم في المنطق بناء على ذلك فربما قد يعرف الى البعض ان جعل ما دل عليه اللفظ
 الصريح من المصنف وهو على اختلافه من جهة
 الصريح ما دل عليه اللفظ بالذات في القضية المعطية والمجواب المداولة في نفسه وهو على ما ينبغي
 ويعرف الصريح من اللفظ بالذات في القضية المعطية او اما او اشارة لان ما دل عليه اللفظ
 اما ان يكون مقصودا للتكميل في الخطا بالذات او لا والافتقار هو المداولة على سبب الدلالة الاشارة كلفه
 الا يبين على اقل الحال ان احد هاتين السورتين لبيان حق الوالد والحق لبيان احدى هذه الفصول وليس
 منها ما يبين اقل الحال وان كان الاول فهو على معنى من الخطا ان يتوقف صدق الكلام او صحة جملته
 وهذا هو المداولة على سبب الدلالة للاقتضاء فالصدق يتوقف من امثلي الخطا والمباين فان صدق
 الكلام يتوقف على ثبوت المداولة والحق والصدق قد تكون مغلبة على قولهم وان شئت العترة
 فانه لو لم يثبت في لولم لم يجمع الكلام صلا وهذا معنى على مقتضى عدم التوقف في لفظ الفرية
 وقد تكون شريطة كقولك اعتق عبدك حق على الفان اقتضاء الحق بالملك يوجب تقدير
 الملك اى ملكا على الفان فان يقترب بالحكم ما لو لم يكن حلة له لا استبعادا فانه به فيحصل على
 التقليل وان لم يصح به وهذا هو المداولة على سبب الدلالة بالذات او لا كما قال السائل وانصت على
 فانه قد سهر ومضاهى كذا في كذا فانه قد سهر ومضاهى كذا في كذا فانه قد سهر ومضاهى كذا في كذا

القول

المسؤول عنه على لوجوب الكفاية ولا بد من هب عليك انه ينبغي فيه بل ما ذكره في هذا النوع
 على التمثيل التخصيص لعدم اختصاصه بالخاصة في هذا يقال هو ما دل عليه اللفظ لا فترانه ما
 يستبعد مع عدم اراة واعلم ان الفان التي توجب شدة اللفظ من معناه الجعلي الى المعنى الجازي
 قد يوجب ذلك لثبوت حد في الكلام على كذا في قوله نعم لا يثبت في اللفظ في حد ذاته
 على الفان هذا والقول عليه لولم انك بيب على قدر برهان على الفان او صحة كقولك جنبي يا سدي
 فان اللفظ الجعلي يجمع اسما واللفظ لا فترانه لولا ان كان مستبعدا من شهادة حاله وضميره
 مثلا كقولك سدي اسما في الجملة في التثنية بكون في الجملة بعد كونه اسما حقيقة وان كانا كان
 في المقام ما يثبت ذلك في لفظه وان قرينة الجاز لا يحسن ظننا من هذا احد في المقام فتتبع في معنى
 الواحد في هذه الفان لا يثبت فيكون دلالة على ذلك ولذا لا يقتضي ما دل عليه اللفظ في ذاتها
 وزعم بعض المعاصرين ان دلالة الجاز الذي تكون قرينة معنى العقل داخل في المنطق والصريح والذات
 من مذكور في لولم المداولة استظهره في لولم المداولة في لولم المداولة من اختصاصها بالجاز
 في لولم المداولة يكون قرينة العقل وهذا فاسد من جهة ما قلنا في لولم المداولة في لولم المداولة
 غير مذكور في لولم المداولة على ما هو المعروف بينهم في تعريف المطابقة مع ان المعنى
 من هذا المعنى والوضع كما فعلناه ولم نقف على من يتكرونا ان يكون اللفظ جازيا على
 واما انما يقال ان جعل القيمة غير شاملة لمثل هذه القسم مع ان من معطياتها وانها ما لا يثبت
 الذوق السليم لما في من معنى حقه مثل هذا لا والبيان على ان هذا المحققين واما انما يقال ان
 صاويهم لبعض الاماها المداولة يشمل بالجلل هذا الجاز باقتضاءه فلا وجه لقتضيه بل الجاز في اللغة
 او الجاز الذي قد ثبت الفعل المحرم ذكره هو مثلا او مثالين من بابيه مع ان المثال الذي ذكره
 الذي قد ثبت العقل من باب الجاز في الاعراب يقيم هذا الظاهر
 التثنية باللفظ على مقتضى الحكم عند انقضاء الفان هب الى كل فريق ولا يكون على اسلاف
 والبيان والامتناع الشرط لتضيح مورد البحث فتقول الشرط في اللغة الوهم النقص والتميز
 صرح به في قوله من شرط الذي يقع في الحق وهذا الشرط معني العلامة في الظاهر واللفظ
 بالقرينة ان لفظ عليه بعضه هو شرط السلف وليس بالسكون على انهم قد اختلفوا في هذا
 وبلا بد من مطالعة أهل العقل لو قد من تحققت في حق المقدمة وقد اختلفوا في رتبة البسوط من رتبة

وقد يعلق ويراد به المحلة المصدرة بأحدى ادوات الشككة في ذلك وهذا هو الذي في المقام
 قد يجري عليه مصلح العلم العبرية ثم يعمم من فشر التواقي في الامور القليلة فلا يعمم من متوافران
 وتخصيص الاول بالامور الظاهرة في موضع معين حيث لا يوافق ان التواقي للمقام لا يختص
 بالتعليق بانه انما يجرى بجمع الموضع التواقي في التعليق على البين يفسد التخصيص للمكان التواقي
 على التعليل بانه لا يجرى بجمع الموضع التواقي في التعليق على التواقي في كل موضع التواقي بانه ان الشك في
 ان يكون اذا استعمل في الشك او يجري فيها وفيها تضمن معنى الشك من التواقي في التواقي
 يجري مشعره بانه معنى الشك بين المجملين على ما هو النظم او كالموصول والموصوف حيث يدل
 الغناء او جوهرا بانه على ما ذكره اهل العربية من تضمنه بآج معنى الشك وجو من الشك من معنى
 على ان ذلك المذكور في انتماء الوضع منه من انتماء النظم الى التواقي في التواقي في التواقي
 من متينها بالوضع شيئا عند هذا يعلق في التواقي في التواقي في التواقي في التواقي في التواقي
 بالتضمن ثم الظاهر من التواقي في التواقي في التواقي في التواقي في التواقي في التواقي
 مطلقا وانتم من التواقي في كل التواقي في التواقي في التواقي في التواقي في التواقي
 عند انشاء الشك بالوضع في التواقي في التواقي في التواقي في التواقي في التواقي
 فليق التواقي في التواقي في التواقي في التواقي في التواقي في التواقي في التواقي
 في التواقي في التواقي في التواقي في التواقي في التواقي في التواقي في التواقي
 ما يحمله يقتضيها عند انشاء الشك في التواقي في التواقي في التواقي في التواقي في التواقي
 ما نعلمه الثالث صحة ان يكون الشك سببا لغيره اما سببا لغيره او لغيره او لغيره
 او وضعا غير انما هو في التواقي في التواقي في التواقي في التواقي في التواقي
 الشئ طالعمدان يكونا معلولين لغيره وكذا ان يكون الشك سببا لغيره او لغيره
 فادوات الشك في هذه الموارد وتفاوتها انما اشكل لا فائدة كون الجزء لا يفسد الشك اما
 وان الشك سبب لغيره او سبب لغيره او سبب لغيره او سبب لغيره او سبب لغيره
 اختصاصا من لغيره او سبب لغيره او سبب لغيره او سبب لغيره او سبب لغيره
 ان المعنى لا يفسد في بعض ان يكون شرحا في سبب لغيره او سبب لغيره او سبب لغيره
 وسبب لغيره او سبب لغيره او سبب لغيره او سبب لغيره او سبب لغيره او سبب لغيره
 شاهدت موضع كذا فقل كذا اذا كان السبب الوضعي للطلبها هو لا يفسد الشك في التواقي

دون غرضها لكن حيث ان الظاهر من التواقي في التواقي في التواقي في التواقي في التواقي
 من عند المطلق كون الشك شرطا في التواقي في التواقي في التواقي في التواقي في التواقي
 والتواقي لانها ان يكون للمسلم شرطا بالحق المتقدم والادام مشروطا بالحق المتقدم
 لاداة الشرط دون الشك فانه قد يكون لاداة الشرط شرطا بالحق المتخصص ولهذا يعرف مطلقا
 اليه بهذا هو الشرطية الشك في التواقي في التواقي في التواقي في التواقي في التواقي
 في الموارد المذكورة ليس للمعنى ولعلهم كذا في التواقي في التواقي في التواقي في التواقي في التواقي
 التواقي في التواقي في التواقي في التواقي في التواقي في التواقي في التواقي
 الشك في كون التواقي شرطا على التواقي في التواقي في التواقي في التواقي في التواقي
 الاكراه وسبب في التواقي في التواقي في التواقي في التواقي في التواقي في التواقي
 جرم بان من استقام استقام الاجزاء لم يستقام التواقي في التواقي في التواقي في التواقي في التواقي
 بالشرط على استقام التواقي في التواقي في التواقي في التواقي في التواقي في التواقي
 استقام التواقي في التواقي في التواقي في التواقي في التواقي في التواقي في التواقي
 في التواقي في التواقي في التواقي في التواقي في التواقي في التواقي في التواقي
 التواقي في التواقي في التواقي في التواقي في التواقي في التواقي في التواقي
 فان قلت تميز المحل في التواقي في التواقي في التواقي في التواقي في التواقي في التواقي
 عن الوصول اليها فكيف يتبين ما رأت هذا التواقي في التواقي في التواقي في التواقي في التواقي
 يطرأ في الاجال اليها فكيف يتبين ما رأت هذا التواقي في التواقي في التواقي في التواقي في التواقي
 بان وصول التواقي في التواقي في التواقي في التواقي في التواقي في التواقي في التواقي
 علم البيان مطالب في التواقي في التواقي في التواقي في التواقي في التواقي في التواقي
 لغيره او سبب لغيره او سبب لغيره او سبب لغيره او سبب لغيره او سبب لغيره
 بطلان ضد وعدم جواز اجتماع الامر والامر في شئ واحد في التواقي في التواقي في التواقي في التواقي في التواقي
 فيها ما قد يفسد سبب العلم من الوصول اليها من هذا يظهر ان يجعل في التواقي في التواقي في التواقي في التواقي في التواقي
 وحيث ان سبب الوصول من التواقي في التواقي في التواقي في التواقي في التواقي في التواقي في التواقي

ان ترد فيه بغير ذلك ولو كان عالم الاكوار متقدما لو كان كونه لا كونه وبقوله ان كونه متقدما
وهذا يظهر من بعض ما ذكره من المدح ان يتقدم على ان يكون المراد ان لو لم يكن سببه
عدم الاول لعدم سببه فانه كلامهم عموما في ادراكه ان ذلك هذا كونه المبدأ على
طريقة القول لا يقتضيها الشدة اليه من ان لا يكون له وجود الا على ان الجزء الممتنع كان لا زما
الحصول على نفسه في حصول الشئ الممتنع من غير اختصاص له بكون الاول شيئا للثاني او بالعكس فان
المعنى من قولنا المائل لوجه في ذلك كونه ان الاكوار الممتنع كان لا يتم الحصول على نفسه حصول
الجزء الممتنع وهو هذا في سببه الاول الثاني في مثله ذلك سببه تعينية افعاله واستلزام
الاطلاق وخصومه المورد هذا واما ما استلزاما واجبا من انها لا متناع الاول لا متناع الثاني
فقد ظهر واضح الفاد للقطع بان ذلك الوجه في ذلك كونه ليس بواجب ان لا يمتنع
لا متناع الاكوار ولا يستلزم على امتناع الجزء على ما متناع الاكوار كيف ان الجزء الممتنع
قد تقدم على عدمه فينتج ان يمتنع اليه والاستدلال بانها لا يمتنع حيث يعلم عدم الاكوار
او يوجه عليه وكذا في ما ذكره من الكلام في ذلك كونه من حيث العلم بطريق التعريف
باجواب ولو ان كونه في ذاته بوقوعه في الجملة الشوطية مقدم الشئ واقع بينهما استلزاما
او الاستدلال عليه بما يراه في المعلومة وقبوله كلامه وان قوله في الامتناع الاول
لا متناع الثاني معناه ليدل ان شئها لا يمتنع على انشاء الشئ وهو مع وجودها عن ذلك كونه
عقرو متصلا له وهو عدم استلزامه الدعي على اطلاقها بل في اغلب موارد استعمالها الوضع ان
ليس المقصود بقولك لوجه في ذلك كونه ان يراه انشاء الجزئ على انشاء الشئ واما
استلزامه من كونه في ذاته فقد انتم النفاذ في ما اوردته من اجابها لها وادركه على صريح
ارباب العقول في امكان الشئ في ما عندكم لجزءا لثلاث فمقتضى على لزوم الجزء الشرط
من غير قصد الى الشئ باسما لها ولهذا صح عندكم استثناءه من اللزوم لاثباته من التل
فوق استلزامه ذلك لانه على ان العلم باسما لها التل في ذلك العلم باسما لها الاول وجودها انشاء
الملزوم عند انشاء اللزوم من غير النفاذ الى ان علمنا انشاء الجزئ في الخارج مالم يرقم قال
لكن الاستعمال على قاعدة المعنى هو التابع المستفيض وشعبه في ذلك بعض المعاصرين اقول
ليس لا باب العقول في ادراك الشئ من حيث افادتها للتعريف اسطرلج جيد به بل استلزامه

لها اجابا جاد به على حسب وصاها الاصلية ثم كثيرا ما يأتون بانها القسرية الشئ والجزء
المعلمين ولو ان الشئ والجزء الممتنعين وهذا البق شائع في غير غيرهم كما لعقبا ويليكم
فهم من حيث التعليق كسما الا تطبيق الجزاء على الشئ كما هو من لواحق الاصل ثم يرددون فيقولون
لو كان الشئ مائة فالجزء موجود وان وجوده لا ينافي مع وجوده بل هو وجوده في ذاته
على عدمه الا قد لا يوجد الاول على وجود الثاني وليس غيرهم ان العلم بوجوده لا ينافي مع العلم
بوجود الشئ كما يترجم لوضوح ان لا يمتنع بين العلمين ان كثر ما يعلم بوجوده فلا يمتنع
ويكون وجود الثاني او عدمه الممتنع لعدم العلم بالثبوت ولهذا نحن الحاشية الى اثبات الملائمة كيف
يستقيم اجابا التعليق بين العلمين واما كون الفرق الثاني الحارها الاستدلال بها فليس
فيه ما وجب اجابا الخرج عن معناه الا على ان الواضح لم يمتنع وضعها ان لا يكون الغرض من ادراك
ذلك كافي للنفاذ الى الجزئ التي توضح في الاستدلال فان المقصود من اجابا انها الاستدلال
فيها على شئها ولا يوجب ذلك وجودها من معانيها الاصلية في المرتبة ان ذلك من المقاصد
المعتلة جمعها بينها من غير ان يتعلل بغيرها بما فطر ان كون الا بد صوابا لاثبات استلزام الشئ
وهو مقدم الا انه لا متناع الجزاء وهو الفاد لا ينافي كونها لونها استلزام معنى الاصل
من ذلك لانه على ان الجزء الممتنع لا يتم الحصول وجود الشئ الممتنع كيف وعلمه من ادراكه فاديه
بالا بد فاستلزامها فيها موافق لوضعها الا على ان قاعدة التعليق ولا متناع واستلزامها مثل هذه
المقام شائع لغيره فاقول في ذلك من قال ذلك فليحتمل انه لو كان غيبا لما صنع كذا في ذلك
فالجزء في البلدان لو كان في البلد جهة الدنيا لا يمتنع ذلك ولعلم ان لو قد خرج من مورد هذا
الاصل في قولها تارة حيث لا يمتنع الشئ والجزء وقد مر امر وجب استلزامه الجزاء
فقط ذلك حيثما يكون الشرط في التل مقتضا لغيره الجزاء فو قد خرج به عند د واهم
حصوله نحو غير العبد يجب لو لم يمتنع شئ بعضه فغن عدم العصبان اذا كان لازما على تقدير
عدم الخوف فعلى تقدير الخوف يكون ثابا بطريق اول فليتم من ذلك د واهم عدم العصبان لا يستلزم
وليس ذلك مستفاد من اسأل لو لم يمتنع ما يمتنع من النفاذ الى ان ليس معناه لو لم يمتنع ما يمتنع
ما يمتنع ان لو لم يمتنع ما يمتنع على اصلها وان النفاذ في الجزء ليس عدم العصبان بل المقيد من يعلم
الخوف في ان عدم الخوف متنع كذا ذلك عدم العصبان المقيد به متنع فليصنف من الجزاء المقيد

يقتضون

بالأمم بأن الشارة مستلغى تعيين المتأخر فيه وفي تعيين النسبة المتأخرة عند عدم العمل بالأمم
الاعتبار وعلله فقولك أنت الجمل بالعلمان محال بل قد استعمل هذا حقيقة الخلق في علمنا
ويظهر من هذا القصر نظر الملة أن ما جاز العقل لم يبق لغير حط سبها ولا لم يكن جازاً للعقل بل بالاعتبار
نظراً لتلك التاكيد المعنى ونخرج به من هذا القياس قولنا زيد الصديق بدليل صحة تأكيده على العلم
من وجهه على الحالة في المعنى الذي هو موضوع هذا وجه تأنيده في حقيقة وجه يظهر من التأنيده الذي
في الوجه الأول ومنها أن المقصود بالوجه عند تعريف الجمل بالأمم لو كان هو الذات على عادته
لوضع تعريف الجمل لأن هذا المعنى ما يفيد الجمل المتكرر أيضاً فلا بد أن يكون المقصود به الاستعداد
في الحقيقة والمضمون ولذا جاء به الجمل في تعريف الجمل فربما علم أن المقصود به الجمل الذي هو
جمله هو الجمل المتعارف ويظهر من هذا القصر أن الشيء لم يتجاوز من نفسه مع الله تعالى في الواقع
ليس بحقيقة موهومة حقيقة الجمل فيكون فيه من المبالغة ما لا يخفى ومنها أن كسر الألف في قوله
عليه لم يصر في الحكم بمرئى الاختصاص خياراً بالخاص عن العام والتلخيص أما الملاحظة في
إذا تقدمت عدم لخصائص الوصف المحكوم به وما يطل أن الله تعالى ما يثبت للشيء بل يجب
حينئذ أن يكون ثبوته بعد كونه وبكونه ثبوته للصلح في إثباتهم وفيه نظر لأن ما ذكره في بطلان
استلزامه نتيجة إذا كانت الحقيقة كلية وهي موهومة إذ ليس في اللفظ ما يوجبها واحتجاج بعض
المعاصر من عليها بأنه إذا لم يكن نفس حقيقة الجمل لأن مصداقه وهو ليس بغير حاصل لعدم
العهد وعدم ثباته في الجملة العقد الذي جعل على الاستعانة مرده وبأن الاستعداد
الثابت على تقدير الجمل على العمل الذي إذا مقامه اتحاد الحكم بمرئى من أراد الحكم عليه
وكذا إذا جعل على الماهال فتمت بما يستلزم من جهة التكرار حيث أن العهد الذي في معنى التكرار
مع الخبر عند المعرفة الصفة جمل للأم على الجمل ولما يبين من اتحاد مع الزيادة مع
اتحاد جمل هو حقيقة الجمل المتعارف المحصور ليجوز اتحاده أيضاً مع غيره من الألفاظ ما لا يخفى
من استبعاد الجمل على الاستعانة أحسن ما يقدح في أن العمل الجديد مفيد العلم بطلان الفكر وهو
قولنا زيد العا لم يفيد لألفاظهم بطلان ما لا ينفك والاشارة إلى الاستعداد فاتهم تسكون
على الزائدة للعلم صفة التقدم بأن العالم لا يصلح الجمل بل في نفسه كماله ويكون الخيارات
عنه بأنه زائد على الجمل ولا للمعنى في التقدير أو استغناءه فيكون الجمل هو الاستعداد فيفقدان كماله
عليه

عليه العا لم يفيد وهو معنى المحصور وهذا بعينه آت في صفة الشاخص أيضاً ولو كان الأول مفيداً
للعلم من الله لو كان التقدم والتأخير غير المقصود المحالة ما تلذبط بيان الملازمة أن الآخر
لشأنه المكين في التقدم والتأخير ولو اختلف في قاعدة المحصور كان من جهة ما يختلفان فيه
استماع أن يختلفان من جهة ما يتساوان فيه وأما بطلان الاستعداد في التقدم والتأخير أيضاً
بغير الحقيقة التوكيدية فمن ما يدل على قربات واجب من المولى أن الوصف إذا وقع حكماً عليه
كان معناه الذات الموصوفة بالوصف العنوان إذا وقع حكماً به كان معناه ذات موصوفة
به وهو معناه الأول فالأقار مع الذات الموصوفة يقتضيه المحصور بخلاف الاتحاد مع الله
فإنه لا ينافي في مشابهة مع بعض قوله فيه واعتبر عليه التماثل في بانه إذا نتجته في الوصف
المتكررون المعرفة فإن معناه الذات الموصوفة فرداً أو جمل فلا يقيم الفرق وهذه الحاشي
اشيواك بأن هذا إما يرد إذا كانت اللام موصولة وأما إذا كانت للتعريف فلا فرق بين
جداً معرفهما وبين حمل المكي في كون الجمل فيهما المقصود وكون الذات وهذا
أن المقصودات مردودان بأنه لا فرق في المقام بين الوصف المتكرر من الجمل
بالأمم الموصولة وغيرها في أن المقصود منه عند العمل هو المقصود وتحقيق
المقام وتنقيح الملام أنه قد استمر في مسألة الوضع بالعلم عند هذا العلم
لأسماء المنطقيتين منه قوله ثانياً أحدهما أن الماد بالمرئى في الفرق والآخر
وبالجمل المقصود أي المقصود المحل وثانيه أن الماد بالوصف الذي
دنا الجمل الوصف فظن جملة في القاعدة الأولى أن الفرد اعرف من الجمل
الحقيق لا يقع محلاً الاستعداد بل ادعى المحقق الشريف عليه الشرح
عليه الضرورة حيث أحال الأمر فيه إلى مراجع الفطرة السليمة
وظن بعضهم في القاعدة الثانية كالفرا الذي علم ما نسب إليه أن
الاسم في مثل هذا المنطق زيد يتعين للابتداء لئلا يفتقد الآت
والصفة للمركبة لئلا تتماثل أنه سببي أي مقنع قائم بعينه في
في الخارج كما يظهر من مقابلة الذات لا الله يدل على البحث المنسوب
المعنى كما تقول به في الفعل فظهر من هذا أن ما عرى الأفعال

فانجزوا لكمين وينزلهم بقوله تعالى لا تخفتم الا بغير احذروا الله فلا جناح لها ان تصدق به
 حيث ان المنع لا يكون ظاهرا الا عند الخوف فلا بد على عدم جواز الخوف منه عدم الخوف الثالث
 ان لا يكون جوا بالسؤال عن الكوثر كما لو سئل هل في غم للشاة فله كوة وخوف ثالث الجمع ان لا
 ان لا يكون هناك ما يرجع اليه من عدم المذكور من جماله او خوف ذرة او خوف ذلك انما
 تركه منهم ان غاية المفهوم انما يظهر ان كان الحكم فيه مخالفا لاصل ما اذا كان موافقا له كما
 في اشتراك في استحقاقها فانما الحكم ما ثبت فيهما بالاصل وهو لا يخرج انما اشتراك في
 من ذلك يكون حكم المفهوم من كونه في الغرض من جهة الاصل ولا يخرج ما فيه اذ المفهوم انما يتناول
 لا فرق فيه بين ان يثبت موافقا للاصل او مخالفا له مع ان الثمرة تغلب في الخارج على اعتبار
 لثبات لا ينحصر المفهوم في الموارد التي كلها بل قد توجد في موارد غيرها فتعقل البعض فان كانت
 اختلفت بعض الرمان يدل على عدم اطلاق الجمع وقوله لا يخرج اصل بعض الحكم يدل عليه اطلاق
 قوله لا ينحصر المفهوم لاشارة برون صدق في الحقيقة والكلمة بغير على فهم حيث ان تطبيقهم الجوزي
 الدليل على سلبه وعدم الاحتداد بالظواهر العرفية ومنها ليس كل اذا استعمل في الثالث التعليل فان
 قوله ليس كل كلام مفيد او ليس كل كلام صدوق وفيما يدل على ان بعض الكلام مفيد وبعض
 الصدوق وفي جواز وقوعه مستوعلا في خلا فذلك لاينا في الظهور كما في قوله تعالى والله
 لا يحب كل مختال فخور حيث انه السلب الكلي وقوله ثالث ما ينافي القول والاصح منه
 اعلم ان النعم والقيام حده وكثرة لا يسببها او جعلها من ذلك منتهى والمثل الجمع انما يكون
 المتعسف او القتل والتعرض لها بغيرها وكذا ما به عليها يرجع بالتعريف على الباحث على الملل
 فلتفهم بغير ذلك حد واحد منهما بما يرد عليه ثم تشير الى بعض الحدود مع بعض ما يرد عليه في
 هذا حيف الكلام وفي ضمن الحد المتنازع فيقول قول العالم هو القتل المستغرق لما يصلح له في ذلك
 على كونه اولا بالمشتركة اذا استغرق جميع افراد معانيه اشتراكا ولا افراد معانيه اخرى
 وعلى ما قلنا وكذا الكلام بالنسبة الى المعنى الحقيقي والمازى في وجهه من جهة فهم قوله
 بانما وبعض وضع واحد مما حفظ على قوله ثالث ويكن دفعه بان المراد استغراقه
 لجميع ما يصلح له على الوجه الذي يصلح وهذا لا يتحقق فيما ذكره لا باعتبار احد المعاني على
 ما هو التحقيق لكنه لا يخلو عن بعد وثانيا بالجمع المعرف فان وجوده قائم باعتبار اطلاق

تساوية لكل فرد ولا يصلح له لفظ الجميع فهو يتكلم منه من جعل عمومها باعتبار اطلاقها كانت
 خلافا للتصديق وهذا الاعتراض يفي على اعتبار فيه الجملة فذلك ولا يكون عمومها باعتبار
 الافراد لا ينافي لحد صدق الحد عليه باعتبار كونه مستغرقا لاجزاءها ايضا فمرد بان يكون ذلك
 منها او خصصت لافراد في تلكه وانما اذا كان في افراد اربعة او خمسة فيمكن ان يعمد اليه
 في السببه في كل ذلك فان زادت تساوية لثلاث لا حاد بوجوبها وتلكات لاجزاء الوصفه
 هذا اطلاق بان اطلاق لفظ ثلاثة ولا فلا شك في ثبوت فلا شين والتوحيد انما يحتاج اليه في التثنية
 وقد ينفي عن لا شك بالجميع بوجوب الاول ان اللام يطل على الجوابه فيصدق ان الجمع
 يستغرق جميع جزئيات مفهومه بعد اللام وفيه تعسف لان لفظ الجمع لا يصلح للعدد لا قبل
 دخول اللام ولا بعده ولفظ الحد انما يقتضي ذلك فغير لو تأول بمعنى ما هو صحيح هو وانما
 مقامه استقام فكس هذا التكلم لكن يبقى الكلام في ضرورة الثاني ان المراد جميع جزئيات
 مدلول اللفظ او ما اشتمل عليه اللفظ حقيقة حال حال او جملة كالتساوية فانما يمتثل في جميع
 مرفوعه لانه لا يخلو هذا مقوس بغيره حيث انه متساو والجميع لا حاد التي في جزئياتها
 الواحداني متضمنة العشرة لا انما يقول ليس بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 صيغة اطلاقه على ما يرد عليه او ينقص منه ولا يظهر ان يقال لا يستغرق عشرة جميع افرادها
 كما ينصرف في الحد وبعضها يخرج ولا يخفى ان هذا الوجه ايضا تعسف لعدم ساحة ظاهره لفظية
 فاحتمل ان اشكال بالجميع لا ينحصر بالمعروف منه باللام بل يجري في الغضا فانه ايضا يمكن التصديق
 ايضا باحد التعسفات المذكورة في ضرورة ثارة بالمشتركة انما استغرق جميع معانيه حقيقة على
 القول بوزنه وهذا غاية على قولنا لاشارة لانه بوجوب المشترك في جميع معانيه حيث
 لا يضمن قسم متفوا الحقيقة وقسم مختلف الحقيقة ويكن دفعه ايضا بان التعريف على القول
 بالجميع كما هو التحقيق وقد استراح عن ذلك من احقر صلوحه له بحسب وضع وانما امر
 والآخر غير ومادة من الكميات لا يستغراقه لا فاعلم انما امره وشبهه من غير من قبل
 لانه لا يستغرق ما يصلح له من معانيه بوزنه واجيب بان يقال للمعنى جميع العشرية لا ما يجب
 يتصورها مثلا حاد وهو لا يستغرقه وان الجملة لا يصلح لها في مفردها واعتبر في الجملة بان
 الاضطرار على ان المراد بطولها للجمع اعم من ان يكون الجمع جزئيات مفهومه او اعم من ذلك

منها شيئاً بل ما كانه بلا حيلة حال مدخولها كما هو انسان في وضع المعروف من هذه الامور
 هذه الاشياء لا باعتبار كونها موضوعات لثبوتها فيكون معناها شيئاً كذا في اللغة الانشائية هو الانسان في وضع
 المعروف وكذلك تعريف الامام موضوعه في الابل باعتبار كونها في التعريف حالها شيئاً في اليد من التعريف
 المعينه لان الاشياء تتحقق من هذه الحظرة المعينة بصفة معينة وهذه هي الحقيقة المطابقة للقول بعد القول
 لما بدأ عليه النزول والتميز وتفسيره للقيام وتوضيح اللام ان الاسم الجنس في جميع استدلالات احكامها
 ان يحد من جميع النواحي كما ان كان غير متميز في كل او معزاه فاذ قيل دامت جارية واذ ان الوفاة
 وقعت على الفرد فان اريد به نفس الجنس وادريت الفرد به بصفة الفردية او غيرها كان حقيقة
 وان اريدت الفرد به منه كان بها اذ اومن هذا يظهر وجه ضعف خوف السوء المذكور وانما نشأه ان
 يحد من جميع النواحي وهو يفيد تمامية الاسم فقط وهذا في المعنى يرجع الى تقسيم السابق والظلي يكون
 كذا لان اسم الجنس هو الذي حد النواحي من قولنا هذا رجل فان الظاهر من مقام الاطلاق في المعنى
 انما يكون الفرد به لعدم استقامة اعتبارها مع النسبة وكونها مع النسبة في الموضوع فليحتمل
 في المعنى وكذا ان قيل جازي في المادة انما نشأه ان يحد من جميع النواحي ويسمى بكونه وقد يطلق المنكر
 ما يتصور في اعتبار النسبة ومدلولها فرد من الجنس لا بعينه عجز ان شيئاً من النواحي كانت غير متميز
 فيه احد من النواحي وانما يتصور في احد النواحي في جميع ان يحد من جميع النواحي لان
 جميع النواحي معتبر فيه فلا يتم مع شيئين وبالحال تقدير حقيقة بكل واحد من افراد غير متميز به
 بحيث لا يقع بدلالة فرد فرداً او حقيقة تقدير فرداً لا يحد من جميع النواحي في التقيد بالنواحي في
 تولد ليس بمفهومه التقيد باعتبار كونه مفهوماً بل باعتبار كونه في المادة الملاحظة حال الجنس
 ومنه فيلزم ان مدلوله التكرار جنس وليس بجنس كما سبق الى اكثر من اذ كان فان الجنس لما خرد
 باعتبار كونه مفيد بغيره اي مقترناً مع جزي لا غير ولا فرق فيما ذكرنا في التحقيق مدلوله التكرار
 بين ان يكون الفرد مفيداً عند التكلم كما في جازي رجل او عند الخطاب كما في رجل انتك او كما
 غير سوى عند فاعا في جازي رجل ان التقيد الماثل في المثالين زائد على مدلولها وخارج وطناً
 لو اريد بها مدلولها جازي اولاً فيكون اسم الجنس جازي عند التقيد به يستعمل في نفس مفهومه
 اخصاً للجنس وان اطلق على الفرد لان التقيد بالفرد انما يستفاد من النواحي وتحقق مقام وتوضيح
 ان اطلاق الكل على الفرد يقع على واحد من احدها ان يطلق عليه باعتبار تحقق الطبيعة الكلية

الكلية التي هي مدلوله فيه كاطلاق الانسان على زيد باعتبار كونه انساناً في قولنا دامت انساناً
 وهذه حقيقة فعلها لان اطلاق اللفظ على فرد مفهومه بهذا الاعتبار اطلاق له على نفس مفهومه و
 على قياس الاصطلاح في النواحي المذكور انما ان يطلق عليه من حيث الخصوصية وهذا بما ذكرنا
 اللفظ غير موضوع له كذا هو هذا كذا اطلاق انساناً وزيد به زيد باعتبار خصوصيته والفرق بين الا
 ملاحقة ان اللفظ ان اللفظ في مطلق الاول يستعمل في الطبيعة من حيث هي لان اطلاقه على
 الفرد باعتبار احدية من الطبيعة اطلاق له في حقيقة على نفس تلك الطبيعة فيكون حقيقة ان
 التقدير ان اللفظ موضوع بالانطلاق لا اطلاق الثاني مستعمل في الطبيعة من الطبيعة وفي الحقيقة
 ان انقيس بها واللفظ غير موضوع بالانطلاق بل اذ اعمد به فاستعماله فيها استعمل له في غيرها وضع
 له العلاقة الجزئية والكيفية فيكون جازي في المادة غير موضوع له باعتبار وضعه للطبيعة من
 حيث هي وانما جازي باعتبار فلا ينافي كونه حقيقة فيه باعتبار وضع امر كما لو كان اللفظ مشتركاً
 بين الكل والفرد وكذا انما اطلاق اللفظ على الفرد على فرد معين من مدلوله فانه قد يطلق ويرد
 به الحقيقة المفيدة في فرد معين على ان يكون التعيين سرراً في اللفظ فيكون حقيقة ان لا يرد
 على الطبيعة المفيدة باحد افرادها وقد اريد بذلك من لفظه واديد التعيين من شدة وقوة
 يطلق ويرد التعيين من لفظه مما اذا فيكون هذا تحقق بالنسبة عليه جماعة من المحققين وهو
 مبنيان من الظهور والوضوح والاعم زعم الفاضل المعاصر في توجيه كون اطلاقه حقيقة
 على الوجه الاصل ان معنى رجل صلاح في طرفه التحليل شخص متصف بانه رجل فالله التقيد به
 المستفادة من المادة والنواحي يستلزم هذه النسبة الجزئية على النسبة في قولنا هو رجل
 بالانطلاق المتعارف فهو على هذا حال حيث لا يتجزأ في شيء من طرفه والنسبة هذا يحصل كلامه وهو
 بعيد عن الانتظار المستقيم بالادب فيه وجهه ان لا حاجة به لان النواحي كما عرفت موضوع
 كونه من توجيهها مع انه بين مدلوله المادة ومدلول النواحي نسبة تقديرية به كالتقديرية
 سلامة لان النواحي كما عرفت موضوع للتقدير بالفرد باعتبار كونه آلة التوجيه حال الطبيعة
 وهذا الاعتبار معقوبي يمتنع ان يحتمل شبهة لان النسبة تستدعي تصور طرفيها
 بالاستقلال وهذا ما جعله وزعم في جيبه كونه جازي في الوجه الثاني ان مدلول اللفظ فرد وهو
 الكل لا غير بل هو ان الكل والفرد حقيقة واحدة وموجود واحد فيفيد حصر الكل فيه

فيكون الجزأان زيداً لا غير مثلاً بمعنى يجرى القفل داخل فالوجه معنى قولهم إذا اطلق العام على الخاص من قبل المصنف
 كان مجازاً ثم قال فان قلت ارادة المخصوص من ان لا يستلزم وهو ان المصداق لا يكون في الغرض بل معناه ان هذا
 الشخص من قبل المخصوصية وجب استلزامه لفظ الموضوع لجزء من الكل بطريق التماثل المتعارف وهو لا يتأني
 فيكون الجزأان في غير الشخص والمحصلة ان لفظ الموضوع المعينة لم يستلزمها بل يستلزم في فرضه قبل المصنف
 فيكون مجازاً ولا يلزم منه ان لا يحصرها جانب عنه بأنه ما شئ من الحقيقة من فهم الحقيقة والمجاز ثم
 اورد في بانه سلباً ما حاصله ان الحقيقة معارضة عن الكلمة المستعملة فيها وضعت استلزاماً استلزاماً
 فيطبق التحليل الى ان لا يكون ان لفظ الاسد موضوع لحيوان فلم تعلمه بعبه فادركه لنا ويبدو
 وقوله هذا هو الاسد هذا جزأان في المجاز معارضة عن الكلمة المستعملة في غير ما وضعت لزماً فيكون
 هذا هو الحيوان فيكون الموضوع له ذات معنى هو موضوع له الجزأان في التماثل المتعارف فان اسد في قوله لا
 اسد يرى يستلزم في جزأان الشجاع على حيوان ان الحيوان المخصوص للذات الشبيه لم تقع الاستدلال
 استلزاماً للجزأان واستلزاماً للجزأان الشجاع على حيوان الاسد المستعمل في هذا استلزاماً للجزأان
 فهو مجاز بالامتداد الاول وحقيقته بالاستدلال الثاني فكل الكلام في سائر الكلام انواع المجاز كما اطلق
 العنيت على النبات في مثل وجيز العنيت لان اطلاقه عليه معنى على ان يكون ان النبات هو العنيت
 العنيت الحقيقة لا تدرى من انما يكون مدركه عليه بالكل التماثل في هذا يجعله بين اختيار حقيقة ان
 على نبات محصور من باب اطلاق الكل على الفرد بالكل المتعارف فلهذا يجعله بين اختيار حقيقة ان
 المجاز لا يدعيه من الكل الذي يظهر ان التحول على حقيقة مجازية من استلزام العام على الخاص
 وليس للاحتمال ان العام محصور في انما من تحقير الكل الذي في المعنى في المجاز انما هو تحقير كلامه
 وحقه فيه تحقير اوله فيها فويله من اختياره على الذي في هذا حقيقة والمجاز هو على
 ذلك ان اختياره على الذي في لفظه والحق في انما استلزاماً انما استلزاماً وان اعتبر بين المعقول
 المستعمل فيه ونفسه فغير مفيد للظهور وان لم يمتدح على نفسه لانه لا وان اعتبر بين المعقول
 فيه والوضوح له فان اردت نفس هذا المفهوم فهو سديد لان المفهوم زيد عليه قطعاً وان
 ارد به معروضه المجتهد في المعنى فله بعض المعنوي هو ما لا حاجة الى اعتباره في ما تب
 الحقيقة وغير مستقيم على اطلاقه في ما تب انما ما ان لا حاجة الى اعتباره في ما تب الحقيقة
 فلا بد ان يكون في معرفة العلم بالذات بعد ان على تمام معنى المستعمل فيه اعني ما اريد من لفظه انه

انه موضوع للفظ على التماثل معناه عليه استلزاماً للحقيقة واما ان لا يستلزم على استلزامه في جانب ما في عليه
 استلزاماً الى ان يكون معناه غير استلزاماً للحقيقة غير الحقيقة وهذا كما قد وجد في بعض النسخ الاستلزام
 كما هو الحقيقة في اول الكتاب ولما في المجاز ليس في الاطلاق وجه استلزامه في ان اطلاق العنيت على النبات
 ليس نباتاً وهو ان العنيت الحقيقة هو النبات وكان اطلاق العنيت على النبات ليس نباتاً على معنى قولهم
 نفس العنيت فان ذكرنا ان العنيت في قوله وجيزاً وانما في الاطلاق على احد وجهين الكلام في ما لا يتسام
 بل في المجاز ما وجود العلاقة بين العنيتين في وجيزاً بان اطلاق العنيت على احد وجهين من وجهي الحاجة الى
 ان احدهما هو لا غير من ذلك في حقيقة العنيت الى احد العنيتين معناه الاخرى ولما اطلاق العنيت الموضوع
 بان لا يستلزم على ما بينهما من المناسبة والعلاقة لخصته وشيئة او بغيره ولا يلزم من جزأان تنزل على
 مثله الاخرى ولما ان من غفلة وهو الحقيقة فلا تدرى في حقيقة نباتاً والذات التي تكون كغير من انواع
 الاستدلال على اعتبارها على ما عرج زيد حسنيتها وعلتها كما ان ليس للذات في جميع انما المجاز لا لاد
 مستلزامه عليه انما في انما من ان اطلاق الاسد على الشجاع مجازاً واما علاقته مع الشجاع على حقيقة
 ومجمل ان استلزاماً للذات انما حثارة حقيقة باحدها مجازاً الاخرى في غاية السقوط والضعف لا
 الاستدلال الواحد للتحصيف بالحقيقة والمجاز معاً وان ارد ان ذلك استلزاماً ولو القوة وضعفه فغير
 والله لا سديد في الشجاع ليس معناه زيداً المخصوص ولا من حيث كونه شيئاً على فلا يستقيم معنى انه
 حقيقة فيه باعتبار الثالث فيما ضربه كلام القدم من قولهم اطلاق العام على الخاص باعتبار المخصوصية
 مجازاً حيث دعم انهم اردوا به قصر مدلوله العام على الخاص وهذا غير سديد لعمد المعنى في
 قسماً وعدم سلباً على انهم عليه انما فاسدة في قسماً قلنا لا نسلم محله استلزاماً على
 فرقاً رابطة ذلك وهذا المعنى بان يراوده من هو الرجل لا غير ليدع عن مضان الاستلزام كما ان
 ذلك زيداً لوجود حيث يقصد به التقييد المحصور على سبيل المبالغة وهو قياس مع وضوح المقادير
 وفرض انما ان اطلاق الكل على الفرد او جعله عليه قد يكون بقصر مدلوله عليه قد يكون بقصر
 مدلوله عليه فتارة من حيث المذمومة من حيث الوجود وحيث من حيث المصيبة وهذا قد يكون
 قصر على مذهب الفرد على معنى انما حقيقة واحدة وقد يكون قصر على مذهب منشأ الفهم
 وذلك على الفرق عدم الفرق بين هذه الاقسام فان ما ذكره من اعادة المحصور ما يتم على التقدير
 انما انما انما فان قصره على المجرى في الموضوع او قصره عليه عليه يستلزم المحصور بان ذلك

التي قد تقول زيد الشجاع وزيد بن محمد معينة مصرية مصرية الشجاع وزيد وعمر بقاعدة المبرور
 وقدر زيد بن محمد لا معينة زيد سوى المصية الشجاع والجل على هذين المتدبرين متدبرين وقد يدعي
 ثالث فتدعي انهم نفس معينة الشجاع والجل على هذا ذاق والاشقاء في وجهه دلالة الاول على كونه
 والاول على دلالة الاخير عليه فلان قضية تكون زيد نفس معينة الشجاع ان لا يكون غيره شجاعا
 لان الشجاع لا يجوز عن نفسه واما القسم الثاني فلا دلالة له على كونه فان كون الكل تمام حقيقة
 لا يستلزم اختصاصه والاولا انحصار زيد عن نوع في ذم واحد ولا يجوز في القسم الاول من هذا الاشكال
 وثلاثة من لان الحكم لا يخلق فيه الا على معناه **الكل** ولا في القسمين الا من بين ان كانت الدعوى متفرقة
 على الاستواء لا هو الحكم بان اطلق الشجاع على مفهومه ثم ادعى انه نفس زيد او نفس معينة ووجهه
 ثم وان الاستواء متفرقا على الدعوى بان استعمل الشجاع وزيد او في حقيقة مجرد معين انما الشجاع
 فلا يدعي في غير زيد لان الاتفاق على ما هو التحقيق موقوفة بازاء معانيها الواقعية لا لا واقعية
 واما الاطلاق **الكل** على الفرد يقتصر مدلوله عليه من حيث الادلة والحكم فلا اشتغال في تقرير حقيقة
 حيث لم يستعمل **الكل** الا في معناه **الكل** اذا لم يرد كونه في ضمن الفرد من انفسه والاشكال في خبره لان
 بل من غيره واما استعماله فيه بمقتضى دلالة عليه فلا ريب في كونه مجازا لكونه مستلزما في خبره
 لكونه حقيقة مخصوصة فالاشعار في شي من هذين الاستوائين بالخصر يظهر ان **الكل** بالنسبة الى الفرد
 باطلاق سببا للاحاطة بالاطلاق او اطلاق اعتبارات فله يستعمل في ما سغا على اعادة التفسير دون كونه
 وهذا لا ينافي في حمل البحث من القسم الاول واما ان كلامهم لا يساعده على ان يكون قوله **الكل** في
 على انما من باعتباره المخصوصية كما زعموا لا شعاعا من انهم بالمعنى المالكين بل مرادنا وكذا هو مرادنا
 بخلق الحول العام على **الكل** ويراد به انما من مع قيدا المخصوصية فان انما من مشتق على معيته العام
 وخصوصية **الكل** حقه لما فاذا اطلق على انما من باعتبار تحقيق العام فيه كان حقيقة لان الحقيقة
 اطلاق على غير انما من لا غير كما عرفت فتدبر في ضمن خصوصية انما من من غير انفسه وان اطلق
 واريد معها المخصوصية او التقييد بها كان مجازا لان اللفظ غير موضوع للتركيب فان قلت العام
 وانما من متدبر في التمايز وانما من يتجسس العقل فالاطلاق لفظ العام على **الكل** موضوع للمصية من
 حيث حقيقة في الخارج لا تحقيقا فالدلالة على المصية انما وجبه لا بد ان يكون لان حيث قولنا
 خارجة بل من حيث في وعي باعتبار مجرد الاعتبار وان كان من كل خاص **الكل** فاما اختصاص

الاستعمال لما يكون تحقيقا به في الاستعمال بوجوب او قضا منه مع المخصوصية واللفظ غير موضوع لها
 كما ان يكون مجازا عليه ثم اعلم ان تنوع التفكير لا ينافي لافادة الوحدة المخصوصية فيكون نفس النفس
 وايضا يهتدي قصر الفريد في غير رجل لا بد من ذلك ولا رجا كذلك تأمل اعادة اوجه المصية
 لطريق قصر القلوب او اطلاقها الجنس فيكونه نفسا لنفسه لا غير جاز في رجل لا امره كذا متبدلا يظهر
 ان المتن في المقامين لا فائدة التفكير اعني ان المصية معينة باخذ شخص هذا الفرد به كذا
 مفادها في سائر المواضع لكن الحكم المتعلق به هو انما من يعتبر تعلقه به لا يشترط ان يكون **الكل**
 زائدا عليه لا هو الظاهر من الاطلاق ووجه فلا ينافي في تعلقه به في اخر فلا يوجب احد بل من
 يخلق جاز في رجل ورجل اخر وقتا مرة وقد يعتبر تعلقه به بشرط الوجود فقد يوجد في ذلك
 القياس ان النفس من اول المدلول اعني الجنس زيد له عليه بتقيد من جنس اخر اعني الجنس
 اليه فيقال لما في رجل الامر وبعده ان يكون تنوع مدح التفكير وقد يوجد بالقياس لما يمدح
 من انما احد الاخر فيدعي عليه بنفيه عن الزوايل فيقال لما في رجل اخر في رجل لا بد من ذلك
 بوجه القياس اليها من يدعي عليه بنفيه عن جنس اخر عن الاول فيقال لما في رجل لا بد من ذلك
 للرجل ان الزايلة ان حقيقة الام التعريف وفي حرف وضعت للاشارة الى الحقيقة التعينية
 باعتبار بعضها الجنس او الشئ وانما الشئ الى اعتبار التعيين لان الاشارة لا يقع بدونها ويمكن
 القول بانها موضوعه للاحاطة مدلول مدحها متعينا بالتعيين الجنس او الشئ عروا من
 اعتبار الاشارة والاول الظاهر ومنها ام في لغة ثم انما في لافادتها ان يشار بها الى الحقيقة
 المتعينة بالتعيين الجنس باعتبار تعينها الجنس وينقسم الى اقسام الثلاثة لان الحقيقة المتعينة
 بالاعتبار المدح كذا وان يرد من اعتبار وعقوبا في الفرد او تأخذ باعتبار عقوبا في رجل
 الشئ انما من يعتبر حقيقة في جميع افراد او فردا لغيره فلا هو المعنى بلام الجنس والحقيقة كما
 تحدث الرجل غير من المدة فان الام في الرجل والمدة اشارة الى الحقيقة باعتبار اعتبار تعينها الجنس
 قبل هذه الحقيقة المتعينة خبر من هذه الحقيقة المتعينة موصوفة بالام الدالة على المدح كذا
 الانما ان حيوانا اطلق فان التعريف لا يكون الا المصية من حيث في وحاشا الاشارة المستفاد
 من الام تقتضي ملاحظة الحقيقة المشار اليها بتعيينها الجنس او حيث شرفه مدحها وبذلك
 سمى بها الخبر منها وان كان الحق متعينا في نفسه وان قد يرين بيان ذلك ان المعرفه عبارة

واحد منهما على معنى باعتبار كونه محيا فاسم الجنس اذا غلب الامد على معنى يكون اذا لم يرضح الى كونه
ومعنا جهة التعيين فباعتبار كونه ملاحظا وحدها كانت كلفة واذا زل بها مدخل معنى باعتبار
كونه موصفا فيكون معرفة على قياسه علم الجنس كماله فالحق موضوعه للهيئة المعينة باعتبارها
الجنس او للهيئة ولهذا يمد معرفة بها على ما ملأها وبه يفرق بينه وبين اسم الجنس لما لموضع
للماهية المعينة لا باعتبار تعيينها كما ساهمه ولا فرق بين علم الجنس والمعرفة بلام الجنس اكان
التعريف في الاول ذاتي وعلم في موضع التكلف وفي الثاني خارجي وطار على التكلف بغيره اخرج
ان الاول يتحقق الاشارة الى المعية بخلاف الثاني هذا على ما فرغ من ان التعريف بالمعرفة بلام الجنس وحده
هو التعيين بالجنس لكن المتن في كتب القوم وغيرهم ان التعريف بهما التعيين الذي هو حيث هو بان
اسم يدل على المعية انما مائة في الزهن لا باعتبار حضورها وتغيرها فيها واللفظ الاسد ولا سيما انه لا
عليها باعتبار حضورها وتغيرها فيه وهذا ايضا لا يخرج من وجه الا ان الاول اسد واقبل باعتبار الفرق بين
التعريف بالجنس والتعريف بالذكاء وحقق ان الاول ما يشهد العقل للمعية وان قطع التعريف بوجودها
فيه والثنى لا يشهد الا على حضورها فيه فان قلت اذا كان كل من علم الجنس والمعرفة بلامه عبارة عن
المعية الخامة في الزهن باعتبار حضورها وتغيرها فيه كما يقولون اكان معنى علم الرجل ارم المعية الخامة
في الزهن باعتبار حضورها فيه كما ان معنى ايت اسما مائة ايت المعية الخامة في الزهن باعتبار حضورها
فيه والظاهر ان المعية باعتبار حضورها في الزهن مما لا يمنع المعلق الاكرام والروية ويؤيد ما سطره
قلت يمكن التخييل مشربا ان لا حضور للمعية في العلم في اللفظ عليه لانه يوجب العلم عليها بذلك لا اعتبار بوجوده
ان لا حضور للمعية باعتبار حضورها في الزهن وتكميلها باعتبارها في غير شخص واعلم ان الغالب
وغيره الامد الجنس من لغيره وقدين على جميع الفروع وقد تنقل على الجمل في قوله فلان يتكلم في العلم
ذكوبه على جنس لكن قليلا ايضا واليس الا التبريد ثم اعلم ان الغير كثير ما يعرف بلام الجنس قصد المقصود على
ولو سبيل انما انما كان في قوله زينة الاسد وانت رجل وقد سبق الكلام فيه من تحقق المعية
الجنس قسم رابع وهو ان يشاد بلام الى الجنس باعتبار تمام الحقيقة وتكاملها في الخارج من غير
اعتبار كونه موصفا او لغيره فان للمعية بهذا الاعتبار نوع معين وغيره فتشيع الاشارة اليها او لغيره
ايها ان العلم بلام الجنس قد يحكم به مدونه باعتبار حقيقة الخارج غير وقد يحكم عليه باعتبار
تقصيره في الزهن على ما يكون جنس وقد يحكم عليه من حيث هو مجردا من اعتباره في الزهن كماله حيث

جودا لا ملق ويبرهن هذا لا محالة بمقتضى الفرض وتكميل عليه باعتبار من هو الاشياء ليس بوجوده وانما في
هو العلم بلام الاستمرار الجنس عنوان الانسان لغيره الثالث هو المعرفة بلام العلم الذي هو كماله
السوق حيث لا يوجد وليس غاها والام في هذين القسمين الاشارة الى الحقيقة باعتبارها المعية الخامة
وا لا يستفاد باعتبار كونها في ضمن جميع الافراد وبعضها من امر خارج كشرعية الاستثناء في الاول
ويقتل ادخل في الثاني حيث ان مقتضى المعية والذهن بعد اعتبارا والفرقة فيه من الحقيقة لا بعينه
كان يحكم بكونه نوعا ومنه في قوله ولقد امد على التبريد بيننا علوان ليس في صفات التبريد معرفة
وبين التكرار من حيث ان الحقيقة في المعدن هي ما حوتها باعتبارها المعية والحضور الذي هي
لكان الامد والجنس قد يمدان معا ملائمتا في وفي التكرار بجملة من هذا الاعتبار ويظهر من بعض
المعاصرين ان المعرفة بلام العلم الذهني يستعمل في هذا المعنى باعتبار حضوره في الفرد وتكون جزئيا
من جزئيات المعية ومثلهما المثال المذكور وقال فانسلا يجوز في مائة المعية من حيث هو الا ان
سيت وجودها في ضمن جميع الافراد بقرينة اسد الدخول اليه ولا من حيث وجودها في ضمن فرد معين
اذا استقر بمرجع التعيين فتعين اربعة فرد منه لا بعينه ومنه في الاول اما الاول ان قرينة ادخل ما ينبغي
ان يكون الامر بالاجل سلفا للمعية من حيث حقيقة في ضمن فردا ما يكون مائة من اللفظ الذي عليها
فلا يها واليه الجاذبية من غير قرينة او اما ثانيا فلان حضورية للمعية لا توجب حضور فرد معين
فيها وان اعتبر من حيث كونها جزئيا من جزئياتها وانما الثانية المعهودية فقطوح فلا يمنع ارجل
الامد للاشارة الى الفهم في المعية واما ثانيا فلان تميزها وجود الطابع في الخارج وبقرينة
تعلق الاحكام بها من حيث هي وح فليس في تعلق الدخول على السوق دلالة على اذاعة الفرد لانه
تعلقه على المعية واما يستلزم اعتبار المذكور حتى من نوع جواز تعلق الاحكام بالطابع من حيث
في كاهلها ثم التعريف بلام المعدن ان يحكي كالتحقق في الفرد وهو الغالب كذلك يتحقق في الثاني
والجميع ومثلا لغيره بقرينة ان النساء والولدان لا يستطيعون حيلة فان المراد بالجميع افراد
غير معلومة بقرينة الوصف بالذكاء فيكون الاشارة الى الطبع من حيث هي ويكون اعتبارا
في ضمن افراد غير معينة ملا بها باعتبار التعريف كفا التعريف المفرد بها الا سيما اذا شتم على فرد
من لفظة فان اختلف الجميع يجوز ان تكون الحقيقة للمعرفة بلام الجنس لان الامد قد دخل كذا في
تثنية علم الجنس وجوه وان ما قرناه من ان المعرفة بلام العلم الذهني والاستمرار الجنس لا يوجب

والاعرف بلام الجنس المعينة المخصوصة من مظهر الفرد فاستعمل في الفرد استعماله في غيره ما وضع
 لما يشيخ به هذه الحكمة المعينة بشرط التعريف ملا حصة الفرد ككتفه وضع لما في حال التعريف والاشارة
 توقيفه فلا حصة لادارة غيرها معاً ثم اختار كونها بجزاؤها وفيها فيه فان العرف بلام الجنس
 والقسمين غير مستقل والفرد كما ذكره في بيان المنع بل في الحقيقة المنفصلة من حيث تعيينها واعتبارها من
 حيث وجودها ففرد غير معين او جمع افراد من غير مظهر كاصبع يد من غير مظهر فلا
 يكون مستقلاً لا في معناه وقوته من نوعا المعينة في حال التعريف من الفرد وجميع الاعراض موصوفا لها
 لا بشرط التعريف فلا يبا في اعتبار تعيينها بالفرد اذا اريد من امره ان لا يلا ذلك لا يستوي كونه لا فلا
 عيب بلام الحقيقة التامة في غيرها الى مدلول مدلولها المتعين بالتعيين **الاعتراض** بانها كونها
 وفي التسمية والجمع يشار بها الى الفردين المعينين اولا فزاد المتعينة لتدوين هذا المعنى الخاطيء
 ثم هذا التعيين قد يكون مضمونا كما في قولك يا ايها الرجل فان اللام في الرجل للاشارة الى الحقيقة الثانية
 المتعينة باعتبار كونها مظهر كذا لثغرها ايضا الرجلان ويا ايها الرجال فان اللام فيها للاشارة الى الفردين
 المتضمنين اولا فزاد الخاتمة باعتبار كونها مظهر وقد يكون ذكرها كما في قوله تعالى ولقد ارسلنا الى موسى
 رسولا فحيي فحيي الرسول فاللام في الرسول لاشارة الى الحقيقة المتعينة بالذكر باعتبار كونها
 مظهر وكذا جاء في رجلان او رجال فالحقيقة الرجلين او الرجلين وبما ذكره يظهر مما مر وقد يكون
 معنوا ذلك كما في قولك يا فتى الرجل الذي كان معناه امره الرجلان الذين كانا والرجال الذين كانوا معا
 وبما مر ايضا على قياس ما سبق ثم اللام المتعدي كما في لمتعين الفرد او لا فزيد كما مر في قوله تعالى في اخرون
 النوع كما اذا قلت اكرم الفقير العدل ثم قلت اعطه لغيره ليس بها الى الفقيه العدل وقد تارة في تعيين
 المعنى كما اذا كان احد معاني الفظ مضمونا بغيره وبما ذكره في قوله تعالى فاستشيرا اليه فاستشيرا اليه
 مشير اليه الى احد معانيها المعنوية هذه فقد ظهر مما ذكرناه هنا وفيما سبق ان العرف باللام
 المتعدي الذي هو الاستغراق يرجع الى العرف بلام الجنس وان افتراضه باشتغالها على
 اعتبارا ولم يشغل هو عليه وان اعرف بلام الحقيقة الخاطيء لا يرجع عليه وهذا هو المطلق لما
 مر عليه من اجازته من المحققين كما التقينا في والحق الشريفي كقولهم وجوه المعنوية هي التي
 بلام الجنس متعين لان اللام على ما عرفت موصوفا للاشارة وهي تستند في كون الحقيقة
 التي اشير اليها اليها وهي انما تعين والعهد الذي هو باعتبار الجنس وكون الفرد لها مرجعا

وبما رجوع الاستغراق الى العرف بلام الجنس فغير متعين لانه كما يجوز ان يشار الى العهد الماخوذة
 يجب تعيينها الجنس ويعتبر حقيقة في ضمن جميع الافراد كقولك يجوز ان يشار اليها باعتبار حقيقة
 في ضمن جميع الافراد بعد اعتبار تعيينها الجنس لان ذلك ايضا نوع تعين لما كان في حصة الاشارة
 اليها كما في طبع المستغرق ثم ان الحق الشريف بين وجه خروج العرف بلام العهد الخاطيء عن العرف بلام
 الجنس وكون العهد الذي هو بان سورة الجنس هي ما خفية في حق من شئ من افراد بل يحتاج الى معرفة اولا
 واورد عليه الفاظه المعاصرة بالنقض بالاستغراق والعهد الذي هو فان تعين الجنس لا يتحقق فيه في تعين
 الافراد وفردا بل لابد من معرفة اخرى وعنده ما لا يخفى فان مقصود الحق الشريف بالعرف المتعين
 العمل للتعريف المعبر في العارفين لالعلم والدلالة كما هو مبني لا يرد وتوضيح ذلك ان اللام في العهد
 وفي العرف على بيان العرف ليس بالاعراض الجنس وانما كون الجنس سارا من حيث حقيقة في ضمن فرد
 او جميع افراد الشئ من امراضه كما ينشأ عليه بخلاف العهد الخاطيء فان اللام تعين الفرد كما
 يكفي فيه تعين الجنس فيجب ان يكون تعينا اخر في التعيين المتعينين وبما حصل بين القسمين ثم استظهر
 الحق الشريف ان يكون العهد الخاطيء موصوفا موضع اخر كما اذا اذاه خصوصية كل معهود ويظهر ضعفه
 مما مر فان وضع اللام للاشارة الى الجنس باعتبار تعين من التعينات اللاحقة له في كل موضع
 هذه الامور ولا حاجة الى الا التزام بتعدد الوضع هذا فظهر مما مر ان الفرق بين العهد الذي هو
 والخاطيء من وجهين الاول ان الحقيقة في العهد الذي هو متعينة بفرد غير معين والثاني ان تعيين
 الحقيقة بالفرد في العهد الذي هو انما يعبر عنها اخذها متعينة وتيزه بالاشارة الى الاشارة ولا تقع على
 غير معين وفي العهد الخاطيء يعتبر بغيره لجهة الاشارة الى الحقيقة المتعينة خصوصية متعينة
 انما لاشان يشار بها الى الافراد الحقيقة ويسمى بلام الاستغراق كما في قولك اكرم العلماء حيث لا
 عهد فان اللام فيه للاشارة الى ما دل عليه لفظ العلماء من جميع الافراد كاسياف وانما اذا دخل
 حلت خبرا بما حققنا في القام متعين عند ذلك ان اللام موصوفا بالوضع الشافي المعرف وحده وفي
 الاشارة الى المدلول مدلولها وان لا قسام المدلوله ناشئة من التقسيم المتعينين المعبرين في جهة
 الاشارة اليها او فتح مظهر بطلان القول بان اللام مشترك بين هذه العارفين بالاشارة الى الحقيقة
 والتعريف او حقيقة في البعض وبما ذكره في البحث كما ذهب الى البعض وانهم ان اللام لا يبا مع التو
 ميها من تعين التنكير فيتعين مظهرها باحد مصاديقه ما خولنا باعتبار عدم اعتبارها

منه المجمع وذلك ان جميع حيزه ما تفوقه من الاكثر في احد المراتح لو فقه من كلام المفسر لو كان
 من اقسام هذا التخصيص يعني الاستثناء ويجعل في اقسامه في التخصيص من الاستثناء في المجمع الذي قد
 عليه فيصير حيز التخصيص من حيز المجمع وان كان لا يكون من اقسام التخصيص في المجمع
 ايضا من اقسامه في المجمع فيكون التخصيص من اقسامه في المجمع فيكون التخصيص من اقسامه في المجمع
 البحث في مقرر ان في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع
 الحاد في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع
 بل لا يخرج اقسام التخصيص من اقسامه في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع
 في ذلك في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع
 ولذا لا يمكن ان يكون التخصيص من اقسامه في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع
 كان في التخصيص الذي ذهب اليه الحازمي في التخصيص في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع
 خارج من حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع
 وكون كلامه في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع
 فاشعر من المفسر في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع
 في التخصيص في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع
 ولما اذا استعمل في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع
 ما عليه ما حقه من ان لا يكون من اقسامه في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع
 الواحد وكذا اذا كان المقصود به المبالغة او التعظيم او هو ذلك في التخصيص في حيزه المجمع في حيزه المجمع
 هذه الصورة خارج من حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع
 اعتراف كل من الطرفين به فيما ساق في ان العلاقة المذكورة انما بمعنى حيث يساعدها عليها
 الطبع كما في تحقيقه او ايل ذلك وهذا حكم استقر انما يتحقق بين المجمع وما يقاربه
 مطلقا لا يعارض الى هذا اوجه ما استدل به من ان كل من القطع بغيره قول القائل كل كذا
 في الانسان وفيه الان وقد اوردوا او اثنين وقوله كل من جاز ان لا يكون من حيزه المجمع في حيزه المجمع
 عرو ويكرهون ذلك في ذلك انما هو من حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع
 الغلط كاهل من اهلان في هذا المقام لا يخرج من الاستثناء وخروج الاستثناء عن حيزه المجمع في حيزه المجمع
 فانه

فانه لو كان في المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع
 عند المقام ما كان في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع
 في المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع
 بالجوهر في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع
 على كون المجمع من حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع
 على كون المجمع من حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع
 انما في ذلك فيما اذا كان المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع
 التخصيص في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع
 بوجهه من حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع
 من حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع
 لا سيما بان كان المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع
 في الحازمي المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع
 عدم المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع
 في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع
 انما في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع
 المذكور لا سيما في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع
 في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع
 الاكثر في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع
 في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع
 لا سيما في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع
 لهذا المقام وقد عجز كل من المستعملين في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع
 وليس بعجز المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع
 به وفيه نظر ان ان ايد ان العلاقة المذكورة انما هي من حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع
 معترف في المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع في حيزه المجمع
 فانه

على ذلك ويصح إطلاق اسم الجمع على واحد معهود لكن قلنا ان التقدير في قوله انهم الموقوفون
 لا يخرج عن نيتي فوجه انما يجعل من باب التوسيع في التسمية كما في قولهم قتل سقيا في ذلك ما جاز
 القتل الصام من الولد الى الجمل فوسعا او جعل على الجنس كما في قولهم قتلان وكذا في الجمل ان
 القائل الذي لم يلقه قال ذلك من قبل جملته كما يشهد به كما يشهد به المعروف في المتن لذلك انما هو في
 عليه لفظ ان سر وكيف كان ذلك في المستعارة بعد ان في المصنوع والخصوصية انما هي في
 اجزاء الخبي ومثل الماء مع ان الماء كقولنا المشهور منها فلهذا في الجواب ان هذا ايضا خارج عن
 التي لم يزل من لفظ الخبز والماء ليس بهما بل هما للجنس والماء فيها تعريفه يكون المقصود
 انما يستعمل في تدقيق الاطلاق الشرب بها فان في قوله ان ليس الماء بها انما هو من حيث هو
 فضمن بعض المفراد واعلم لوجوه التقييد بالتركيب التخصيص في قولهم ان التخصيص
 فيما لا ان في قوله انما قال انما هو ان كانا شعرا ولم ينفق عام شاعر ونعم انما هو
 انما هو جمل فان اطلق في قوله ان كان ان كان شعرا على اختلاف لهما فيما لو لم يكن
 انما هو كما في بعض مباحث الامم بوجوب ان فيهم في العامية والعرف به ان لا يفرق عن عقول
 مقال وضع اشكال فدا في الملامسة فيستعمل في احوال ما دخل في الحكم ان يكون سوا كان
 تناوله بلية او شوية افرادها او مجموع على اشكال في النوع المولد وسواء كان ذلك في
 بالوضع او في المولد في معنى لكن فيستعمل حيث يصح ان يستعمل لكن فيجوز ان يكون الحكم الذي
 هوها بخلاف الحكم التي لم يدخلها في قوله انما هو انما هو في ذلك النوع سواء اختلفا في
 في التخصيص الكيف فيجب ان في المقوم الاحكام التي لم يدخلها في قوله انما هو انما هو في ذلك النوع
 الثاني في المولد مستعملة في الحكم السابق من اللاحق لما جاز في المولد في قوله انما هو
 المميزين في قوله انما هو في قوله انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 في قوله انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 بين وبين المنقطع لفظا او معناه افعال المولود في قوله انما هو انما هو انما هو انما هو
 من ظاهر الامتناع فقد في ذلك بانهم جاز في قوله انما هو انما هو انما هو انما هو
 على فائدة التقييد وجها في قوله انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 على هذا في المقام الكمال على المنقطع حيث انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 المارة

هذا ما لا يفر من اللاحق لو تحقق الوجود في مقام كالحق في ادعاءها في ذلك محل
 على المنقطع انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 الامتناع بوجوب حقيقة بعد وجود امارات الحازن وتكون لفظ الامتناع حقيقة في المنقطع
 مطلقا في المصطلح لا بوجوب كون الاحكام ايضا كذلك في الامتناع اشكال مشهور وهو ان
 مستعمل للمولد في الجملة التي قبل جعلتها بغيره في المنقطع في الحكم لذلك وهو يقتضي
 عند ذلك في المنقطع عند وجود تلك الامارات في الامارات المستثنى من مقام معناه ولكن لا يستلزم
 بعد الاحكام فلا يتصور الامتناع في الامارات وهو ما في المنقطع وعرف هذا القول في الجواب
 منهم العشرة واقراء الحاجي ويصح انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 والقرينة على الامتناع وحده هذا القول عن التكاليف المتفاح ومنه غير واحد الاكثر
 ان ذلك ان جميع المنقطع من الامارات المستثنى من موقع السابق ويستعمل في الامارات
 يقع عليه وهذا القول في المنقطع من الفاضي وجميع هذا القول انما هو انما هو انما هو
 الامتناع اما واحد وهو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 كانت الامارات في المعرفة في المسئلة في الثالثة واربعة لهما ان الامارات في قوله انما هو
 ابطال قولين منها صحة القول ان ذلك في قوله انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 في قوله انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 باحدها في الوجه المشترك لهما في قوله انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 كما لو كان الامارات المستثنى من الامارات المستثنى من الامارات المستثنى من الامارات
 واما في قوله انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 الظاهر انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 لم يفرق بين قوله انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 القولين في قوله انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 قاهرا واما في قوله انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 على القول ان ذلك دعوى انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 لا يقتضي انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو

فيكون محتمل في الجواب بل هو ان لا نسلم ان كل تخصيص هو جازي التحصيل بقوله سبق تخصيصا
 القول فيه بل هو ان لا نسلم ان كل تخصيص هو جازي التحصيل بقوله سبق تخصيصا
 هو جازي التحصيل بقوله سبق تخصيصا هو جازي التحصيل بقوله سبق تخصيصا
 يتبين ان عموم العلم ولو سلم خروج البعض الاخر من هذه القاعدة فليس هو لا في الحقيقة ولا في اللفظ
 فالجواب الموجب هو ان تخصيص البعض من اعمامه لا ينافي الاستثناء فلا يترتب له الحق في الحكم بقوله
 بالباقي من عمومها احد الا ان كان لا يستلزم ان يكون السمع في غير اعمامه لا في الحقيقة ولا في اللفظ
 التخصيص لقيام احدى بعينها لا في الحقيقة ولا في اللفظ اما ان ينافي ما عدا العلم من الارباب على ما
 كونه جازيا ان لم يستلزم مساو في بعضها وهو ان ينافي في اعمامها كونهما قريبين الى العلم من حيث
 المعنى فحينئذ ينافي من هذا يظهر الجواب عن التحذير ان ينافي في اعمامها كونهما قريبين الى العلم من حيث
 لا يقتضي ان لا يكون لظاهره في نسبة التخصيص واعلم ان مقتضى المقام ان يقتضي ان لا يكون لظاهره
 ان يكون القول بعدم الحقيقة مع العلم بالذات لا يقتضي كونه محتمل في الباقي لان كل من الحقيقة في
 ظاهره معناه ان العلم هنا يقتضي خلاف في الحقيقة وضعف هذا الكلام مما ذكره في قوله لا نسلم ان
 العلم هنا يقتضي ان يكون القول بعدم الحقيقة مع العلم بالذات لا يقتضي كونه محتمل في الباقي لان كل من الحقيقة في
 كما نشهد بان محتمل في الباقي مع تخصيصه على دفع القول بكونه محتمل في الباقي لكونه حقيقة في بعضه
 يتبين ان محتمل في الباقي مع تخصيصه على دفع القول بكونه محتمل في الباقي لكونه حقيقة في بعضه
 فيكون حقيقة الباقي مع تخصيصه على دفع القول بكونه محتمل في الباقي لكونه حقيقة في بعضه
 من الاسباب الحقيقية والجازية وليس التزم في الفصل المتقدم مبنيا على القول بالتحذير كما سبق
 الى بعض الامور لما في الحاجة الى عدمه بل الجواب عن بعضهم هناك لم يطور في كنهه لعدم
 احتياجها في اوردته وكذا لا حاجة بقية الامور اختلاف في النسبة في العام قبل استقصاء
 عن التخصيص فذهب اكثر من ذلك الى المنع بل نقلنا حاجتنا الى العلم بالاجماع وجعلنا التزم في مباحث البحث وهو
 مراد بتقريره من بعض البعض الجواز والعمل به قبل البحث به وما وجد به من بعضهم بانهم ادنا في العلم
 وهو لا يستلزم عموم قبل العلم بل هو من المضمون ان لا يترتب ذلك ولا غير ذلك لا في الحقيقة ولا في اللفظ
 غير ان قائله هو من مناصح العلماء ولا يخفى بعد ذلك عن العلاقة في كلامه في التخصيص
 متعلقا بغير القول بالاجماع ومع استقصاء العلم في القضايا لا يقتضي في هذا البحث من غير ان كان نقلا
 وذلك

وذلك ان عبارة سبق بحث العلم في المنع مع دعوى الاجماع عليه ومن ما خرج من احكامها من سبق
 على جواز العمل به قبل البحث عن التخصيص بل هو دليل على جواز العمل به قبل التخصيص من غير اختلاف في اللفظ
 فذهب اكثرهم الى كفاية تخصيص البعض من اعمامه في العلم بالاجماع من غير ان يكون هذا ان لا يحصل
 لو حصل الظن بعدم التخصيص قبل العلم كفي وهو محتمل في الحقيقة واللفظ لا في اللفظ بل في الحقيقة
 ولا في اللفظ بل في الحقيقة واللفظ لا في اللفظ بل في الحقيقة واللفظ لا في اللفظ بل في الحقيقة واللفظ لا في اللفظ
 بعد التخصيص بالمعنى كما هو الاصل في كل دليل على جواز العمل به في العام قبل التخصيص الموجب للظن
 تلكا المستلزمة كما اشار اليه بعض الامم في الاصل في كل دليل على جواز العمل به في العام قبل التخصيص الموجب للظن
 التي لنا ان علمنا بوجود التخصيص كذا في العمومات التي ينافي بها ما يشهد به ادى تتبع مع شيوع حكمه في
 واستثناء منه بقوله من التخصيص فيجب عدم الوقوف بعموم عام تمامه في غير ذلك من بعضه وبقوله التخصيص
 مع ادنى وجه عندنا اعتقاد كونه من العمومات التخصيص واحتقال كونه من غيرها ان لا يخرج اليه
 بالنظر الى العلة المذكورة او لا دليل على محتمل تلكا العمومات مع عدم العلم مع عدم الوقوف
 لعمومها لعدم سماع الاجماع والعقار على ذلك وهذا ظاهر وكذا لاكتساب واستثناء ليس فيهما اعمام
 يقتضي محتمل كما استعمل في البعض واما بعدا لتسليم المورث للظن بالعلم فينتج التحويل على اذ لا يقتضي
 العلم بذلك انهم العسر والمرج التفسير عن الشريعة السحر وتفاوت الوقت في تحصيل دليل من المسائل
 وطرح اكثر العمومات لعدم العلم من تحصيل العلم بعدم التخصيص بها وهذا الدليل بعينه محتمل في اللفظ
 الظن سواء كان ملتبسا من حيث السداد الحكم اليه لحداد من حيث التمسك بالامور التي المطلقين وبها
 من الظاهر اللطيف في ما سبق ما في ما شئت منها لم يترك مجازا وما لا يثبت من المعارض فظن عدمه ذلك
 لعدم الوجود المعارض المسامحة في الحج في كونهما احتياج في تحصيل الظن بان ما سبقه ليس من محتملها
 الى التخصيص والتسليم ان القول بالظن في التخصيص التسامح مما يحصل بعد الظن والوقت بعدم المعارض
 كما هو وكيفية تتبع الايجاب التي هي في ذلك ما يتعلق بالحكم المقصود من الكتاب للتوجيه وما يكفي
 فيهما وقد لا كفي المعظم وعدم الاشارة من التبيين منهم الى المعارض حيث يكون ضيقه في ذلك كما في
 بعض الكتب لا سيما في حق الجواز ومن عظم ما لا يوجب البحث عن التخصيص في التمسك بالعام لوجوب
 الجواز في التمسك بالحق في اعمامه والاف بغيره لا يقتضي ان لا يوجب طلب التخصيص في اعمامه في حق الجواز
 وهو موجود في الجواز واليجاب لا يترتب في الثاني والمنع من الاجماع الذي على بطلان ذلك كما ذكرناه انما وجد في العلم

بين المقامين فان التخصيص لهذا النوع من حيث شيئا اخر مما لا ينفك عن هذا النوع وهو ان التخصيص لا ينفك
عن المخصص بل هو المخصص فان كان لا ينفك عن المخصص على كل ما يقال من ان اكثر النسخ كان التخصيص على المخصص
لما كان اكثر لانها ظاهرا معانها وانما هو بطريقها وانما هو بطريقها وانما هو بطريقها وانما هو بطريقها وانما هو بطريقها
التخصيص اكثر وقومها من غير من التخصيص بل هو المخصص لانها لا ينفك عن المخصص بل هو المخصص لانها لا ينفك عن المخصص
الفرق وان كان في نفسه شيئا اخر مما لا ينفك عن المخصص بل هو المخصص لانها لا ينفك عن المخصص بل هو المخصص لانها لا ينفك عن المخصص
بين المقامين بقايا من الاجماع على عدم جوبها لثبوتها على تقدير تسليم دون الاول وان مقتضى ان
التحليل المذكور وان كان في نفسه عاماما فلهذا دليل ظاهر فيجوز قصره على مورد الاول لئلا يمتد على غيره وانما
وهو الفرق بين المقامين من حيث ان التخصيص قد بلغ من الكثرة ما اوجب ما من جهة الى جهة المساروق
احتمال الاحتمال بحقيقة تصحيح الى التخصيص بخلاف سائر انواع المخصص وهذا الوجه قد ذكره صاحب المعاد
ايضا ويؤكد بان لا يكون من هذا القبيل لكان العام من قبل الجواب بل كفي في النص الى ان التخصيص لا ينفك عن المخصص
على الفرقين على وجه انهما لا ينفك عن المخصص بل هو المخصص لانها لا ينفك عن المخصص بل هو المخصص لانها لا ينفك عن المخصص
وقد التخصيص على وجه انهما لا ينفك عن المخصص بل هو المخصص لانها لا ينفك عن المخصص بل هو المخصص لانها لا ينفك عن المخصص
التخصيص يبقى ظاهر العموم سايا عن المعاد بل يكتفي بغيره فان قيل ان لا يشبهه في قوله تعالى ان لا يشبهه في قوله تعالى ان لا يشبهه
فلا يتم دعوى المسألة واستدل البعض بالماضي من قوله وجوب الجف عن التخصيص بل مطلقا لما روي
في جود لفظ منها لجماع الامور وانما يعني على ذلك حيث ان احكامهم لم يطل في مسئلة فتجوز فيها
فظهر من ما مر حيث بحث عن المعاد في التخصيص بل كان سكتاه يتلوه فيها القبول والاعتقاد
انما لا ينفك عن المخصص بل هو المخصص لانها لا ينفك عن المخصص بل هو المخصص لانها لا ينفك عن المخصص
كما يشهد به التخصيص من احوال الى احوال الا قد عرفت انما يكون جازما في قوله تعالى ان لا يشبهه في قوله تعالى ان لا يشبهه
والعمل بالتخصيص لا يتم التخصيص بل هو المخصص لانها لا ينفك عن المخصص بل هو المخصص لانها لا ينفك عن المخصص
وعدم جوبها لتثبت في خبر العدل والبحث عن التخصيص والمعاد في الجواب ما من الاول قبل ما ذكره
لان على الجواب على المقصود لان الغالب في مقام التخصيص مسكونا لحد المضافين وذلك في نفسه
على وجه ان هذا التخصيص بل هو المخصص لانها لا ينفك عن المخصص بل هو المخصص لانها لا ينفك عن المخصص
في وكذا فاعلم ذلك مستحضرنا باهاجتها او ان كانت ولو بحسب قوله لها فاعلم انها فحينئذ انما يكون عدم
مطابقتها بالتوقف اكفائها من عدم وجوبها للمعاد في التخصيص فيما حفظه وقد كره منها
ما نزل

فان ذلك كثيرا ما يوجب الفرق بعدم المعاد في الاستدلال على حصوله كثيرا وان لم يوجد منه على
احدا من الطرفين فيقتل ما يقتضيه المادة لوقوعه ما من الثاني في ان الظاهر ان التخصيص على بعض
نكلا لا ينفك عن المخصص بل هو المخصص لانها لا ينفك عن المخصص بل هو المخصص لانها لا ينفك عن المخصص
مقتضا بغير من عاينه او مقتضا لثبوتها في معنى المخصص من غير حاجته على كثير من وجه
تخصيص هذا بخلاف ما من غيره من الاستدلال والحدود والقطع اكثر من ان يكون له ما له
التخصيص للمدونة بالمراد وكثرة الروايات لوجوبه لا سيما في حال المعاد بالماضي والكل في التخصيص
لا ينفك عن المخصص بل هو المخصص لانها لا ينفك عن المخصص بل هو المخصص لانها لا ينفك عن المخصص
في عدم تسليم ذلك لان المراد على عدم جوبها لتثبت في خبر العدل حتى في حال التخصيص بل هو المخصص لانها لا ينفك عن المخصص
عدم جوبها لتثبت في خبر العدل حتى في حال التخصيص بل هو المخصص لانها لا ينفك عن المخصص بل هو المخصص لانها لا ينفك عن المخصص
من حيث دلالة وان كانت مقتضى احوالها في نفسه وفي قوله تعالى ان لا يشبهه في قوله تعالى ان لا يشبهه
مع ان التخصيص لا ينفك عن المخصص بل هو المخصص لانها لا ينفك عن المخصص بل هو المخصص لانها لا ينفك عن المخصص
الا ان مقتضى المادة على ان لا ينفك عن المخصص بل هو المخصص لانها لا ينفك عن المخصص بل هو المخصص لانها لا ينفك عن المخصص
في تحقق جوبها من التخصيص بل هو المخصص لانها لا ينفك عن المخصص بل هو المخصص لانها لا ينفك عن المخصص
من الماهية انما هي كثره التخصيص بل هو المخصص لانها لا ينفك عن المخصص بل هو المخصص لانها لا ينفك عن المخصص
ولا ينفك عن المخصص بل هو المخصص لانها لا ينفك عن المخصص بل هو المخصص لانها لا ينفك عن المخصص
التخصيص هو المخصص بل هو المخصص لانها لا ينفك عن المخصص بل هو المخصص لانها لا ينفك عن المخصص
ان ان ينفك عن المخصص بل هو المخصص لانها لا ينفك عن المخصص بل هو المخصص لانها لا ينفك عن المخصص
القطع بل هو المخصص لانها لا ينفك عن المخصص بل هو المخصص لانها لا ينفك عن المخصص
العموم في الماهية انما هي كثره التخصيص بل هو المخصص لانها لا ينفك عن المخصص بل هو المخصص لانها لا ينفك عن المخصص
ملازمة في قوله من اعتبار القطع بظاهره كيف وقد عرفت انما لا ينفك عن المخصص بل هو المخصص لانها لا ينفك عن المخصص
والحكم والعدل وان كانا في طريقه اذا تعقب التخصيص المتصل بحد مناهي فظهر
او قد ان مناهي في نفسه وعنده المجمع الى الاخير فلا كلام في جواز دعوى الاخير في
والا فجميع ما نزل هناك ما يوجب تعيين الحكم الى البعض فلا اشكال في ان الاخير مختص بقطعه
فلهذا ينفك عن المخصص بل هو المخصص لانها لا ينفك عن المخصص بل هو المخصص لانها لا ينفك عن المخصص

في المتن ثم تفيد بيان بغيره لا فقام فتقول الاستثناء المتعقب للملحاح المعبر الى الجميع والى
 انما في هذا النوع والاشارة الى ظاهره في العموم الى الجميع وفيه العضوية لكل واحد من اعمالي
 واحدة على التعمد كما في قوله لك دفع فهو ان يكون المراد به الجميع وفيه نظر كما استدلنا به
 بعض المعاصرين ان المراد من واحدة على الدليل فتوهم ان القابل للجميع يقول ان الشئ يستعمل
 في الجميع واكثر على الدليل ما كانت تلك الاخرى المارة منه على الدليل في اشارة عند الواقع
 على سبيل الاحتجاج لا الدليل كما يشاء فيسفر في غير ما يعلل به وانما سلك في الواحدة ان المعنى
 على كل واحد من الواحدة والقابل في الواحدة انما انفس الجميع بالجميع كلفي الخرج واحسن المحجج
 ما من في كل واحد من المتعبد ان لا يستقيم اذا كان المستثنى جاسما مستقلا بالتحقيق ان القابل للجميع
 انما يقول بان المراد بالخرج واحد متعلق بالجميع اما التولية متعلقة كاسيا في وجه كقولنا ان
 في العموم الى الجميع وجه الشبهة الى ان شئ من وجهها لفظا فينصرف في تخصيص اشارة الى ان
 وفيه عليهم بعضهم بل يرد ان حقيقة في الامرين وهذان القولان هما لقولنا ان الشئ الحكم
 حاله في قوله حيث ان القابل بالقول الثاني بقوله فيقولون عدم التناول وهو لا يقولون عدم
 ظهور التناول كما في العضوية في وجه من وجهها ما من ان المراد ان التولية انما هي ان
 متوافقة في نوع تخصيص الاثنين وعدم تخصيص غيرهما في ابقاء غيرهما على معنى العموم فان عدم تخصيص
 التخصيص اعم من القول بالعموم باخصاصه بالاختصاص على ما سلكنا على العموم على ما سلكنا في اللفظ
 وفيه تفصيل في المحل عليه لعدم علمه بالمال ما سلكنا به في الامور التي هي مشترك في جعل ذلك
 من الفرق المخرجة على نواحيه ومن جميع كلامه في جعل الحكم وكل ما هو على حكم بطلان تخصيص الجميع
 بناء تخصيص ما لا يلاها على الحكم المستفاد من المحل والى دعاه الفلك ما توهم ان عدم تخصيص
 لا يستقيم بقا للفظ على العموم معلل ذلك على ما يستفاد من كلامه في الاستفاد من اعمالي في
 من ان التوابع والهيئة التركيبية من الاستثناء المتعقب للملحاح وقصيرة القول باستثناء الهيئة التي
 حقيقة في الجميع لما الى الجميع فبان من عدم وقا العموم في كل واحد منها بما لا يوافق الجميع فقط فبان
 فيما لا يلاها وقصيرة القول بالرفق التبع بين الملازمين فيكون اللفظ على التوابع مرة واما بان
 يكون المراد من العمومات التخصيص بناء على اشارة المعنى الاول والعمومات اعم من التخصيص فبما
 والاخير بناء على ان التوابع التوقف قال بان الشئ في ان المراد من اللفظ هو المراد العام التخصيص
 من الاشياء

في المتن فان العلم يخص اوله ثم كان اما عدم التخصيص اعم من في الثاني دون الاول وعلى ان
 يكون المعاصرون اعم من يخص من بعد قول اللفظ قد شك في تعيين المراد منه وهو ليس امر خارجا عنه
 فلا يبقى فيه بامانة التحقيق اما عدم التخصيص وجعل ذلك نظير التخصيص بالمولود بذلك
 على المرافقة الشبهة حيث نقول الشئ في مواضع القولين الاخيرين للقول الثاني في الحكم المستفاد من
 انما نظر الى اللفظ بالمراد العموم ولا يستقيم في تحققه بناء على ما يقتضي التخصيص انما يتقدم على
 القولين بحيث في المستند لا جرف اللفظ من ظاهر مجرد احتمال اذ قد خلا في القول وفيه نظر اما القول
 لان دعوى ان اعم من في مواضع الهيئة التركيبية خاصة في نفسها ومن وجهها معلوم في قوله اما الاول
 فلا بد ان اراد الهيئة التركيبية اعم من تعقب لا الجمل وانما هو اعم من وجهها على الوجه المذكور
 صفة الاداة في النوع ظهور في ادعاء العلم بالوجه اعم من ان ادعاء الاستثناء هو متوقف على التوابع
 وان ادعاء ذلك اعم من وجهه في ذلك فهو ايضا فاستدلنا ان الموضوع من التوابع المستعمل على الاداة انما هو
 التوابع لعدم ان في موضع احد لها خفية عن البعض فيقولون قد لا ينافي مع ان خلافه لا يجرى ان يكون
 التوابع في الهيئة فقط وان اراد الجميع التركيب من الاداة والهيئة موضوع للاداة دون كل واحد منهما في
 فهو ايضا فاستدلنا من الخارج انما يفهم من الاداة كما يفهم من المعاني عرفية من ادعاءها دون الهيئة
 لا ريب انما التطبيق اعم من ان ذلك معنى الاداة وان اراد ان الاداة موضوع للاداة والهيئة
 موضوع للاداة بطريق المستثنى من المستثنى من ادعاءها وانما هو متعلق على الوجه المذكور فهو ايضا فاستدلنا
 لان الحروف على ما تقرر في علمه وانما هو ايضا موضوع له لما لا يلاها على ذلك في احوالها فاستدلنا
 انما نادى بالاستثناء موضوع على وجه التحقيق للاخراج المخرجة بها الاستثناء منه باعتبار
 المستثنى من باعتبار فهو في نفسه معنى بطريقه في احوالها فاستدلنا في بطلان بل لا يمكن
 اعتباره في ما يخرج عن كونه معنى بطريقه فيخرج عن كونه معناه في وان اراد ان مجموع التركيب
 من المستثنى والاستثناء والاداة حيث بعده اليها موضوع بوضع في كيبتي بانها التخصيص بوجهها في
 الاخير حيث بعده اليها التخصيص منها التوابع اذ ادعاء من في النوع المتوقف على القولين وما ناسبه جعله
 نظير للعلم بالتخصيص بالوجه لا يخرج من قبيل اللفظ المشترك بين العموم والتخصص من المثل هذا
 لا يتم لا على وجه الفاضل وهو مدع في خفية كما عرفت ولا وجه له في هذا النوع المعروف في
 التوابع على هذا القول الثاني واما الثاني في ان عرفت من انما العرف به انما استفاد فلا يمكن

فان اذا هو من غير ان يمتد الى غيره فانه انما يتبع امره من غير ان يمتد الى غيره
 الا ان كان له امر من غير ان يمتد الى غيره فانه انما يتبع امره من غير ان يمتد الى غيره
 المشترك فيكون الامتداد لا يمتد الى غيره فانه انما يتبع امره من غير ان يمتد الى غيره
 فانه ان كان له امر من غير ان يمتد الى غيره فانه انما يتبع امره من غير ان يمتد الى غيره
 عين المعلوم فيقضي عن الموضوع للوجود فيكون ان يصير المحيية ولا يصير معها غير المحيية
 اطلاقا فيكون لا الامتداد من الاعيان بل كالمشروط فيكون ذلك الامتداد متروكا فيتم على تقديره
 مع انه لا يتبع من تحركه الوضع احتيج لثباته في وجوده الى الجميع لوجوده مع انه ان العطف ليس المتعلق
 المفرد حيث يقع الجميع مجزا عن الجميع من غير ان يمتد الى غيره فانه انما يتبع امره من غير ان يمتد الى غيره
 الواسعة ولا يمتد الى غيره فانه انما يتبع امره من غير ان يمتد الى غيره فانه انما يتبع امره من غير ان يمتد الى غيره
 بين قولنا انما يتبع امره من غير ان يمتد الى غيره وقولنا انما يتبع امره من غير ان يمتد الى غيره
 ومقتضى انه لا يمتد الى غيره فانه انما يتبع امره من غير ان يمتد الى غيره فانه انما يتبع امره من غير ان يمتد الى غيره
 حاد لا يستلزم فيها الامتداد اتفاقا لثباته في وجوده الى الجميع لوجوده مع انه ان العطف ليس المتعلق
 الاستثناء فيها الى الامتداد فيكون انما يتبع امره من غير ان يمتد الى غيره فانه انما يتبع امره من غير ان يمتد الى غيره
 ولها تاسيا في بيان القاطعة هو ان لا يمتد الى غيره فانه انما يتبع امره من غير ان يمتد الى غيره
 بالتمسك الى القاطعة فيكون في صورة العطف ومنها ان الاستثناء بالمشبهة اذا تعصب جملتها لغيرها
 الا ان لا يمتد الى غيره فانه انما يتبع امره من غير ان يمتد الى غيره فانه انما يتبع امره من غير ان يمتد الى غيره
 هذا شرط الاستثناء وهو خارج عن هذا النزاع ولما ريد الحاقه به الجامع كونه تخصيصا متعلقا
 كان قياسا في الغرض وقد اطلناه سلكا لكن انما لم يمتد الى غيره فانه انما يتبع امره من غير ان يمتد الى غيره
 يعود الى الجميع بقرينة الجواب عليها بحيث يقتضي اتصال الجمل تلك يقتضي العود اليها فلهذا لم يمتد الى غيره
 كما هو الملتزم في قولنا وقد يقال على ان الشك بان الشك انما يمتد الى غيره فانه انما يتبع امره من غير ان يمتد الى غيره
 قد جعلها ففكرنا في ذلك يصلح فاما هذا الكلام فلهذا لم يمتد الى غيره فانه انما يتبع امره من غير ان يمتد الى غيره
 في مثال الاستقلال على تقليدنا ان يكون الكلام منه فلهذا لم يمتد الى غيره فانه انما يتبع امره من غير ان يمتد الى غيره
 شريك في ان شاء الله تعالى هو انما يتبع امره من غير ان يمتد الى غيره فانه انما يتبع امره من غير ان يمتد الى غيره
 العزيز وقد جاء فيه ان شاء الله تعالى هو انما يتبع امره من غير ان يمتد الى غيره فانه انما يتبع امره من غير ان يمتد الى غيره

والله اعلم

سدا على بعض المتكلمين جاء فيه ايضا مستحيل ان شاء الله من المتكلمين ولما انشاء الله المتكلمين
 المتكلمين ذلك ولما انشاء الله المتكلمين ذلك ولما انشاء الله المتكلمين ذلك ولما انشاء الله المتكلمين ذلك
 شرط ايضا واحتج عليه بغيره فلهذا لم يمتد الى غيره فانه انما يتبع امره من غير ان يمتد الى غيره
 من هذه المواضع ليقف الكلام عن المتكلمين والمضيق لا يبغي ذلك ثم جعل الامتداد انما يتبع امره من غير ان يمتد الى غيره
 تعصب المشبهة حيث تعاد الى الجميع وبين تعصب غيرهما حيث تعاد الى الجميع فلهذا لم يمتد الى غيره
 الى الحقيقة ففقط لا يخفى انما يتبع امره من غير ان يمتد الى غيره فانه انما يتبع امره من غير ان يمتد الى غيره
 والاطلاق من الامتداد فيكون انما يتبع امره من غير ان يمتد الى غيره فانه انما يتبع امره من غير ان يمتد الى غيره
 تاويله انما يتبع امره من غير ان يمتد الى غيره فانه انما يتبع امره من غير ان يمتد الى غيره
 حيد عليه لا يمتد الى غيره فانه انما يتبع امره من غير ان يمتد الى غيره فانه انما يتبع امره من غير ان يمتد الى غيره
 انما يتبع امره من غير ان يمتد الى غيره فانه انما يتبع امره من غير ان يمتد الى غيره فانه انما يتبع امره من غير ان يمتد الى غيره
 كما لا يخفى فيكون انما يتبع امره من غير ان يمتد الى غيره فانه انما يتبع امره من غير ان يمتد الى غيره
 والاطلاق من الامتداد فيكون انما يتبع امره من غير ان يمتد الى غيره فانه انما يتبع امره من غير ان يمتد الى غيره
 متعلقا به الى الامتداد فيكون انما يتبع امره من غير ان يمتد الى غيره فانه انما يتبع امره من غير ان يمتد الى غيره
 الا انما يتبع امره من غير ان يمتد الى غيره فانه انما يتبع امره من غير ان يمتد الى غيره فانه انما يتبع امره من غير ان يمتد الى غيره
 مع امتداد الامتداد فيكون انما يتبع امره من غير ان يمتد الى غيره فانه انما يتبع امره من غير ان يمتد الى غيره
 صالح للعود الى واحد بحيث لا يمتد الى غيره فانه انما يتبع امره من غير ان يمتد الى غيره فانه انما يتبع امره من غير ان يمتد الى غيره
 عدمه والوجه البعض ان قرينة الامتداد فيكون انما يتبع امره من غير ان يمتد الى غيره فانه انما يتبع امره من غير ان يمتد الى غيره
 المستندة كان للجميع اتفاقا فلهذا لم يمتد الى غيره فانه انما يتبع امره من غير ان يمتد الى غيره فانه انما يتبع امره من غير ان يمتد الى غيره
 هذا انما يتبع امره من غير ان يمتد الى غيره فانه انما يتبع امره من غير ان يمتد الى غيره فانه انما يتبع امره من غير ان يمتد الى غيره
 فانه انما يتبع امره من غير ان يمتد الى غيره فانه انما يتبع امره من غير ان يمتد الى غيره فانه انما يتبع امره من غير ان يمتد الى غيره
 الى الامتداد فيكون انما يتبع امره من غير ان يمتد الى غيره فانه انما يتبع امره من غير ان يمتد الى غيره فانه انما يتبع امره من غير ان يمتد الى غيره
 كما هو مقتضى بيانهم فانه انما يتبع امره من غير ان يمتد الى غيره فانه انما يتبع امره من غير ان يمتد الى غيره فانه انما يتبع امره من غير ان يمتد الى غيره
 فيكون ايضا اتفاقا ومنها انما يتبع امره من غير ان يمتد الى غيره فانه انما يتبع امره من غير ان يمتد الى غيره فانه انما يتبع امره من غير ان يمتد الى غيره
 بالكلام فيكون انما يتبع امره من غير ان يمتد الى غيره فانه انما يتبع امره من غير ان يمتد الى غيره فانه انما يتبع امره من غير ان يمتد الى غيره

انما المقام سلبا فاما من القدر
لكونهما سلبا لا يشارة بينهما
ان يكونا سلبا لا يشارة بينهما

بالحجيات

المعبر عما علم المحقق كقول العالم لا فاداه فان متحول العالم لا فاداه بالوضع وسنقول المظن لها بالاعتقاد
ان المتحول يتغير في هذا الاطلاق الى الابد في التقادير في الزمان بحسب مقام الحكم وان كان فاداه في الزمان
ما يقتضي التغير وصفا فاداه في الجملة ما يقتضي في زمانه فاداه في المكان فاداه في الزمان فاداه في المكان
بالاعتماد المتحول في غير زمانه مقام احواله في زمانه فاداه في المكان فاداه في الزمان فاداه في المكان
على ان يتغير ما اعتدفت واما فاداه في زمانه فاداه في المكان فاداه في الزمان فاداه في المكان
هذا النوع من باب المظن واما فاداه في زمانه فاداه في المكان فاداه في الزمان فاداه في المكان
الحجيات ما لا يحصى الحكم في زمانه فاداه في المكان فاداه في الزمان فاداه في المكان
عليه كما هو وما لا بد له من فاداه في المكان فاداه في الزمان فاداه في المكان
وقولنا انكم عطف على حكي في بعض الجوانب في التغير في زمانه فاداه في المكان فاداه في الزمان فاداه في المكان
وان لم يفسد في الدلالة عليه يكون معنى فاداه في المكان فاداه في الزمان فاداه في المكان
في الاجمال الصورية كذا في صورته في زمانه فاداه في المكان فاداه في الزمان فاداه في المكان
يشع لان حكي في زمانه فاداه في المكان فاداه في الزمان فاداه في المكان
الدلالة وانها الوضوح لا يتاخر في زمانه فاداه في المكان فاداه في الزمان فاداه في المكان
والمراد بها انما هي الدلالة في زمانه فاداه في المكان فاداه في الزمان فاداه في المكان
منقول المراد انما هي الدلالة في زمانه فاداه في المكان فاداه في الزمان فاداه في المكان
عشر او كذا في زمانه فاداه في المكان فاداه في الزمان فاداه في المكان
ما يقتضي في زمانه فاداه في المكان فاداه في الزمان فاداه في المكان
وتدبر ما في زمانه فاداه في المكان فاداه في الزمان فاداه في المكان
بين استبان او الفاعل فان المراد في زمانه فاداه في المكان فاداه في الزمان فاداه في المكان
والفعل كما في زمانه فاداه في المكان فاداه في الزمان فاداه في المكان
في السهم وتقدم في زمانه فاداه في المكان فاداه في الزمان فاداه في المكان
الشم والشم في زمانه فاداه في المكان فاداه في الزمان فاداه في المكان
الاحمال ودم في زمانه فاداه في المكان فاداه في الزمان فاداه في المكان
وانما في زمانه فاداه في المكان فاداه في الزمان فاداه في المكان

او ان يكون الصفات الحسنة او ان يكون الصفات الحسنة مع ذلك فذلك منقول في زمانه فاداه في المكان فاداه في الزمان فاداه في المكان
ان جمل العمل الذي هو موضوع الزمان خصوصاً في زمانه فاداه في المكان فاداه في الزمان فاداه في المكان
الحجيات في زمانه فاداه في المكان فاداه في الزمان فاداه في المكان
او ان يكون الصفات الحسنة او ان يكون الصفات الحسنة مع ذلك فذلك منقول في زمانه فاداه في المكان فاداه في الزمان فاداه في المكان
من حيث العمل في زمانه فاداه في المكان فاداه في الزمان فاداه في المكان
يقولنا انما في زمانه فاداه في المكان فاداه في الزمان فاداه في المكان
العين ومثل ما في زمانه فاداه في المكان فاداه في الزمان فاداه في المكان
قد يكون في زمانه فاداه في المكان فاداه في الزمان فاداه في المكان
حينئذ في زمانه فاداه في المكان فاداه في الزمان فاداه في المكان
الانما في زمانه فاداه في المكان فاداه في الزمان فاداه في المكان
كان في زمانه فاداه في المكان فاداه في الزمان فاداه في المكان
من هذا في زمانه فاداه في المكان فاداه في الزمان فاداه في المكان
المراد في زمانه فاداه في المكان فاداه في الزمان فاداه في المكان
معينة في زمانه فاداه في المكان فاداه في الزمان فاداه في المكان
نك في زمانه فاداه في المكان فاداه في الزمان فاداه في المكان
قد يكون في زمانه فاداه في المكان فاداه في الزمان فاداه في المكان
عندنا في زمانه فاداه في المكان فاداه في الزمان فاداه في المكان
وقال في زمانه فاداه في المكان فاداه في الزمان فاداه في المكان
المراد في زمانه فاداه في المكان فاداه في الزمان فاداه في المكان
وكذا في زمانه فاداه في المكان فاداه في الزمان فاداه في المكان
فانما في زمانه فاداه في المكان فاداه في الزمان فاداه في المكان
المراد في زمانه فاداه في المكان فاداه في الزمان فاداه في المكان
المراد في زمانه فاداه في المكان فاداه في الزمان فاداه في المكان
المراد في زمانه فاداه في المكان فاداه في الزمان فاداه في المكان
المراد في زمانه فاداه في المكان فاداه في الزمان فاداه في المكان

Ex 120

مستند

۱۲۸

[illegible]

لأنه لا يمتنع التكليف ولا يطلق التكليف إلا على ما لا يمتنع أن يكون التكليف مأخوذاً من الكيفية
 الاتفاق في الشك ولا يصدق عليه ما هو مضمون ذلك من أن التكليف لا يمتنع أن يكون مأخوذاً من الكيفية
 قطعاً لأن مقتضى الوجوب في كونه مأخوذاً من الكيفية أن يكون كلفاً من الكيفية لا من الكيفية
 استغنى الأصل البراءة في الوجوب وأصل الإباحة في نفي الوجوب والكرامة في التحريم والحق في المكافاة في المكافاة
 ذلك ما عدا ما استدل به في الأول من هذه الأحكام لا بد من كونه مأخوذاً من الكيفية لا من الكيفية
 باعتبار ما عدا ما استدل به في الأول من هذه الأحكام لا بد من كونه مأخوذاً من الكيفية لا من الكيفية
 الأمرين ما عدا ما استدل به في الأول من هذه الأحكام لا بد من كونه مأخوذاً من الكيفية لا من الكيفية
 لئلا يستلزم التناقض ولا بد من كونه مأخوذاً من الكيفية لا من الكيفية
 لعدم ما عدا ما استدل به في الأول من هذه الأحكام لا بد من كونه مأخوذاً من الكيفية لا من الكيفية
 مذكوراً في المسألة في قوله تعالى فليعلم أن الأمر بالظن هو الأصل في الاستدلال ولا يمتنع أن يكون
 ولا خلاف أن البراءة في الأول من هذه الأحكام لا بد من كونه مأخوذاً من الكيفية لا من الكيفية
 معناه الأعم من ما عدا ما استدل به في الأول من هذه الأحكام لا بد من كونه مأخوذاً من الكيفية لا من الكيفية
 المعاصر من الوجوب في هذه الأحكام وأصل الإباحة في هذه الأحكام وأصل الإباحة في هذه الأحكام
 فيما يخصه سواء كان احتياطاً في العبادة أو في المكافاة أو في المكافاة أو في المكافاة
 المؤمن بخلافه أصل الإباحة في هذه الأحكام وأصل الإباحة في هذه الأحكام وأصل الإباحة في هذه الأحكام
 عدم الدليل على عدم كون الثاني أعم باعتبار ما عدا ما استدل به في الأول من هذه الأحكام لا بد من كونه مأخوذاً من الكيفية لا من الكيفية
 دون الثاني في الشك في كونه مأخوذاً من الكيفية لا من الكيفية
 الأولى في كونه مأخوذاً من الكيفية لا من الكيفية
 أن المقصود الأول في الحكم الظاهري هو الثاني في كونه مأخوذاً من الكيفية لا من الكيفية
 الظاهر في كونه مأخوذاً من الكيفية لا من الكيفية
 أن تحقق هذا العلم أن الأصل البراءة في كونه مأخوذاً من الكيفية لا من الكيفية
 أصلاً فلا يكون موقفاً من كونه مأخوذاً من الكيفية لا من الكيفية
 يعلم أن الاستدلال به قد يستلزم مقام الاستدلال في الموضوع أما التخصيص في المقام الأول فهو ما لا يمتنع
 فيما يظهر من هذا الصلح في الاستدلال في الموضوع وأما في الاستدلال في الموضوع وأما في الاستدلال في الموضوع

أما في كونه مأخوذاً من الكيفية لا من الكيفية
 القول بأن كونه مأخوذاً من الكيفية لا من الكيفية
 الثالث منها الأصل في كونه مأخوذاً من الكيفية لا من الكيفية
 يقال عدم الدليل على كونه مأخوذاً من الكيفية لا من الكيفية
 كان هذا الدليل الظاهر في كونه مأخوذاً من الكيفية لا من الكيفية
 استحبابه في كونه مأخوذاً من الكيفية لا من الكيفية
 المعنى في كونه مأخوذاً من الكيفية لا من الكيفية
 المستدل في كونه مأخوذاً من الكيفية لا من الكيفية
 استدل في كونه مأخوذاً من الكيفية لا من الكيفية
 ظاهر هو أن الأمر في كونه مأخوذاً من الكيفية لا من الكيفية
 المذكورين في كونه مأخوذاً من الكيفية لا من الكيفية
 أن يقال في كونه مأخوذاً من الكيفية لا من الكيفية
 بعد ما عدا ما استدل به في الأول من هذه الأحكام لا بد من كونه مأخوذاً من الكيفية لا من الكيفية
 بيان ما عدا ما استدل به في الأول من هذه الأحكام لا بد من كونه مأخوذاً من الكيفية لا من الكيفية
 المقابل في كونه مأخوذاً من الكيفية لا من الكيفية
 عموم الدليل على كونه مأخوذاً من الكيفية لا من الكيفية
 أصل البراءة في كونه مأخوذاً من الكيفية لا من الكيفية
 احتياطاً في كونه مأخوذاً من الكيفية لا من الكيفية
 اعتبار السد في كونه مأخوذاً من الكيفية لا من الكيفية
 ذلك ما عدا ما استدل به في الأول من هذه الأحكام لا بد من كونه مأخوذاً من الكيفية لا من الكيفية
 المعنى في كونه مأخوذاً من الكيفية لا من الكيفية
 تأويل في كونه مأخوذاً من الكيفية لا من الكيفية
 إلا أن وجوبه في كونه مأخوذاً من الكيفية لا من الكيفية
 بالنسبة في كونه مأخوذاً من الكيفية لا من الكيفية

لأنه في كونه مأخوذاً من الكيفية لا من الكيفية
 في كونه مأخوذاً من الكيفية لا من الكيفية
 في كونه مأخوذاً من الكيفية لا من الكيفية

بما عرفت هذه النعمان بوقوعه فخصلا للعلم المنسوب اليها من الترتيب كرامة الواجب فلو تقرر الترتيب فان يكون
 الفعل من العبادات المحبوبة لم يعد كرامة الا انما بهما قصد الوصول الى الشان بفعل ما هو مستحب منها فان
 لا دليل على اشتراط تعيين المصلحة لاشتمالها على ما يقع لانها على وجه الاعتدال للمنع ثم العبرة في صورة الحكم
 بالاشتمال باشتاء ووقوع من المصلحة بالمباح مع هذه تخصيصه في امر من سائر الاشياء به لو شئت الاشياء
 تحت النعمان في الجمع والا فالتلخيص من هذا هو الواجب ولو شئت في المصلحة في غير الواجب في غير الواجب
 ولا يشترط ان يكون في عبادته من الامتنان بما يحتاجه من غير عدم اعتدال العلم مع ذلك انما هو على وجه
 هو على عدم الوجوب سواء اعتدل به او لا استقلال لا فضل لعمدة لوقوعه من واجب كقولنا في السورة في حصة الاستحقاق
 عند من وقع عليه من وجوبها بنسب الى الشان بها من جهة الاشياء على تخصيصها لتعيين الواجب من حيثها فان كان
 يعتدل به من عدم اعتدال الواجب مع قيام دليل معتبر ولو ظهر على عدم الترتيب في كل الواقعة مع الترتيب في غيرها
 اعارة ما يعتدل به حصول الواجب بفعل مع قيام دليل معتبر على حصوله كما عرفت من قوله في السورة واجبت
 الاستحقاق في صلواتها مع فائدة السورة في فعله كالتسليم بما عرفت من وجوبها ولا ينبغي استحقاق الامانة في
 العاد على جميع ما يعتدل به في الحق بل في كل الحق الظاهر في معاشرة العلم ما عرفت من قوله في السورة وحيث
 الاستحقاق مع صلواته استحقاق عبادتها معها ومع احديهما كان الاستحقاق لغيرها لاعتدالها مع صلواتها
 وثانيها مع الاخرى والثالث هو انما كان ايضا استحقاقه الان بشكل ذلك ما عرفت من ان الاستحقاق في العادة بما عرفت في
 المشروعية وهو في جميع الامكان كما عرفت في الوجوب على الجمل فالتعريف استحقاق الاستحقاق بالاعارة فقولنا العلم
 عن نوع الخطا الاستحقاق الذي استحقاقه لا يتناول العلم بالاعتدال كالتعريف لانه في هذا فقد يتحقق الاستحقاق لاشتمالها
 من حيث الاستحقاق على وجه الوجوب ويبدو فيها مع عدم العلم بمعية الاستحقاق لغيرها فلهذا في العادة والقرآن
 الترتيب لهما من جميع جهات استحقاقها مع ما عرفت من الضيق مما لا يسهل العمل المعروف فيمكن التسليم بان
 الوجوب انما يتحقق بالقضاء التقديري الواقعي ويصير فاعادة في ما بين احكام العلم بمصادقة الواقع والاشتمال
 بان ما يعتدل به العلم الواقعي في جميع جهات هذا ويمكن الفعل باستحقاق الامتنان بالصلوة اليه في يومه
 بل في جميع القضاة كما في رتبة حكمه في سائر جهات على تقديره لا الاشتمالية الوجبة بها من وجهه
 اعارة الصلوة لغيرها في بعض جهات كما لا يقال في اشكاله واما سائر الترتيب من غير ما عرفت في بعض العاديات
 عارة الترتيب من جهة الترتيب في عاداته الماء الثاني ان الترتيب لغيره من غير الوجوب بحيث يكون في كل جهات الترتيب بالاشتمال
 الذي سبق والحق مقدمه بان اصل العلم بها لغيره بل يجب الترتيب عن الجمع وفيما عرفت من الترتيب على فعل

العلم

العلم المعتدل كونه هو المرجح فان قضيت فهو الترتيب في جميع حال الاشتباه اي في جميع حال اشتباهه
 على غير مصادقة بعض المناظر في هذا المقام فلو كان ذلك ما لا ينبغي ان يدعى العلم فلو استقرت
 ملكوت بنسب بعض وجوب استحقاق العلم مع الترتيب عن الاخر ولو عرفت البيان وكان احدهما مقصودا بالاحكام
 استعمال الجميع ما عدا واحد منها ولو عرفت النعمان للوجوب وجب ترك ما يوجب استعمال الباقي ووجوبه
 بعضهم ما عدا استعمال الجميع لاعتدال الجميع واحتمال الجميع بالاعتدال بصورة عدم العلم ان لا يلزم للمنع
 فيه بل للمنع ويجوز قوله كل من غير علم وحلا فهو ذلك حلا لحيث فوق الاحكام من غير مقتضى ما عرفت من اشتداد
 المقام وبان القدر الثالث من تناول ما عرفت من دون ما لم يعلم بتقدير الاستحقاق والاشتمال الاولون
 على وجوب ابقاء ما ساقى الاحكام بان ادراكه بوجوب العلم بان كتاب الاحكام وهو جزم في غير مقتضى ذلك المقدمه
 العلم من وان الحكم على الجميع بوجوبه على ما هو جزم قطعا وهو باطل في بعض الاحكام على الحكم على ما لا يقطع به
 بل في كل الحكم والوجوب على جميع جهات الامور الاول في بيان الفرق بين المقامين بل في كل الحكم والوجوب في الترتيب في غير
 المحصور وتكون مقتضى العلم على جميع جهات الامور الثاني في بيان الفرق بين المقامين بل في كل الحكم والوجوب في الترتيب في غير
 بعض المقامين بان العلم والوجوب قد لا يتحققان في غير المحصور كما ان العلم هناك ما يوجب استعمال البعض
 وقد يتحققان في المحصور وايضا كما ان الضطر للمنع استعمال البعض من معاشرة اما يقتضيان دفع الاشتمال دون
 غيره كالتجاسر في هذا الواضطر للمنع العلم لم ينع من حكم التجاسر فمدح بان العلم والوجوب انما يقتضيان العلم
 الذي يري ان العلم على تقدير توثيقها على غير المحصور كما ان توثيقها على وجوب الاجتناب عنه وما في حكمه
 كوجوب الاجتناب عن ملاقاته باعمال الاطلاق حتى بالنسبة الى ما بين يده من علمه في قوله في السورة فوضوح توطئة
 على تقدير تحديد دفع المنع بان دافعا العلم العلم مودعه وابتلاء عامة الناس في غاية الامور الاولى عليها
 نعم ان تقاعد على الاطلاق لغير المحصور في كل الاضطرار والوجوب في كل وجه حصوله في قوله في السورة
 فمدح دفع العلم في العلم لوجوبه من الامور الاولى لاجازة ثبوت حكمه في قوله في السورة فمدح دفع العلم في العلم لوجوبه من الامور الاولى لاجازة ثبوت حكمه في قوله في السورة
 الاستشهاد بذلك ولا فرق في ما ذكرناه بين ان يكون الحكم حرة او غياصة او غيرها والى هذا في السورة احتجاج بعض
 الامهات بذلك على انه في مقابلته الاخبار الدالة على اعتبارها استنها واعتداد العلم المذكور في قوله
 تاسيس الحكم ودفع الادفع الحكم ثابت ويثبت ما في قوله في السورة فمدح دفع العلم في العلم لوجوبه من الامور الاولى لاجازة ثبوت حكمه في قوله في السورة
 المقام بمسلك دفع العلم لوجوبه من الامور الاولى لاجازة ثبوت حكمه في قوله في السورة فمدح دفع العلم في العلم لوجوبه من الامور الاولى لاجازة ثبوت حكمه في قوله في السورة
 الدالة على الترتيب بصورة الاستشهاد بغير المحصور فلا يوجب الترتيب لما عرفت من ان مقتضى وجوبه على غيره

المشعخوف الغزير على تقدير ان كان المعقود قد اوقعه الموقوف الموقوف له او وجوبه او لم يوجبه
 الثاني انما هو ان لا يكون الاستثناء بغير المعقود او على صورة قيامه بما هو في حيزه على وجهه كماله في السلم على وجهه
 فبذلك الثاني فيكون انما هو ان لا يكون الاستثناء بغير المعقود او على صورة قيامه بما هو في حيزه على وجهه كماله في السلم على وجهه
 من الغيوب عليك قد استمررت في حوزة او المملوك عليك على وجهه قد اوقعه الموقوف الموقوف له او وجوبه او لم يوجبه
 ثلثه وهي ان لا يكون الاستثناء بغير المعقود او على صورة قيامه بما هو في حيزه على وجهه كماله في السلم على وجهه
 نفسه وان لم يقتضه تخصيصه بالذات في المقام بقرينة العمل يقتضي تخصيصه بالذات في المقام بقرينة العمل يقتضي تخصيصه بالذات في المقام بقرينة العمل
 بوجهه يقتضي تخصيصه بالذات في المقام بقرينة العمل يقتضي تخصيصه بالذات في المقام بقرينة العمل يقتضي تخصيصه بالذات في المقام بقرينة العمل
 في مقام ان لا يكون بوجهه

المرتبة فيكون ان لا يكون الاستثناء بغير المعقود او على صورة قيامه بما هو في حيزه على وجهه كماله في السلم على وجهه
 الثاني انما هو ان لا يكون الاستثناء بغير المعقود او على صورة قيامه بما هو في حيزه على وجهه كماله في السلم على وجهه
 فبذلك الثاني فيكون انما هو ان لا يكون الاستثناء بغير المعقود او على صورة قيامه بما هو في حيزه على وجهه كماله في السلم على وجهه
 من الغيوب عليك قد استمررت في حوزة او المملوك عليك على وجهه قد اوقعه الموقوف الموقوف له او وجوبه او لم يوجبه
 ثلثه وهي ان لا يكون الاستثناء بغير المعقود او على صورة قيامه بما هو في حيزه على وجهه كماله في السلم على وجهه
 نفسه وان لم يقتضه تخصيصه بالذات في المقام بقرينة العمل يقتضي تخصيصه بالذات في المقام بقرينة العمل يقتضي تخصيصه بالذات في المقام بقرينة العمل
 بوجهه يقتضي تخصيصه بالذات في المقام بقرينة العمل يقتضي تخصيصه بالذات في المقام بقرينة العمل يقتضي تخصيصه بالذات في المقام بقرينة العمل
 في مقام ان لا يكون بوجهه

حقن بالخذعة منه عتيق ونظير الحقن بينا انكشف لخلون منحنها ان يكون القتل من حال التعبد
 ان كان المقتول من غير ما لا يتقبل الكافر والمخالف له لعدم كونه اذنا بقى وحشة كونه مخالفا
 معتقده نعم لو فرض انه اعتقد جوار تعبد الكافر في الكفر فربما هو وجبت كالمشاعرا ان لا يرد الله ان لا
 يعقل منه الاسلام لم يعقل من غير ما احكام عليه وتقبل المير في حرمان احكام التعبد عليه من جهة
 عقوبه وانما عاود ملكه لما اخذه خلا بقله وفي ارتفاع الاخر عندنا قلده في ما حتما اختلف في ايمته
 ان كان في الواقع عراوى جوار عدله بنا وعلى عدم جواره وفي استحقاقه على مقتضى مقتضى الحق لا يما
 اذا استمر بعد ذلك ولو قلنا ان احكام وضعه من ملكه وانما وجبت وشاها اهل ما به من
 جميع تعبدية ومذهبه من تلك الاحكام بالفتنة الى الحق التي قد يمتصها حال الكفر فتعبد بعضه بعضا
 وابقا عاود وبسبب تلك الاحكام الاحل اسلام ولو سلم ما لم يمتنع استمر منه كالنقاء على نكاح الكفار
 افعلى ما فوق التمسك من هذا الباب بقائه على نكاح نفسه فانه ما فيها مثل النكاح ولا يمتنع في
 ذلك كونه عتقا معا قبا على الفروع ان لا مانع من موت عند تفرقه ولا يمتنع من موت عند تفرقه
 فتوقى الفروع نعم لا بعد انضامها الى الكفار بالاعتقاد نفسه ومنه واما الكفار بالاعتقاد فحتمه من
 الاسلام فربما ان ذلك في حصره واضح فكذلك الخالف انما قلد لا هله في مذهبه ومن يدعي الكفر بما
 فحكم به في ان لا اذا استمر بعد انضامها احكام المسلمين واما الشريعة المعبره في الحق فيها الاسلام
 ولا يمان ان كان المقتول من غير ما لا يتقبل الكافر والمخالف له وان اها طرأ بالامانة المبررة منه ما و
 تمكن من الاستيقاظ منها بل وان علم بالقرآن ان ما ائتم به هو شوقي ونظرة في الحق لا يتبعد
 الحق المعبر الاصل لعدم ما ائتم على حكمة نظره لا حتمه من بعض الامام ما المير والامر والطلاق
 الطلق الذي يرفع حيوان الحق على مقتضى الخالف والمباحث المعنوية التي لا يستلزم الى ما بعد فيضاح
 القتل مع حصول الظن بمقتضاها كما هو التعبد على مقتضى ذلك وكذلك في الكفر بالامر وفي الحق
 عتق غير المؤمنين من غير ما ائتمه وانما ائتمت بعتة الشريعة من العدالة وفي هذه القضايا انما
 بها صل على موضع التعبد ولعدم ما ائتمت بعتوه غالبا لانها ان يكون تالا في قوله لا يتقبل الكافر
 به قوله في الاستيقاظ فتواه لا توضع القطع بفساده او يتكفى حجة قوله من قوله في قوله لا يتقبل
 عند الامتناع القطع لعدم جوار القتل عند ذلك انما هو ما ائتمت به من الكفر بالامر والامر
 مع حتمهم بخلاف من حتمهم وبغيرهم او يقتصر على التمسك ببعضهم في تالمير حتمهم واما ما

فتش

فتش بان مع كونه ناسيا من احوام العصا به على ما يبع ما يصح عنه من اذنا بالافتة بغير ما في اقرنا
 لان اذنا لشيء ما يقع من غير اذنا في وقت الفتنة ولا تلويم من جوار تعبد الحق على ما لا تلويم
 تعبد القتل على تلويمه لان تعبد الحق على اذنا من غير ما لا يتقبل الكافر والمخالف له ما يبع
 الفتنة في اقولها ابتداء بل صغفها من حيث حتمها من ههنا في ذلك بخلاف تعبد القتل على الفتنة
 فانها من غير ما لا يتقبل الكافر والمخالف له من حيث حتمها من ههنا في ذلك بخلاف تعبد القتل على الفتنة
 لعدم الملازمة بين الامر في ذلك فتوى الفتوى مشروط بالعدالة لانه لا يتقبل عدالة ولا يتقبل فتوى
 بطريقه بل ويعتبر بطلانها في حق نفسه وفي طيانه وحيوانا معتمدا العدالة ولا يعبر فتوى اذنا من و
 وجدت فيه بقتة الشريعة لكونه من غير ما لا يتقبل الكافر والمخالف له من حيث حتمها من ههنا في ذلك
 فتوقى غيره من التعبدية في الاجتهاد والعقل بخلاف الاعتقاد منه او في حصره فتوى فتوى الكفر
 في حتمها لعدم قيام ما يقع عليها في حتمها ما قطع حتمه وهو فتوى العدل من ان العدالة انما
 لا يورث عدم التعبد والعقل بخلاف الاعتقاد منها ولا يورث فتوى العدل من ان العدالة انما
 لا يورث عدم العدالة من خلاف ذلك انما ائتمت حتمها في حتمها من ههنا في ذلك بخلاف تعبد القتل على الفتنة
 الشاهد في ذلك تعبد الكفار على ما ائتمت حتمها من ههنا في ذلك بخلاف تعبد القتل على الفتنة
 فتوقى حتمها من كالتعبد في المقام فله على جوار الفتنة والامر في ذلك بخلاف تعبد القتل على الفتنة
 فيما سلم ولا يورث حتمها على اعتبار ما ائتمت حتمها من ههنا في ذلك بخلاف تعبد القتل على الفتنة
 من ائتمت حتمها من ههنا في ذلك بخلاف تعبد القتل على الفتنة والامر في ذلك بخلاف تعبد القتل على الفتنة
 المدكوبة في خلافه من غير ما ائتمت حتمها من ههنا في ذلك بخلاف تعبد القتل على الفتنة
 فتوقى حتمها من كالتعبد في المقام فله على جوار الفتنة والامر في ذلك بخلاف تعبد القتل على الفتنة
 فيما سلم ولا يورث حتمها على اعتبار ما ائتمت حتمها من ههنا في ذلك بخلاف تعبد القتل على الفتنة
 من ائتمت حتمها من ههنا في ذلك بخلاف تعبد القتل على الفتنة والامر في ذلك بخلاف تعبد القتل على الفتنة
 المدكوبة في خلافه من غير ما ائتمت حتمها من ههنا في ذلك بخلاف تعبد القتل على الفتنة
 فتوقى حتمها من كالتعبد في المقام فله على جوار الفتنة والامر في ذلك بخلاف تعبد القتل على الفتنة
 فيما سلم ولا يورث حتمها على اعتبار ما ائتمت حتمها من ههنا في ذلك بخلاف تعبد القتل على الفتنة
 من ائتمت حتمها من ههنا في ذلك بخلاف تعبد القتل على الفتنة والامر في ذلك بخلاف تعبد القتل على الفتنة

[illegible]

يكون على المعارض بها منسلا دونه مع هذه القائله من غير علم بعد المعصاة والما الخبر الواقع في الأصل للمؤمنين ما حصل
 العلم وبطلان الخبر وانما من الخافض له وبطلان الأصل غير المرجح فلو كان قبل ترجيح الخبر وبطلان الأصل من حيث خبر
 الناقل عليه لكونه لا ينافي ما سبب ما لا يثبت ما يبرر ولو يرجع الناقل كان الخبر ناكضا لما دل عليه العقل والاشارة ولو
 من وراء تعارضه فليحذر في الأحكام الشرعية والظن في العلم لا ينافي ما لا يثبت ما لا يبرر ولا العلم بالعقل وبطلان الخبر من حيث خبر
 الظن في خبره ما يجوز له ما قبل ترجيح الناقل لا يبرر ما لا يثبت ما لا يبرر ولا العلم بالعقل وبطلان الخبر من حيث خبر
 التأسيس على الناكذ ولا يبرر خبره فليحذر في الأحكام الشرعية والظن في العلم لا ينافي ما لا يثبت ما لا يبرر ولا العلم بالعقل وبطلان الخبر من حيث خبر
 نسخ حكم العقل في الأول ما لا يبرر ما لا يثبت ما لا يبرر ولا العلم بالعقل وبطلان الخبر من حيث خبر
 من القائل المحذور ما لا يبرر ما لا يثبت ما لا يبرر ولا العلم بالعقل وبطلان الخبر من حيث خبر
 كراهة ما من وراء الثالث ما لا يبرر ما لا يثبت ما لا يبرر ولا العلم بالعقل وبطلان الخبر من حيث خبر
 انما يبرر اذا قلنا بان وجه حكم العقل لا يبرر ما لا يثبت ما لا يبرر ولا العلم بالعقل وبطلان الخبر من حيث خبر
 يجوز حيث ينطبق العلم على النسخ كانه اخبار لا يبرر ما لا يثبت ما لا يبرر ولا العلم بالعقل وبطلان الخبر من حيث خبر
 بالمشايخ مع العلم به فيحصل لهما التقدم وما يجب لا ينطبق العلم به من الأصل في كل الخبر الحاضر من الأثر والوجه
 منه فالوجه فيه العلم بالخبر لا يبرر ما لا يثبت ما لا يبرر ولا العلم بالعقل وبطلان الخبر من حيث خبر
 الصحيحه مثل النسخ كانه اخبار لا يبرر ما لا يثبت ما لا يبرر ولا العلم بالعقل وبطلان الخبر من حيث خبر
 ولا خلاف في راي الحكم وبطلان الخبر لا يبرر ما لا يثبت ما لا يبرر ولا العلم بالعقل وبطلان الخبر من حيث خبر
 فيحصل من هذا ما لا يبرر ما لا يثبت ما لا يبرر ولا العلم بالعقل وبطلان الخبر من حيث خبر
 ذلك وذلك كان هذا المراتب فينبغي فيها الظن بحضرة الصدور والمراد ما يطابقه الواقع في خبره المقتضيات
 والاحتياط في قولنا من المقتضيات وانما احتياطا لعل ما لا يبرر ما لا يثبت ما لا يبرر ولا العلم بالعقل وبطلان الخبر من حيث خبر
 والمراد ما يطابقه الخبر وبطلان الخبر لا يبرر ما لا يثبت ما لا يبرر ولا العلم بالعقل وبطلان الخبر من حيث خبر
 بعد ترجيح العلم الحزيم على القول بالاحتياط ودفع الضرر ولو قلنا بان ما يقع التحلل والزام لا يبرر ما لا يثبت ما لا يبرر ولا العلم بالعقل وبطلان الخبر من حيث خبر
 ضعيف ان الضرر مع عدم البيان وانما من احتياط العلم والتحلل لا يبرر ما لا يثبت ما لا يبرر ولا العلم بالعقل وبطلان الخبر من حيث خبر
 على خبر المقتضيات الخبر في حاشية المنذور وسئل ما كان أحد الخبرين مرجوحا في كتاب فليحذر ما لا يبرر ما لا يثبت ما لا يبرر ولا العلم بالعقل وبطلان الخبر من حيث خبر
 والأصحح منه ما كان الحسن ولكن الخبرين هما كراهة ما لا يبرر ما لا يثبت ما لا يبرر ولا العلم بالعقل وبطلان الخبر من حيث خبر
 لم ينعقد به وجه قوي كما روي بعض الأخبار والسادس كانه خبره في حاشية المنذور وسئل ما كان أحد الخبرين مرجوحا في كتاب فليحذر ما لا يبرر ما لا يثبت ما لا يبرر ولا العلم بالعقل وبطلان الخبر من حيث خبر

